



## دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

### معييار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"



### السجل التاريخي لمعيير المحاسبة للقطاع العام

صدر معيير المحاسبة للقطاع العام 1، *عرض القوائم المالية* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيير المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيير المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* (2023)
- معيير المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* (2024)
- معيير المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 1

الفقرة المُعدّلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
7	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
88	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
92	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
102	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
101	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
107	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
125ج	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
133	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
134	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
141	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
143	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
148	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
153ن	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
153س	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 45 (2024)
153ع	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
إرشادات التنفيذ	عُدل نصها	معيار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)

الفقرة	الموضوع
	تقديم
1	الهدف
6-2	النطاق
14-7	تعريفات
10-8	الجهة الاقتصادية
11	المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة
12	منشآت قطاع الأعمال الحكومية
13	الأهمية النسبية
14	صافي الأصول / حقوق الملكية
18-15	عرض القوائم المالية
20-19	المسؤولية عن القوائم المالية
26-21	مكونات القوائم المالية
58-27	الاعتبارات العامة
37-27	العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام
41-38	الاستمرارية
44-42	اتساق العرض
47-45	الأهمية النسبية والتجميع
52-48	المقاصة
58-53	المعلومات المقارنة
150-59	الهيكل والمحتوى
60-59	المقدمة
65-61	تحديد القوائم المالية
68-66	فترة القوائم المالية
69	التوقيت
98-70	قائمة المركز المالي
75-70	التمييز بين المتداول / غير المتداول
79-76	الأصول المتداولة
87-80	الالتزامات المتداولة
92-88	المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي
98-93	المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات
117-99	قائمة الأداء المالي
101-99	الفائض أو العجز للفترة
105-102	المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الأداء المالي

الفقرة	الموضوع
117-106	المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات
125-118	قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية
126	قائمة التدفقات النقدية
150-127	الإيضاحات
131-127	الهيكل
139-132	الإفصاح عن السياسات المحاسبية
148-140	المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة
148-أ148	رأس المال
د148	الأدوات المالية القابلة للإعادة المصنفة على أنها صافي أصول / حقوق ملكية
150-149	إفصاحات أخرى
152-151	أحكام انتقالية
154-153	تاريخ السريان
155	سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 (2000)

## تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية" في الفقرات 1-155. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 1 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 1 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 1 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُبيح على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

## الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد الطريقة التي ينبغي بها عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للفترة السابقة للجهة ومع القوائم المالية للجهات الأخرى. ولتحقيق هذا الهدف، يحدد هذا المعيار الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية، والإرشادات المتعلقة بهيكلها، والحد الأدنى من متطلبات محتوى القوائم المالية المعدّة على أساس الاستحقاق المحاسبي. ويتم تناول الإثبات والقياس والإفصاح عن معاملات محددة وأحداث أخرى في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.

## النطاق

2. يجب أن يُطبق هذا المعيار على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام التي تُعدُّ وتُعرض بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.
3. القوائم المالية ذات الغرض العام هي القوائم التي تستهدف تلبية احتياجات المستخدمين الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المحددة من المعلومات. ويشمل مستخدمو القوائم المالية ذات الغرض العام دافعي الضرائب ودافعي رسوم الخدمات العامة وأعضاء السلطة التشريعية<sup>1</sup> والدائنين والموردين ووسائل الإعلام والموظفين. وتشمل القوائم المالية ذات الغرض العام تلك التي تعرض منفصلة أو في وثيقة أخرى متاحة للعموم، مثل التقرير السنوي. ولا ينطبق هذا المعيار على المعلومات المالية الأولية المختصرة.
4. ينطبق هذا المعيار بشكل متساوٍ على جميع الجهات، بما في ذلك الجهات التي تعرض قوائم مالية موحدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*، وتلك التي تعرض قوائم مالية منفصلة، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة*.
5. [حذفت].
6. [حذفت].

## تعريفات

7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار وفق المعاني المحددة قرين كل منها:
- أساس الاستحقاق**، يعني الأساس المحاسبي الذي تُثبت بموجبه المعاملات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقد أو الأموال المماثلة للنقد فحسب). ومن ثم، تُسجل المعاملات والأحداث في السجلات المحاسبية وتُثبت في القوائم المالية للفترة ذات العلاقة. وتتضمن العناصر التي تُثبت بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق، الأصول والالتزامات وصافي الأصول / حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات.

<sup>1</sup> إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

الأصول هي الموارد التي تسيطر عليها الجهة نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة.

مساهمات الملاك تعني المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي قد يساهم بها أطراف من خارج الجهة، بخلاف تلك التي ينتج عنها التزامات على الجهة، والتي ينشأ عنها حصة مالية في صافي أصول / حقوق ملكية الجهة، والتي:

- أ. تمنح الحق في كل من: (1) توزيعات لمنافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من الجهة خلال حياتها. وتكون هذه التوزيعات حسبما يقرره الملاك أو ممثلوهم، و(2) توزيعات لأي زيادة في الأصول عن الالتزامات في حالة تصفية الجهة؛ و/أو
- ب. يمكن بيعها أو مبادلتها أو تحويلها أو استردادها.

التوزيعات على الملاك تعني المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي توزعها الجهة على جميع ملاكها أو بعضهم، سواء أكانت عائداً على الاستثمار أو استرداداً للاستثمار.

الجهة الاقتصادية هي الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها.

المصروفات هي الانخفاض في المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة خلال فترة القوائم المالية، على شكل تدفقات خارجية، أو استهلاك للأصول، أو تكبد التزامات، تؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول / حقوق الملكية، بخلاف تلك المتعلقة بالتوزيعات على الملاك.

غير عملي يكون تطبيق متطلب ما غير عملي عندما تكون الجهة غير قادرة على تطبيقه بعد أن استنفدت جميع الجهود المعقولة لتطبيقه.

الالتزامات هي الواجبات الحالية للجهة التي تنشأ عن أحداث سابقة، والتي يتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج من الجهة لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة.

بند ذو أهمية نسبية يكون حذف البنود أو تحريفها ذا أهمية نسبية إذا كان من الممكن أن تؤثر هذه الحالات بشكل فردي أو جماعي على قرارات أو تقويمات المستخدمين التي تمت بناءً على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على طبيعة ومقدار حذف البنود أو تحريفها بعد تقديرها في ضوء الظروف المحيطة. ويمكن أن تكون طبيعة أو مقدار البند، أو كلاهما معاً، هو العامل المحدد في اعتبار البند ذا أهمية نسبية أو لا.

صافي الأصول / حقوق الملكية هي الحصة المتبقية في أصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها.

مكونات صافي الأصول / حقوق الملكية هي رأس المال المساهم به، والفائض أو العجز المتراكم، والاحتياطيات، والحصص غير المسيطرة. تشمل أنواع الاحتياطيات:

أ. التغييرات في فائض إعادة التقييم (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31، *الأصول غير الملموسة*)؛ و

ب. إعادة قياسات برامج المنافع المحددة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*)؛

9

ج. المكاسب والخسائر الناشئة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية*)؛ و

د. المكاسب والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المعينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*؛ و

هـ. المكاسب والخسائر على الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

و. الجزء الفعّال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط تدفق نقدي والمكاسب والخسائر على أدوات التحوط التي يتحوط بها للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (انظر الفقرات 113-155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

ز. الالتزامات محددة معينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مبلغ التغيير في القيمة العادلة المنسوب للتغيرات في مخاطر الائتمان للالتزام (انظر الفقرة 108 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

ح. التغيرات في القيمة الزمنية للخيارات عند الفصل بين القيمة الحقيقية والقيمة الزمنية لعقد الخيار وتعيين التغيرات في القيمة الحقيقية فقط على أنها أداة التحوط (انظر الفقرات 113-155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و

ط. التغيرات في قيمة العناصر الآجلة للعقود الآجلة عند فصل العنصر الآجل عن العنصر الفوري لعقد آجل وتعيين التغيرات في العنصر الفوري فقط على أنها أداة التحوط، والتغيرات في قيمة الفرق الميني على سعر العملة الأجنبية للأداة المالية عند استثنائه من تعيين تلك الأداة المالية على أنها أداة التحوط (انظر الفقرات 113-155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

الإيضاحات تحتوي على معلومات بالإضافة إلى تلك المعلومات المعروضة في قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية. وتقدم هذه المعلومات شروطاً وصفية أو تفصيلاً للبنود المفصّل عنها في القوائم المالية ومعلومات حول البنود غير المؤهلة لإثباتها في صلب القوائم المالية.

الإيراد هو إجمالي التدفق الداخل للجهة من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة خلال فترة القوائم المالية عندما ينتج عن تلك التدفقات الداخلة زيادة في صافي الأصول/حقوق الملكية، بخلاف الزيادة التي تنتج من المساهمات من الملاك.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعروفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

أ.7. وُصفت المصطلحات التالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض* والمستخدم

في هذا المعيار بالمعنى المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28:

أ. أداة مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها أداة حقوق ملكية (وُصفت في الفقرتين 15 و16 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28)؛

ب. أداة تفرض على الجهة واجباً بتسليم طرف آخر حصة تناسبية من صافي أصول الجهة فقط عند التصفية، ومصنفة على أنها أداة حقوق ملكية (وُصفت في الفقرتين 17 و18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28).

### الجهة الاقتصادية

8. لأغراض التقرير المالي، يستخدم مصطلح "الجهة الاقتصادية" في هذا المعيار بمعنى مجموعة من الجهات تشمل الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها.
9. تتضمن المصطلحات الأخرى التي تستخدم - أحياناً - للإشارة إلى الجهة الاقتصادية "الجهة الإدارية"، و"الجهة المالية"، و"الجهة الموحدة"، و"المجموعة".
10. قد تتضمن الجهة الاقتصادية جهات ذات أهداف تتعلق بتنفيذ سياسات اجتماعية بالإضافة إلى أهداف تجارية. فعلى سبيل المثال، قد تكون وزارة إسكان جهة اقتصادية تشتمل على جهات توفر مساكن بمقابل رمزي، بالإضافة إلى جهات أخرى توفر السكن على أساس تجاري.

### المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة

11. توفر الأصول وسائل لتحقيق أهداف الجهات. وتوصف الأصول التي تستخدم في تقديم السلع والخدمات وفقاً لأهداف الجهة، والتي لا تولد مباشرة تدفقات نقدية صافية داخلية، غالباً بأنها تنطوي على خدمات متوقعة. في حين توصف الأصول التي تستخدم لتوليد تدفقات نقدية صافية داخلية بأنها تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية. ولتحقيق جميع الأغراض التي يمكن أن تستخدم فيها الأصول، يستخدم هذا المعيار مصطلح "المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة" لوصف الخصائص الأساسية للأصول.

### منشآت قطاع الأعمال الحكومية

12. [حذفت].

### الأهمية النسبية

13. يتطلب تقويم ما إذا كان الحذف أو التحريف قد يؤثر على قرارات المستخدمين، ومن ثم يكون ذا أهمية نسبية، الأخذ في الحسبان خصائص هؤلاء المستخدمين. ويفترض أن يكون لدى المستخدمين قدر معقول من المعرفة بالقطاع العام والأنشطة الاقتصادية، وبالمحاسبة، وأن يكون لديهم استعداد لدراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وبناءً عليه، يحتاج التقويم أن يأخذ في الحسبان كيف يُتوقع - بشكل معقول - أن يتأثر المستخدمون الذين لديهم مثل تلك الصفات عند اتخاذ وتقويم القرارات.

### صافي الأصول / حقوق الملكية

14. يُستخدم مصطلح "صافي الأصول / حقوق الملكية" في هذا المعيار للإشارة إلى القيمة المتبقية في قائمة المركز المالي (الأصول مطروحاً منها الالتزامات). قد يكون صافي الأصول / حقوق الملكية موجباً أو سالباً. ويجوز أن تُستخدم مصطلحات أخرى بدلاً من "صافي الأصول / حقوق الملكية"، شريطة أن يكون معناها واضحاً.

### غرض القوائم المالية

15. القوائم المالية هي تعبير منظم عن المركز المالي والأداء المالي للجهة. فأهداف القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير معلومات عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة والتي تكون

مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ وتقييم القرارات حول تخصيص الموارد. وبالتحديد، ينبغي أن تكون أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام في القطاع العام هي توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، والتدليل على مساءلة الجهة عن الموارد المعهود بها إليها، من خلال:

أ. توفير معلومات عن مصادر وتخصيص واستخدامات الموارد المالية؛ و

ب. توفير معلومات عن كيف مولت الجهة أنشطتها وسدت احتياجاتها النقدية؛ و

ج. توفير معلومات مفيدة في تقييم قدرة الجهة على تمويل أنشطتها والوفاء بالتزاماتها وارتباطاتها التعاقدية؛ و

د. توفير معلومات عن الوضع المالي للجهة والتغيرات فيه؛ و

هـ. توفير معلومات مجمعة مفيدة في تقييم أداء الجهة من حيث تكاليف الخدمات والكفاءة والإنجازات.

16. يمكن أن يكون للقوائم المالية ذات الغرض العام أيضاً دور في التوقع أو الاستشراف، بتوفير معلومات مفيدة في توقع مستوى الموارد المطلوبة للعمليات المستمرة، والموارد التي قد تولدُها العمليات المستمرة، والمخاطر وحالات عدم تأكد المرتبطة بها. وقد يوفر التقرير المالي - أيضاً - للمستخدمين معلومات:

أ. تبين ما إذا كانت الموارد حُصِل عليها وأُسْتُخِدِمَت وفقاً للموازنة المطبقة نظاماً؛ و

ب. تبين ما إذا كانت الموارد حُصِل عليها وأُسْتُخِدِمَت وفقاً للمتطلبات النظامية والتعاقدية، بما في ذلك الحدود المالية الموضوعية من قبل السلطات التشريعية المختصة.

17. لتحقيق هذه الأهداف، توفر القوائم المالية معلومات عما يخص الجهة من:

- أ. الأصول؛ و
- ب. الالتزامات؛ و
- ج. صافي الأصول / حقوق الملكية؛ و
- د. الإيرادات؛ و
- هـ. المصروفات؛ و
- و. التغيرات الأخرى في صافي الأصول / حقوق الملكية؛ و
- ز. التدفقات النقدية.

18. على الرغم من أن المعلومات التي تحتوي القوائم المالية عليها قد تكون ملائمة لغرض تحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 15، فإنه من غير المرجح أن تكون قادرة على تحقيق جميع هذه الأهداف. ومن المرجح أن يكون ذلك هو الحال خصوصاً فيما يتعلق بالجهات التي قد لا يكون هدفها الرئيس هو تحقيق ربح، حيث يرجح أن يكون المديرين مسؤولين عن تحقيق تقديم الخدمات بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المالية. ويجوز التقرير عن معلومات تكميلية، بما في ذلك قوائم غير مالية، إلى جانب القوائم المالية من أجل تقديم صورة أشمل لأنشطة الجهة خلال الفترة.

## المسؤولية عن القوائم المالية

19. تختلف المسؤولية عن إعداد وعرض القوائم المالية بداخل الدول ومن دولة إلى أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قد تميز دولة بين المسؤول عن إعداد القوائم المالية والمسؤول عن اعتماد أو تقديم القوائم المالية. ومن أمثلة الأشخاص أو أصحاب المناصب الذين قد يكونوا مسؤولين عن إعداد القوائم المالية

للجهات الفردية (مثل الوزارات أو ما في حكمها) الشخص الذي يرأس الجهة (الرئيس الدائم<sup>2</sup> أو الرئيس التنفيذي<sup>3</sup>) ورئيس وكالة الشؤون المالية المركزية<sup>4</sup> (أو مسؤول الشؤون المالية الرئيس، مثل المراقب المالي العام<sup>5</sup> أو المحاسب العام).

20. تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية الموحدة للدولة ككل - عادةً - بشكل مشترك على عاتق كل من رئيس وكالة الشؤون المالية المركزية (أو مسؤول الشؤون المالية الرئيس، مثل المراقب المالي العام أو المحاسب العام) ووزير المالية (أو من في حكمه).

## مكونات القوائم المالية

21. تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي:

- أ. قائمة المركز المالي؛ و
- ب. قائمة الأداء المالي؛ و
- ج. قائمة التغيرات في صافي الأصول حقوق الملكية؛ و
- د. قائمة التدفقات النقدية؛ و
- هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية إما في قائمة مالية إضافية منفصلة أو في عامود لمبالغ الموازنة في القوائم المالية؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم؛ و
- و. الإيضاحات، التي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات الأخرى؛ و
- ز. المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة على النحو المحدد في الفقرتين 53 و53أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 1.

22. يُشار إلى المكونات الواردة في الفقرة 21 بأسماء مختلفة بداخل الدول ومن دولة إلى أخرى. فقد يُشار إلى قائمة المركز المالي - أيضاً - بالميزانية العمومية أو قائمة الأصول والالتزامات. وقد يُشار إلى قائمة الأداء المالي - أيضاً - بقائمة الإيرادات والمصروفات أو قائمة الدخل أو قائمة التشغيل أو قائمة الأرباح والخسائر. وقد تتضمن الإيضاحات بنوداً يُشار إليها بالجدول في بعض الدول.

23. توفر القوائم المالية للمستخدمين معلومات عن موارد وواجبات الجهة في تاريخ القوائم المالية وعن تدفق الموارد بين تواريخ القوائم المالية. وهذه المعلومات مفيدة للمستخدمين الذين يقومون بتقويم قدرة الجهة على الاستمرار في توفير السلع والخدمات بمستوى معين، وتقويم مستوى الموارد التي قد يُتطلب تقديمها إلى الجهة في المستقبل حتى تتمكن من الاستمرار في الوفاء بواجباتها المتعلقة بتقديم الخدمات.

24. تخضع جهات القطاع العام - عادةً - لحدود موازنة في شكل مخصصات أو اعتمادات مالية (أو ما في حكمها)، والتي قد تكون نافذة المفعول من خلال التشريع الذي اعتمدت بموجبه. ويمكن أن توفر

<sup>2</sup> في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو الوزير، أو المحافظ، أو المدير العام، بحسب طبيعة الجهة.

<sup>3</sup> في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو الوزير، أو المحافظ، أو المدير العام، بحسب طبيعة الجهة.

<sup>4</sup> في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو نظرياً وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات، وتحدد الأنظمة أو اللوائح الجهة المختصة باعتماد القوائم المالية في كل جهة حكومية والجهة المختصة باعتماد القوائم المالية الموحدة للدولة.

<sup>5</sup> في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو نظرياً مدير المحاسبة لدى الجهة.

التقارير المالية ذات الغرض العام التي تعدها جهات القطاع العام معلومات عما إذا كانت الموارد حُصل عليها وإسْتُخِدِمَتْ وفقاً للموازنة المطبقة نظاماً. والجهات التي تتيح موازنتها (موازنتها) المعتمدة للعموم مُطالبَة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 24، *عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية*. وبالنسبة للجهات الأخرى التي تكون قوائمها المالية وموازنتها معدتين على الأساس المحاسبي نفسه، يُشجّع هذا المعيار على تضمين مقارنة في القوائم المالية بمبالغ الموازنة لفترة القوائم المالية. يمكن لهذه الجهات التقرير عن المبالغ الفعلية مقابل الموازنة (الموازنات) بطرق مختلفة، بما في ذلك:

- استخدام شكل أعمدة للقوائم المالية، بحيث تتضمن أعمدة منفصلة لمبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية. ويمكن أيضاً عرض عامود يُظهر أي انحرافات عن الموازنة أو المخصص، لغرض الاكتمال؛

9

- الإفصاح عن أن مبالغ الموازنة لم يتم تجاوزها. وإذا تم تجاوز أي مبالغ أو مخصصات في الموازنة، أو إذا تكبدت مصروفات دون وجود مخصص أو أي شكل آخر من أشكال الاعتمادات المالية، عندئذ يمكن الإفصاح عن تفاصيل ذلك عن طريق إيضاح للبند ذي العلاقة في القوائم المالية.

25. تُشجّع الجهات على عرض معلومات إضافية لمساعدة المستخدمين في تقويم أداء الجهة، وإدارتها للأصول، إضافة إلى اتخاذ وتقويم القرارات حول تخصيص الموارد. ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات الإضافية تفاصيل عن مخارج الجهة ونتائجها على شكل (أ) مؤشرات الأداء، و(ب) قوائم أداء الخدمات، و(ج) استعراض البرامج، و(د) تقارير أخرى من قبل الإدارة عن إنجازات الجهة على مدى فترة القوائم المالية.

26. تُشجّع الجهات - أيضاً - على الإفصاح عن معلومات عن الالتزام بالأنظمة التشريعية أو التنظيمية أو غيرها من الأنظمة التي تفرض من خارج الجهة. وعندما لا تكون المعلومات عن الالتزام مضمنة في القوائم المالية، قد يكون من المفيد أن يُشار في أحد الإيضاحات إلى أي وثائق تتضمن تلك المعلومات. إن العلم بعدم الالتزام يرجح أن يكون ملائماً لأغراض المساءلة، وقد يؤثر على تقويم المستخدم لأداء الجهة وتوجيه العمليات المستقبلية. وقد يؤثر - أيضاً - على القرارات حول الموارد التي ستخصص للجهة في المستقبل.

## الاعتبارات العامة

العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام

27. يجب أن تعرض القوائم المالية - بعدل - المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. ويتطلب العرض العادل التعبير الموثوق عن آثار المعاملات، والأحداث الأخرى والأوضاع، وفقاً لتعريفات وضوابط إثبات الأصول، والالتزامات، والإيراد، والمصروفات المحددة في معايير المحاسبة للقطاع العام، ويفترض أن ينتج عن تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، مع إفصاحات إضافية عند الضرورة، قوائم مالية تحقق عرضاً عادلاً.

28. يجب على الجهة التي تلتزم قوائمها المالية بمعايير المحاسبة للقطاع العام، النص الصريح وغير المتحفظ في الإيضاحات على هذا الالتزام، ولا يجوز أن توصف القوائم المالية بأنها ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام إلا إذا كانت تلتزم بجميع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام.

29. في جميع الظروف - تقريباً - يتحقق العرض العادل من خلال الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق على الجهة. ويتطلب العرض العادل - أيضاً - من الجهة:

- أ. اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 3 سلسلة من الإرشادات الرسمية التي تنظر الإدارة في اتباعها، في حال عدم وجود معيار ينطبق - بشكل محدد - على بند ما.
- ب. عرض المعلومات، بما في ذلك السياسات المحاسبية، بطريقة توفر معلومات ملائمة، وتعبر بموثوقية، وقابلة للفهم، وتصدر في الوقت المناسب، وقابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق.
- ج. توفير إفصاحات إضافية عندما يكون الالتزام بمتطلبات محددة في معايير المحاسبة للقطاع العام غير كاف لتمكين المستخدمين من فهم أثر معاملات معينة، وأحداث أخرى، وأوضاع على المركز المالي والأداء المالي للجهة.
30. لا يمكن للجهة أن تتدارك تطبيق سياسات محاسبية غير مناسبة من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، أو من خلال تضمين إيضاحات أو مذكرات إيضاحية.
31. في الحالات النادرة للغاية، التي تخلص فيها الإدارة إلى أن الالتزام بمتطلب في معيار سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار، يجب على الجهة أن تخرج عن ذلك المتطلب بالطريقة المحددة في الفقرة 32، وذلك إذا كان الإطار التنظيمي الذي ينطبق على الجهة يتطلب، أو بخلاف ذلك لا يحظر مثل هذا الخروج.
32. إذا خرجت الجهة عن متطلب في معيار محاسبة للقطاع العام وفقاً للفقرة 31، يجب عليها أن تفصح عما يلي:
- أ. أن الإدارة خلصت إلى أن القوائم المالية تعرض - بعدل - المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة؛ و
- ب. أنها التزمت بمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق عليها، إلا أنها خرجت عن متطلب معين وذلك لتحقيق عرض عادل؛ و
- ج. عنوان معيار المحاسبة للقطاع العام الذي خرجت عنه الجهة، وطبيعة الخروج عنه، بما في ذلك المعالجة التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام، والسبب في أن تلك المعالجة - فيما لو تمت - في ظل ظروف الجهة، ستكون مضللة بشكل كبير إلى حد أنها تتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار، والمعالجة المطبقة؛ و
- د. الأثر المالي للخروج على كل بند في القوائم المالية كان سيتم التقرير عنه التزاماً بالمتطلب، وذلك لكل فترة معروضة.
33. عندما تخرج الجهة عن متطلب في معيار محاسبة للقطاع العام في فترة سابقة، ويؤثر ذلك الخروج على المبالغ المثبتة في القوائم المالية للفترة الحالية، فإنه يجب عليها أن تقوم بالإفصاح المحددة في الفقرة 32 (ج) و(د).
34. تنطبق الفقرة 33، على سبيل المثال، عندما تخرج الجهة في فترة سابقة عن متطلب في معيار محاسبة للقطاع العام لقياس أصول أو التزامات، ويؤثر ذلك الخروج على قياس التغيرات في الأصول والالتزامات المثبتة في القوائم المالية للفترة الحالية.
35. في الحالات النادرة للغاية، التي تخلص فيها الإدارة إلى أن الالتزام بمتطلب في معيار محاسبة للقطاع العام سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار، ولكن الإطار التنظيمي الذي ينطبق على الجهة يحظر الخروج عن المتطلب، فإنه يجب على الجهة أن تقلل - إلى أقصى حد ممكن - الجوانب المضللة المتصورة للالتزام، وذلك بالإفصاح عما يلي:

أ. عنوان معيار المحاسبة للقطاع العام المعني، وطبيعة المتطلب، وسبب أن الإدارة خلصت إلى أن الالتزام بهذا المتطلب، في ظل ظروف الجهة، سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار؛ و

ب. التعديلات على كل بند في القوائم المالية التي خلصت الإدارة إلى أنها ستكون ضرورية - فيما لو تم الالتزام بالمتطلب - لتحقيق عرض عادل، وذلك لكل فترة معروضة.

36. لغرض الفقرات 31-35، يتعارض بند ما من المعلومات مع هدف القوائم المالية عندما لا يعبر - بموثوقية - عن المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي يصرح أنه يعبر عنها أو يمكن التوقع - بشكل معقول - أنه يعبر عنها، ومن ثم من المرجح أن يؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية. وعند تقويم ما إذا كان الالتزام بمتطلب محدد في معيار محاسبة للقطاع العام سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار، تأخذ الإدارة في الحسبان ما يلي:

أ. لماذا لا يتحقق هدف القوائم المالية في ظل الظروف الخاصة بالجهة؛ و

ب. كيف تختلف ظروف الجهة عن ظروف الجهات الأخرى التي تلتزم بالمتطلب. وإذا كانت جهات أخرى في ظروف مماثلة تلتزم بالمتطلب، فإنه يوجد افتراض - قابل للدحض - بأن التزام الجهة بالمتطلب لن يكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار.

37. لا تشكل حالات الخروج عن متطلبات معيار محاسبة للقطاع العام من أجل الالتزام بمتطلبات نظامية/تشريعية للتقارير المالية في دولة معينة حالات خروج تتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار على النحو المبين في الفقرة 31. وإذا كانت حالات الخروج هذه ذات أهمية نسبية، فإنه لا يمكن للجهة أن تدعي أنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام.

### الاستمرارية

38. عند إعداد القوائم المالية، يجب إجراء تقويم لقدرة الجهة على الاستمرار على أنها جهة مستمرة. ويجب إجراء هذا التقويم من قبل المسؤولين عن إعداد القوائم المالية. ويجب أن تُعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لتصفية الجهة أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن هناك بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك. وعندما يكون المسؤولون عن إعداد القوائم المالية على علم، عند إجراء تقويمهم، بحالات عدم تأكيد ذات أهمية نسبية متعلقة بأحداث أو أوضاع قد تلقي شكوكاً كبيرة على قدرة الجهة على الاستمرار كجهة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد تلك. وعندما لا تُعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة، ومعها الأساس الذي عليه أُعدت القوائم المالية وسبب أن الجهة لا تُعد جهة مستمرة.

39. تُعد القوائم المالية - عادة - على افتراض أن الجهة هي جهة مستمرة، وسوف تستمر في العمل وتفي بواجباتها النظامية في المستقبل المنظور. وعند تقويم ما إذا كان افتراض الاستمرارية مناسباً، يأخذ المسؤولون عن إعداد القوائم المالية في الحسبان جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل، والذي يكون على الأقل - ولكنه لا يقتصر على - اثني عشرة شهراً من اعتماد القوائم المالية.

40. تعتمد درجة الأخذ في الحسبان على الحقائق في كل حالة، ولا يستند تقويم الاستمرارية إلى اختبار الملاءة المالية الذي يطبق - عادة - على منشآت الأعمال. فقد تكون هناك ظروف تبدو فيها نتائج اختبارات الاستمرارية المعتادة للسيولة والملاءة المالية غير إيجابية، ولكن هناك عوامل أخرى تشير إلى

أن الجهة جهة مستمرة على الرغم من ذلك، على سبيل المثال:  
 أ. عند تقويم ما إذا كانت حكومة هي جهة مستمرة، فإن سلطة فرض رسوم أو ضرائب قد تمكن بعض الجهات من أن تُعد جهة مستمرة، على الرغم من أنها قد تعمل لفترات طويلة بصافي أصول/حقوق ملكية سالبة؛ و  
 ب. بالنسبة لجهة فردية، قد يشير تقويم لقائمة مركزها المالي في تاريخ القوائم المالية إلى أن افتراض الاستمرارية غير مناسب. وبالرغم من ذلك، قد تكون هناك اتفاقيات تمويل متعددة السنوات أو ترتيبات أخرى ستكفل استمرارية عمل الجهة.

41. إن تحديد ما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً، هو - بشكل رئيس - ملائم للجهات الفردية وليس للحكومة ككل. وبالنسبة للجهات الفردية، عند تقويم ما إذا كان أساس الاستمرارية يُعد مناسباً، قد يحتاج المسؤولون عن إعداد القوائم المالية أن يأخذوا في الحسبان نطاقاً واسعاً من العوامل المتعلقة بما يلي: (أ) الأداء الحالي والمتوقع، و(ب) وإعادات الهيكل الممكنة والمعلنة للوحدات التنظيمية، و(ج) تقديرات الإيراد أو احتمال استمرار التمويل الحكومي، و(د) المصادر الممكنة لتمويل بديل، وذلك قبل أن يكون من المناسب الخوض إلى أن افتراض الاستمرارية يُعد مناسب.

#### اتساق العرض

42. يجب الحفاظ على طريقة عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى التي تليها، ما لم:  
 أ. يكن من الواضح، بعد حدوث تغيير مهم في طبيعة عمليات الجهة، أو بعد فحص قوائمها المالية، أن عرضاً أو تصنيفاً آخر سيكون أكثر مناسبة أخذاً في الحسبان ضوابط اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3؛ أو  
 ب. يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام تغييراً في طريقة العرض.

43. قد يُشير استحواذ أو استبعاد مهم، أو فحص لطريقة عرض القوائم المالية، إلى أن القوائم المالية تحتاج أن تُعرض بطريقة مختلف. فعلى سبيل المثال، قد تستبعد جهة مصرف ادخار يمثل واحداً من جهاتها المسيطر عليها الأكثر أهمية، وتكون الجهة الاقتصادية المتبقية تقوم - بشكل رئيس - بخدمات إدارية وخدمات استشارية بشأن رسم السياسات. وفي هذه الحالة، من غير المرجح أن يكون عرض القوائم المالية استناداً إلى الأنشطة الرئيسية للجهة الاقتصادية على أنها مؤسسة مالية مناسباً للجهة الاقتصادية الجديدة.

44. تقوم الجهة بتغيير طريقة عرض قوائمها المالية - فقط - إذا كانت طريقة العرض المُغيرة توفر معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية، ومن المرجح أن يستمر الهيكل المعدل بحيث لا تتضرر القابلية للمقارنة. وعند إجراء مثل هذه التغييرات في طريقة العرض، تعيد الجهة تصنيف المعلومات المقارنة وفقاً للفقرتين 55 و56.

#### الأهمية النسبية والتجميع

45. يجب أن تُعرض كل فئة ذات أهمية نسبية من البنود المتماثلة - بشكل منفصل - في القوائم المالية. ويجب أن تُعرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة - بشكل منفصل - ما لم تكن غير ذات أهمية نسبية.

46. تنتج القوائم المالية من معالجة أعداد كبيرة من المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تُجمَع في فئات وفقاً لطبيعتها أو وظيفتها. والمرحلة النهائية في عملية التجميع والتصنيف هي عرض بيانات مختصرة ومصنفة، تشكل بنوداً مستقلة في صلب قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التغييرات

في صافي الأصول/حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، أو في الإيضاحات. وإذا لم يكن بند مستقل ذا أهمية نسبية بشكل فردي، فإنه يُجمَع مع البنود الأخرى إما في صلب تلك القوائم أو في الإيضاحات. والبند الذي لا يكون ذا أهمية نسبية - بشكل كافٍ - لتبرير عرضه - بشكل منفصل - في صلب تلك القوائم، قد يكون ذا أهمية نسبية - بشكل كافٍ - ليبرر عرضه - بشكل منفصل - في الإيضاحات.

47. يعني تطبيق مفهوم الأهمية النسبية أن متطلب إفصاح محدد في معيار محاسبة للقطاع العام لا يلزم الوفاء به إذا لم تكن المعلومات ذات أهمية نسبية.

### المقاصة

48. لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، أو بين الإيراد والمصروفات، ما لم يتطلب أو يسمح معيار محاسبة للقطاع العام بذلك.

49. من المهم أن يتم التقرير عن الأصول والالتزامات، وعن الإيراد والمصروفات، بشكل منفصل. وباستثناء عندما تعكس المقاصة جوهر المعاملة أو الحدث الآخر، فإن إجراء المقاصة في قائمة الأداء المالي، أو في قائمة المركز المالي، يتنقص من قدرة المستخدمين على (أ) فهم المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي حدثت، و(ب) تقويم التدفقات النقدية المستقبلية للجهة. ولا يُعدّ قياس الأصول بالصافي بعد طرح مخصصات التقييم - على سبيل المثال، طرح مخصصات التقادم من المخزون وطرح مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها من الذمم المدينة - مقاصة.

50. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 9، *الإيراد من المعاملات التبادلية*، مصطلح الإيراد ويتطلب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للعرض المستلم أو المستحق الاستلام، مع الأخذ في الحسبان مبلغ أي خصومات تجارية وتخفيضات على الكمية تسمح بها الجهة. وتقوم الجهة، في سياق أنشطتها العادية، بمعاملات أخرى لا تولد إيراداً ولكنها عرضية بالنسبة للأنشطة الرئيسية المولدة للإيراد. وتعرض نتائج مثل هذه المعاملات بصافي أي إيراد بعد طرح المصروفات ذات العلاقة الناشئة عن المعاملة نفسها، وذلك عندما يعكس هذا العرض جوهر المعاملة أو الحدث الآخر. على سبيل المثال:

أ. تُعرض المكاسب والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول غير المتداولة، بما في ذلك الاستثمارات والأصول التشغيلية، وذلك بطرح القيمة الدفترية للأصل ومصروفات البيع ذات العلاقة من متحصلات الاستبعاد؛ و

ب. بالنسبة للمصروفات المتعلقة بمخصص مثبت وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، *المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة*، والمعوض عنها بموجب ترتيب تعاقدية مع طرف ثالث (على سبيل المثال، اتفاقية ضمان الخدمة أو المنتج من قبل المورد)، فإنه يمكن طرحها من التعويض ذي العلاقة.

51. بالإضافة إلى ذلك، يتم التقرير عن المكاسب والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المتماثلة على الأساس الصافي، على سبيل المثال، مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والمكاسب والخسائر الناشئة عن الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. وبالرغم من ذلك، يتم التقرير عن مثل هذه المكاسب والخسائر - بشكل منفصل - إذا كانت ذات أهمية نسبية.

52. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 2، *قائمة التدفقات النقدية*، إجراء المقاصة بين التدفقات النقدية.

### المعلومات المقارنة

*الحد الأدنى من المعلومات المقارنة*

53. يجب على الجهة أن تعرض المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تم التقرير عنها في القوائم المالية، باستثناء عندما يسمح معيار محاسبة للقطاع العام بخلاف ذلك أو يتطلب خلاف ذلك. ويجب على الجهة أن تُضمّن معلومات مقارنة للمعلومات السردية والوصفية إذا كانت ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية.

53أ. كحد أدنى، يجب على الجهة أن تعرض قائمة واحدة للمركز المالي بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، وقائمة واحدة للأداء المالي بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، وقائمة واحدة للتدفقات النقدية بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، وقائمة واحدة للتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، والإيضاحات ذات العلاقة.

54. في بعض الحالات، تظل المعلومات السردية الموفرة في القوائم المالية للفترة (الفترة) السابقة ملائمة في الفترة الحالية. على سبيل المثال، تفصح الجهة في الفترة الحالية عن تفاصيل نزاع قضائي، كانت نتيجته غير مؤكدة في نهاية الفترة السابقة ولم يُحسم بعد. فقد يستفيد المستخدمون من الإفصاح عن معلومات بأن حالة عدم التأكد كانت موجودة في نهاية الفترة السابقة، ومن الإفصاح عن معلومات عن الخطوات التي اتخذت خلال الفترة لحل حالة عدم التأكد.

55. عندما يُعدل عرض أو تصنيف البنود في القوائم المالية، يجب أن يُعاد تصنيف المبالغ المقارنة، ما لم تكن إعادة التصنيف غير عملية. وعندما يُعاد تصنيف المبالغ المقارنة، يجب على الجهة أن تُفصح عما يلي:

أ. طبيعة إعادة التصنيف؛ و

ب. مبلغ كل بند أو فئة من البنود التي يعاد تصنيفها؛ و

ج. سبب إعادة التصنيف.

56. عندما يكون من غير العملي أن يُعاد تصنيف المبالغ المقارنة، يجب على الجهة أن تُفصح عما يلي:  
أ. سبب عدم إعادة تصنيف المبالغ؛ و  
ب. طبيعة التعديلات التي كانت ستجرى إذا أعيد تصنيف المبالغ.

57. يُساعد تعزيز قابلية المعلومات للمقارنة بين الفترات المستخدمين في اتخاذ وتقويم القرارات، خاصةً من خلال السماح بتقويم الاتجاهات في المعلومات المالية لأغراض التوقع. وفي بعض الظروف، يكون من غير العملي أن يُعاد تصنيف المعلومات المقارنة لفترة سابقة معينة لتحقيق القابلية للمقارنة مع الفترة الحالية. على سبيل المثال، قد لا تكون البيانات قد جمعت في الفترة (الفترة) السابقة بطريقة تسمح بإعادة التصنيف، وقد يكون من غير العملي أن يُعاد إنتاج المعلومات.

58. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 3 التعديلات المطلوبة على المعلومات المقارنة عندما تغير الجهة سياسة محاسبية أو تصحح خطأ.

**الهيكل والمحتوى****المقدمة**

59. يتطلب هذا المعيار إفصاحات محددة في صلب قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية ويتطلب الإفصاح عن بنود مستقلة أخرى إما في صلب

تلك القوائم أو في الإيضاحات. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 2 متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية.

60. يستخدم هذا المعيار أحياناً مصطلح "الإفصاح" بمعناه الواسع، الذي يشمل البنود المعروضة في صلب (أ) قائمة المركز المالي، (ب) قائمة الأداء المالي، (ج) قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية، و(د) قائمة التدفقات النقدية، وكذلك في الإيضاحات. وتتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى أيضاً إفصاحات. وما لم ينص على خلاف ذلك في مواضع أخرى من هذا المعيار، أو في معيار آخر، تُجرى هذه الإفصاحات إما في صلب قائمة المركز المالي وإما في قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية (أيهما ذات الصلة)، أو في الإيضاحات.

### تحديد القوائم المالية

61. يجب أن تُحدد القوائم المالية - بشكل واضح - وأن تُميز عن المعلومات الأخرى في الوثيقة المنشورة نفسها.

62. تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام - فقط - على القوائم المالية، وليس على المعلومات الأخرى المعروضة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى. وبناءً عليه، فإنه من المهم أن يتمكن المستخدمون من تمييز المعلومات التي أعدت باستخدام معايير المحاسبة للقطاع العام عن المعلومات الأخرى التي قد تكون مفيدة للمستخدمين ولكنها ليست موضوع تلك المتطلبات.

63. يجب أن يُحدد كل مكون من مكونات القوائم المالية بشكل واضح. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُعرض المعلومات التالية بشكل بارز، وأن تُكرر عندما يكون ذلك ضرورياً للفهم السليم للمعلومات المعروضة:

أ. اسم الجهة المعدّة للقوائم المالية أو وسيلة أخرى لتحديد هويتها، وأي تغيير في تلك المعلومات منذ تاريخ القوائم المالية السابق؛ و

ب. ما إذا كانت القوائم المالية تغطي الجهة الفردية أو الجهة الاقتصادية؛ و

ج. تاريخ القوائم المالية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية، أيهما يكون مناسباً لذلك المكون من مكونات القوائم المالية؛ و

د. عملة العرض، كما عُرفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 4، *آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛ و*

هـ. مستوى التقريب المستخدم في عرض المبالغ في القوائم المالية.

64. تُستوفى المتطلبات الواردة في الفقرة 63 - عادة - من خلال عرض عناوين للصفحات وعناوين مختصرة للأعمدة في كل صفحة من القوائم المالية. ويُعدّ الحكم مطلوب في تحديد أفضل طريقة لعرض مثل هذه المعلومات. فعلى سبيل المثال، عندما تُعرض القوائم المالية بصورة إلكترونية، فإنه لا تستخدم - دائماً - صفحات منفصلة؛ وتُعرض البنود المذكورة أعلاه كثيراً بما يكفي لضمان الفهم السليم للمعلومات المضمنة في القوائم المالية.

65. غالباً ما تُجَعَل القوائم المالية أكثر قابلية للفهم من خلال عرض معلومات بالآلاف أو الملايين من وحدات عملة العرض. ويعد هذا مقبولاً طالما أن الجهة تُفصح عن مستوى التقريب في العرض ولا تحذف معلومات ذات أهمية نسبية.

### فترة القوائم المالية

66. يجب أن تُعرض القوائم المالية على الأقل سنوياً. وعندما يتغير تاريخ القوائم المالية للجهة وتُعرض

القوائم المالية السنوية عن فترة أطول أو أقصر من سنة واحدة، فإنه يجب على الجهة أن تُفصَح - بالإضافة إلى الفترة التي تغطيها القوائم المالية - عما يلي:

- أ. سبب استخدام فترة أطول أو أقصر؛ و
- ب. حقيقة أن المبالغ المقارنة لقوائم معينة مثل قائمة الأداء المالي، وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات ذات العلاقة ليست - بشكل كامل - قابلة للمقارنة.

67. في ظروف استثنائية، قد تُطالب جهة، أو قد تقرر، أن تغير تاريخ القوائم المالية، على سبيل المثال، من أجل مواءمة دورة القوائم المالية بشكل أوثق مع دورة الموازنة. وعندما يكون هذا هو الحال، من المهم أن (أ) يعلم المستخدمون أن المبالغ المعروضة للفترة الحالية والمبالغ المقارنة غير قابلة للمقارنة، و(ب) أن يُفصَح عن سبب التغيير في تاريخ القوائم المالية. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، قيام الجهة، عند الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، بتغيير تاريخ القوائم المالية للجهات داخل الجهة الاقتصادية للتمكين من إعداد القوائم المالية الموحدة.

68. عادةً تُعد القوائم المالية - بشكل متسق - عن فترة سنة واحدة. بالرغم من ذلك، تفضل بعض الجهات - لأسباب عملية - التقرير عنها، على سبيل المثال، عن فترة 52 أسبوعاً. ولا يمنع هذا المعيار هذه الممارسة، لأن القوائم المالية الناتجة من غير المرجح أن تختلف اختلافاً ذا أهمية نسبية عن القوائم التي كانت ستُعرض عن سنة واحدة.

## التوقيت

69. تقل فائدة القوائم المالية إذا لم تكن متاحة للمستخدمين خلال فترة معقولة بعد تاريخ القوائم المالية. وينبغي أن تكون الجهة في وضع يُمكنها من إصدار قوائمها المالية خلال ستة أشهر من تاريخ القوائم المالية. ولا تعتبر العوامل المستمرة مثل تعقيد عمليات الجهة سبباً كافياً لعدم التقرير في الوقت المناسب. وتتناول الأنظمة واللوائح في العديد من الدول مواعيد نهائية أكثر تحديداً.

## قائمة المركز المالي

### التمييز بين المتداول / غير المتداول

70. يجب على الجهة عرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة على أنها تصنيفات منفصلة في صلب قائمة المركز المالي وفق الفقرات 76-87، إلا في حالة تقديم عرض بناءً على السيولة يقدم معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة. عند تطبيق هذا الاستثناء، تُعرض جميع الأصول والالتزامات بشكل عام حسب ترتيب السيولة.

71. أيًا كانت طريقة العرض المُطبقة، يجب على الجهة الإفصاح عن المبلغ المتوقع استرداده أو تسويته بعد أكثر من اثني عشر شهراً وذلك لكل بند من بنود الأصول والالتزامات التي تجمع بين المبالغ المتوقع استردادها أو تسويتها (أ) بعد اثني عشر شهراً على الأكثر من تاريخ القوائم المالية، و(ب) بعدما يزيد على اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

72. عندما تقوم الجهة بتوفير سلع أو خدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح، يوفر التصنيف المنفصل للأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة في صلب قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن طريق التمييز بين صافي الأصول التي تتداول بشكل مستمر على أنها رأس مال عامل عن تلك المستخدمة في عمليات الجهة الطويلة الأجل. كما يسלט الضوء على الأصول التي يتوقع تحقيقها

ضمن دورة التشغيل الحالية، والالتزامات واجبة التسوية خلال الفترة نفسها.

73. بالنسبة لبعض الجهات، مثل المؤسسات المالية، يقدم عرض الأصول والالتزامات حسب الترتيب التصاعدي أو التنازلي للسيولة معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة من العرض على أساس ما هو متداول وغير متداول لأن الجهة لا تورد السلع أو الخدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح.

74. عند تطبيق الفقرة 70، يُسمح للجهة بعرض بعض أصولها والتزاماتها بتصنيفها إلى متداول وغير متداول، وعرض البعض الآخر حسب ترتيب السيولة عندما يقدم هذا العرض معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة. وقد تنشأ الحاجة إلى أساس عرض مختلط عندما يكون لدى الجهة عمليات متنوعة.

75. تعد المعلومات حول التواريخ المتوقعة لتحقيق الأصول والالتزامات مفيدة في تقييم السيولة والملاءة المالية للجهة. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*، الإفصاح عن تواريخ استحقاق الأصول المالية والالتزامات المالية. وتشمل الأصول المالية الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى، وتشمل الالتزامات المالية الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى. وتعد المعلومات عن التاريخ المتوقع لاسترداد وتسوية الأصول والالتزامات غير النقدية مثل المخزون والمخصصات أيضاً مفيدة، سواء صُنفت الأصول والالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة.

#### الأصول المتداولة

76. يجب أن يُصنف الأصل على أنه متداول عندما يستوفي أيّاً من الضوابط التالية:  
أ. يُتوقع أن يُحقق، أو يُحتفظ به للبيع أو الاستهلاك، خلال دورة التشغيل العادية للجهة؛ أو  
ب. يُحتفظ به - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة؛ أو  
ج. يُتوقع أن يُحقق خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو  
د. يكون الأصل نقداً أو مُعادلاً للنقد (كما هو مُعرّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 2)، ما لم يكن خاضعاً لقيود على مبادلته، أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد تاريخ القوائم المالية.  
يجب أن تُصنف جميع الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.

77. يستخدم هذا المعيار مصطلح الأصول غير المتداولة لتشمل الأصول الملموسة وغير الملموسة والأصول المالية ذات الطبيعة الطويلة الأجل. ولا يحظر استخدام الأوصاف البديلة طالما كان المعنى واضحاً.

78. الدورة التشغيلية للجهة هي الوقت المستغرق لتحويل المدخلات أو الموارد إلى منتجات. فعلى سبيل المثال، تقوم الحكومات بتحويل الموارد إلى جهات القطاع العام حتى تتمكن من تحويل تلك الموارد إلى سلع وخدمات أو مخرجات لتحقيق النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنشدها الحكومة. وعندما تكون دورة التشغيل العادية للجهة غير قابلة للتحديد بشكل واضح، فإنه يفترض أن تكون مدتها اثني عشر شهراً.

79. تتضمن الأصول المتداولة الأصول (مثل الضرائب المستحقة، والرسوم المستحقة على المستخدمين، والغرامات والرسوم التنظيمية المستحقة، والمخزون، وإيرادات الاستثمار المستحقة) التي تُحقق، أو تستهلك أو تباع، على أنها جزء من دورة التشغيل العادية حتى عندما لا يتوقع أن تُحقق خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية. كما تتضمن الأصول المتداولة أصولاً محتفظاً بها - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة (وتشمل الأمثلة على ذلك بعض الأصول المالية التي تستوفي تعريف الأصول المالية المحتفظ

بها للمتاجرة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام (41) والجزء المتداول من الأصول المالية غير المتداولة.

### الالتزامات المتداولة

80. يجب أن يُصنف الالتزام على أنه متداول عندما يستوفي أيًا من الضوابط التالية:
- أ. يكون متوقعًا تسويته خلال دورة التشغيل العادية للجهة؛ أو
  - ب. يكون محتفظًا به - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة؛ أو
  - ج. يكون واجب التسوية خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو
  - د. ليس لدى الجهة حق غير مشروط في أن تؤجل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية (انظر الفقرة 84). إن شروط الالتزام التي يمكن، بناءً على خيار الطرف المقابل، أن ينتج عنها تسوية الالتزام من خلال إصدار أدوات حقوق الملكية لا تؤثر على تصنيفه.
- يجب أن تُصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.
81. تعتبر بعض الالتزامات المتداولة، مثل التحويلات الحكومية المستحقة الدفع وبعض الاستحقاقات المتعلقة بتكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية الأخرى، جزءًا من رأس المال العامل المستخدم في دورة التشغيل العادية للجهة. وتُصنف هذه البنود التشغيلية على أنها التزامات متداولة حتى ولو كانت واجبة التسوية بعد تاريخ القوائم المالية بأكثر من اثني عشر شهرًا. وتنطبق نفس دورة التشغيل العادية على تصنيف أصول والتزامات الجهة. وعندما لا تكون دورة التشغيل العادية للجهة غير قابلة للتحديد بشكل واضح، فإنه يفترض أن مدتها هي اثنا عشر شهرًا.
82. لا يتم تسوية الالتزامات المتداولة الأخرى على أنها جزء من دورة التشغيل العادية، ولكنها تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية أو محتفظ بها - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة. من الأمثلة على ذلك بعض الالتزامات المالية التي تستوفي تعريف الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، والسحب على المكشوف من البنوك، والجزء المتداول من الالتزامات المالية غير المتداولة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المستحقة، وضرائب الدخل والذمم الدائنة غير التجارية الأخرى. وتعد الالتزامات المالية التي توفر التمويل على أساس طويل الأجل (أي أنها ليست جزءًا من رأس المال العامل المستخدم في دورة التشغيل العادية للجهة) والتي لا تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية، التزامات غير متداولة، وفقًا للفقرتين 85 و86.
83. تصنف الجهة التزاماتها المالية على أنها متداولة عندما تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية حتى لو:
- أ. كانت المدة الأصلية أطول من فترة اثني عشر شهرًا؛ و
  - ب. أبرمت اتفاقية ما لإعادة التمويل أو إعادة مدفوعات، على أساس طويل الأجل بعد تاريخ القوائم المالية وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية.
84. إذا كانت الجهة تتوقع، ولديها حق اختيار، أن تعيد تمويل واجب، أو تؤجله لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا بعد تاريخ القوائم المالية، بموجب تسهيل قرض قائم، فإنها تصنف الواجب على أنه غير متداول، حتى ولو كان على خلاف ذلك مستحقًا خلال فترة أقصر. وبالرغم من ذلك، عندما لا يكون لدى الجهة حق اختيار إعادة تمويل الواجب أو تأجيله (على سبيل المثال، لا يوجد اتفاق على إعادة التمويل)؛ فإن الجهة لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن تعيد تمويل الواجب، ويُصنف الواجب على أنه متداول.

85. عندما تخل الجهة تعهداً ما بموجب اتفاقية قرض طويلة الأجل في تاريخ القوائم المالية أو قبله، بحيث يصبح الالتزام مستحق الدفع عند الطلب، يصنف الالتزام على أنه متداول، حتى وإن وافق المقرض، بعد تاريخ القوائم المالية وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية، على عدم المطالبة بالدفع نتيجة للإخلال. ويصنف الالتزام على أنه متداول؛ لأن الجهة في تاريخ القوائم المالية، لا تتمتع بحق غير مشروط في تأجيل تسويته لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد ذلك التاريخ.

86. مع ذلك، يُصنّف الالتزام على أنه غير متداول في حال وافق المقرض بحلول تاريخ القوائم المالية على منح فترة سماح تنتهي بعد اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ القوائم المالية، والتي يمكن للجهة خلالها تصحيح الخلل لكن لا يمكن للمقرض خلالها المطالبة بالدفع الفوري.

87. فيما يخص القروض المصنفة على أنها التزامات متداولة، إذا وقعت الأحداث التالية بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية، تكون تلك الأحداث مؤهلة للإفصاح عنها على أنها أحداث لا تؤدي إلى تعديل وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 14، *الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية*:  
 أ. إعادة التمويل على أساس طويل الأجل؛ و  
 ب. تصحيح إخلال باتفاقية قرض طويلة الأجل؛ و  
 ج. الحصول على فترة سماح من المقرض لتصحيح إخلال باتفاقية قرض طويل الأجل تنتهي على الأقل بعد اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي

88. كحد أدنى، يجب أن يشمل صلب قائمة المركز المالي على بنود مستقلة تعرض المبالغ التالية:

أ. العقارات والآلات والمعدات؛ و

ب. العقارات الاستثمارية؛ و

ج. الأصول غير الملموسة؛ و

د. الأصول المالية (بخلاف المبالغ المبيّنة في (هـ) و (ز) و (ح) و (ط)؛ و

هـ. الاستثمارات التي يُحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛ و

و. المخزون؛ و

ز. المبالغ الممكن استردادها من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)؛ و

ح. الذمم المدينة من المعاملات التبادلية؛ و

ط. النقد ومعادلات النقد؛ و

ط أ. مجموع الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع والأصول المُضمّنة في مجموعات

الاستبعاد المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، *الأصول*

*غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة؛ و*

ي. الضرائب والتحويلات مستحقة الدفع؛ و

ي أ. التزامات المنافع الاجتماعية؛ و

ك. الذمم الدائنة بموجب المعاملات التبادلية؛ و

ل. المخصصات؛ و

م. الالتزامات المالية (بخلاف المبالغ المبيّنة في (ي) و (ك) و (ل)؛ و

م أ. الالتزامات المُضمّنة في مجموعات الاستبعاد المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار

المحاسبة للقطاع العام 44؛ و

ن. الحصص غير المسيطرة، معروضة ضمن صافي الأصول / حقوق الملكية؛ و

## س. صافي الأصول / حقوق الملكية المنسوبة إلى ملاك الجهة المسيطرة.

89. يجب أن تُعرض البنود المستقلة الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة المركز المالي، عندما يكون هذا العرض ضروريًا لفهم المركز المالي للجهة بشكل مناسب.

90. لا يحدد هذا المعيار الترتيب أو الشكل الذي يجب أن تُقدّم البنود فيه، وتقدم الفقرة 88 لائحة بالبنود التي تختلف على نحو كبير من حيث طبيعتها أو وظيفتها بحيث تستحق عرضاً منفصلاً في صلب قائمة المركز المالي. وعُرضت نماذج توضيحية في إرشادات التنفيذ المرفقة بهذا المعيار. وبالإضافة إلى ذلك: أ. تدرج البنود المستقلة عندما يكون حجم أو طبيعة أو وظيفة أي بند أو مجموعة من البنود المماثلة بحيث يكون العرض المنفصل ملائماً لفهم المركز المالي للجهة؛ و ب. يمكن تعديل الأوصاف المستخدمة وترتيب البنود أو مجموعة من البنود المماثلة وفقاً لطبيعة الجهة ومعاملاتها، من أجل تقديم معلومات ملائمة لفهم المركز المالي للجهة.

91. يتوقف الحكم بما إذا يجب أن تُعرض بنود إضافية بشكل منفصل على تقويم الأمور التالية:  
أ. طبيعة وسيولة الأصول؛ و  
ب. وظيفة الأصول ضمن الجهة؛ و  
ج. مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات.

92. يشير استخدام نماذج قياس مختلفة لفئات مختلفة من الأصول إلى اختلاف طبيعتها أو وظيفتها، ولذلك، ينبغي عرضها على أنها بنود مستقلة منفصلة. فعلى سبيل المثال، يمكن تسجيل فئات مختلفة من العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة أو المبالغ المُعاد تقييمها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45.

المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات  
93. يجب أن تقوم الجهة بالإفصاح إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المستقلة المعروضة، مصنفة بطريقة تناسب عمليات الجهة.

94. يعتمد التفصيل المقدم في التصنيفات الفرعية على متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام وعلى حجم وطبيعة ووظيفة المبالغ ذات العلاقة. وتستخدم كذلك العوامل المبينة في الفقرة 91 لتقرير أساس التصنيف الفرعي. وتختلف الإفصاحات لكل بند، فعلى سبيل المثال:

أ. تُفصل بنود العقارات والآلات والمعدات إلى فئات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45؛ و  
ب. تُفصل الذمم المدينة إلى مبالغ مستحقة من رسوم المستخدمين، والضرائب والإيرادات غير التبادلية الأخرى، والذمم المدينة من أطراف ذات علاقة، والدفوعات المقدمة، ومبالغ أخرى؛ و  
ج. يُصنّف المخزون وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 12، *المخزون*، إلى تصنيفات فرعية مثل البضاعة، وموّن الإنتاج، والمواد، والإنتاج تحت التشغيل/الأعمال تحت التنفيذ، والسلع تامة الصنع؛

د. تُفصل الضرائب والتحويلات مستحقة الدفع إلى رديات ضريبية مستحقة الدفع، وتحويلات مستحقة الدفع، ومبالغ مستحقة الدفع إلى أعضاء آخرين في الجهة الاقتصادية؛ و

د أ. تُفصل التزامات المنافع الاجتماعية إلى خطط منافع اجتماعية منفصلة في حال كانت هذه الخطط ذات أهمية نسبية؛ و

هـ. تُفصل المخصصات إلى مخصصات لمنافع الموظفين وبنود أخرى؛ و

و. تُفصل مكونات صافي الأصول / حقوق الملكية إلى رأس المال المساهم به، والفائض أو العجز المتراكم، وأي احتياطات.

95. عندما لا يكون لدى الجهة أسهم رأس مال، يجب عليها أن توضح عن صافي الأصول / حقوق الملكية، إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات، مبيّنة بشكل منفصل ما يلي:
- أ. رأس المال المساهم به، وهو المجموع التراكمي في تاريخ القوائم المالية للمساهمات من الملاك مطروحاً منها التوزيعات على الملاك؛ و
  - ب. الفائض أو العجز المتراكم؛ و
  - ج. الاحتياطات، بما في ذلك وصف طبيعة وغرض كل احتياطي ضمن صافي الأصول / حقوق الملكية؛ و
  - د. الحصص غير المسيطرة.

95أ. إذا قامت الجهة بإعادة تصنيف:

- أ. أداة مالية قابلة للإعادة ومصنفة على أنها أداة حقوق ملكية؛ أو
- ب. أداة تفرض على الجهة واجباً بتسليم طرف آخر حصة تناسبية من صافي أصول الجهة عند التصفية فقط وتصنف على أنها أداة حقوق ملكية؛

بين الالتزامات المالية وصافي الأصول / حقوق الملكية، فإنها يجب أن توضح عن المبلغ المُعاد تصنيفه إلى ومن كل فئة (الالتزامات المالية أو صافي الأصول / حقوق الملكية) ووقت وسبب إعادة التصنيف.

96. لن يكون لدى العديد من جهات القطاع العام أسهم رأس مال، ولكن سيُسيطر عليها بشكل حصري من قبل جهة قطاع عام أخرى. ومن المحتمل أن تكون طبيعة حصة الحكومة في صافي الأصول / حقوق الملكية للجهة مزيجاً من رأس المال المساهم به وإجمالي الفائض أو العجز المتراكم والاحتياطات للجهة مما يعكس صافي الأصول / حقوق الملكية المنسوبة إلى عمليات الجهة.

97. في بعض الحالات، قد تكون هنالك حصة غير مسيطرة في صافي الأصول / حقوق الملكية للجهة. فعلى سبيل المثال، على مستوى الحكومة ككل، قد تشمل الجهة الاقتصادية على جهة قطاع عام تجارية مُصنّفة جزئياً. وتبعاً لذلك من الممكن أن يكون هناك مساهمون من القطاع الخاص لديهم حصة مالية في صافي الأصول / حقوق الملكية للجهة.

98. عندما يكون لدى الجهة أسهم رأس مال بالإضافة، إلى الإفصاحات في الفقرة 95، فإنه يجب عليها أن توضح، إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات عما يلي:
- د. لكل فئة من أسهم رأس المال:

- (1) عدد الأسهم المصرح بها؛ و
- (2) عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكن غير مدفوعة بشكل كامل؛ و
- (3) القيمة الاسمية لكل سهم، أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية؛ و
- (4) مطابقة لعدد الأسهم القائمة في بداية ونهاية السنة؛ و
- (5) الحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بتلك الفئة، بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال؛ و
- (6) الأسهم في الجهة التي تحتفظ بها الجهة بنفسها أو تحتفظ بها جهاتها المسيطر عليها أو جهاتها الزميلة للجهة؛ و

(7) الأسهم المخصصة للإصدار بموجب خيارات وعقود مبيعات أسهم، بما في ذلك الشروط والمبالغ؛ و

ب. وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية.

## قائمة الأداء المالي

### الفائض أو العجز للفترة

99. يجب تضمين جميع بنود الإيرادات والمصروفات التي تُثبت في فترة معينة في الفائض أو العجز، ما لم يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام خلاف ذلك.

100. تُضمن جميع بنود الإيرادات والمصروفات المثبتة في فترة معينة عادة في الفائض أو العجز. وهذا يتضمن آثار التغييرات في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك، قد توجد ظروف يمكن فيها استثناء بنود محددة من فائض أو عجز الفترة الحالية. ويتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 3 حالتين من هذه الظروف: تصحيح الأخطاء و أثر التغييرات في السياسات المحاسبية.

101. تتناول معايير المحاسبة الأخرى للقطاع العام بنوداً يمكن أن تستوفي تعريف الإيراد أو تعريف المصروف المحددين في هذا المعيار، ولكنها تُستثنى عادة من الفائض أو العجز. وتشمل الأمثلة على ذلك فوائض إعادة التقييم (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45) ومكاسب و/أو خسائر محددة (أ) ناشئة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، و(ب) من إعادة قياس الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية (توجد الإرشادات حول قياس الأصول المالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

### المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الأداء المالي

102. كحد أدنى، يجب أن يتضمن صلب قائمة الأداء المالي بنوداً مستقلة تعرض المبالغ التالية للفترة:

أ. الإيراد، مع عرض ما يلي بشكل منفصل:

(1) إيراد الفائدة المحتسب بطريقة الفائدة الفعلية؛ و

(2) المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء اثبات الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛ و

ب. تكاليف التمويل؛ و

ب. أ. خسائر الهبوط في القيمة (بما في ذلك القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة أو مكاسب الهبوط في القيمة) المحددة وفقاً للفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و

ج. النصيب في فائض أو عجز الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يُحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛ و

ج. أ. أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المستنفدة سابقاً للأصل المالي والقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف (كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 41) إذا أعيد تصنيف الأصل المالي لإخراجه من فئة القياس بالتكلفة المستنفدة بحيث يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و

ج. ب. أي مكسب متراكم أو خسارة متراكمة مثبتة سابقاً في صافي الأصول/حقوق الملكية وأعيد تصنيفها إلى الفائض أو العجز إذا أعيد تصنيف الأصل المالي لإخراجه من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال

صافي الأصول/حقوق الملكية بحيث يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و

د. [حذفت]

ه. الفائض أو العجز؛ و

و. مبلغ واحد لمجموع العمليات غير المستمرة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 44).

103. يجب الإفصاح عن البنود التالية في صلب قائمة الأداء المالي كتخصيصات لفائض أو عجز الفترة:

أ. الفائض أو العجز المنسوب إلى الحصة غير المسيطرة؛ و  
ب. الفائض أو العجز المنسوب إلى ملاك الجهة المسيطرة.

104. يجب أن تُعرض البنود المستقلة الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة الأداء المالي عندما يكون هذا العرض مناسباً لفهم الأداء المالي للجهة.

105. تختلف آثار الأنشطة المتنوعة للجهة ومعاملاتها وأحداثها الأخرى من حيث أثرها على قدرة الجهة على تلبية واجباتها عن أداء الخدمات ويساعد الإفصاح عن مكونات الأداء المالي في فهم الأداء المالي المتحقق وإجراء التوقعات حول النتائج المستقبلية. وتضاف بنود مستقلة إضافية في صلب قائمة الأداء المالي، وتعدّل الأوصاف المستخدمة وترتيب البنود عندما يكون ذلك ضرورياً لتفسير عناصر الأداء. وتتضمن العوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان، الأهمية النسبية وطبيعة ووظيفة مكونات الإيرادات والمصروفات. ولا تُجرى مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات ما لم تُستوف الضوابط الواردة في الفقرة 48.

*المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات*

106. عندما تكون بنود الإيرادات والمصروفات ذات أهمية نسبية، فإنه يجب الإفصاح عن طبيعتها ومبالغها بشكل منفصل.

107. تتضمن الظروف التي ينشأ فيها الإفصاح المنفصل عن بنود الإيرادات والمصروفات ما يلي:  
أ. تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو العقارات والآلات والمعدات إلى المبلغ الممكن استرداده أو مبلغ الخدمة الممكن استرداده حسب ما هو مناسب، فضلاً عن عكس قيد هذا التخفيض؛ و  
ب. عمليات إعادة هيكلة أنشطة الجهة وعكس قيد أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة؛ و  
ج. استبعادات بنود العقارات والآلات والمعدات؛ و  
د. عمليات الخصخصة أو الاستبعادات الأخرى للاستثمارات؛ و  
هـ. العمليات غير المستمرة؛ و  
و. تسويات الدعاوى القضائية؛ و  
ز. عكس قيد المخصصات الأخرى.

108. يجب أن تعرض الجهة، إما في صلب قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات، تصنيفاً فرعياً لمجموع الإيرادات مصنفة بطريقة تناسب عمليات الجهة.

109. يجب أن تعرض الجهة، إما في صلب قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات، تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو على وظيفتها داخل الجهة، أيهما يوفر معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة.

110. تُشجّع الجهات على أن تعرض التحليل الوارد في الفقرة 109 في صلب قائمة الأداء المالي.

111. تُصنّف المصروفات فرعياً لتبرز التكاليف والتكاليف المستردة لبرامج أو أنشطة معينة، أو قطاعات أخرى ملائمة، للجهة المعدّة للقوائم المالية. ويُقدّم هذا التحليل بإحدى طريقتين.

112. الشكل الأول للتحليل هو طريقة العرض بحسب طبيعة المصروف. حيث تُجمّع المصروفات في قائمة الأداء المالي وفقاً لطبيعتها (على سبيل المثال، الاستهلاك، ومشتريات المواد، وتكاليف النقل، ومنافع

الموظفين، وتكاليف الإعلان)، ولا يُعاد تخصيصها بين الوظائف المختلفة داخل الجهة. وقد تكون هذه الطريقة سهلة التطبيق نظراً لأن تخصيص المصروفات للتصنيفات الوظيفية ليس ضرورياً. وفيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة العرض بحسب طبيعة المصروف:

x	الإيراد
x	تكاليف منافع الموظفين
x	مصروفات المنافع الاجتماعية
x	مصروف الاستهلاك والاستنفاد
x	مصروفات أخرى
(x)	مجموع المصروفات
x	الفائض

113. الشكل الثاني للتحليل هو طريقة العرض بحسب وظيفة المصروف وتصنف المصروفات وفقاً للبرنامج أو الغرض الذي تُكبدت من أجله. ويمكن أن توفر هذه الطريقة معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين من تصنيف المصروفات بحسب طبيعتها، إلا أن تخصيص التكاليف للوظائف قد يتطلب إجراء تخصيصات جزافية وينطوي على قدر كبير من الحكم الشخصي، وفيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة العرض بحسب وظيفة المصروف:

x	الإيراد
	المصروفات:
(x)	مصروفات المنافع الاجتماعية
(x)	مصروفات الصحة
(x)	مصروفات التعليم
(x)	مصروفات أخرى
x	الفائض

114. تُعرض المصروفات المرتبطة بالوظائف الرئيسية التي تقوم بها الجهة بشكل منفصل. في هذا المثال، لدى الجهة وظائف متعلقة بتقديم منافع اجتماعية، وخدمات صحية وتعليمية. وفي مثل هذه الحالة، تعرض الجهة بنود مصروفات مستقلة لكل من هذه الوظائف.

115. يجب على الجهات التي تصنف المصروفات بحسب وظيفتها أن تفصح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات، بما في ذلك مصروف الاستهلاك والاستنفاد، ومصروف المنافع الاجتماعية، ومصروف منافع الموظفين.

116. يعتمد الاختيار بين طريقة العرض بحسب وظيفة المصروف وطريقة العرض بحسب طبيعة المصروف على العوامل التاريخية والتنظيمية وطبيعة الجهة. وتقدم كلتا الطريقتان مؤشراً لتلك التكاليف التي قد تتغير، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع مخرجات الجهة. ونظراً لأن لكل طريقة عرض مميزات أنواع مختلفة من الجهات، فإن هذا المعيار يتطلب من الإدارة أن تختار العرض الأكثر ملاءمة والأكثر موثوقية في التعبير. وبالرغم من ذلك، فإنه نظراً لأن المعلومات حول طبيعة المصروفات مفيدة في توقع التدفقات النقدية المستقبلية، فإنه يتطلب إفصاح إضافي عندما تستخدم طريقة العرض بحسب وظيفة المصروف. إن لمصطلح "منافع الموظفين" الوارد في الفقرة 115 المعنى نفسه الذي ورد به في معيار المحاسبة للقطاع العام 39.

117. عندما تقدم الجهة توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة لملاكها ولديها أسهم رأس مال، فإنه يجب عليها أن تفصح، إما في صلب قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في الأصول/حقوق الملكية، أو في الإيضاحات، عن مبلغ توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المثبتة على أنها توزيعات على الملاك خلال الفترة، والمبلغ ذي العلاقة للسهم الواحد.

### قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية

118. يجب على الجهة أن تعرض قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، تظهر في صلبها ما يلي:  
أ. الفائض أو العجز للفترة؛ و

ب. كل بند من الإيراد والمصروف للفترة والذي - كما تتطلبها المعايير الأخرى - يجب أن يُثبت مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية، وكذلك مجموع هذه البنود؛ و

ج. مجموع الإيرادات والمصروفات للفترة (المحسوبة كمجموع البندين (أ) و(ب))، مع إظهار مجموع المبالغ المنسوبة إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصة غير المسيطرة بشكل منفصل؛ و

د. بالنسبة لكل مكون في صافي الأصول/حقوق الملكية والمفصح عنه بشكل منفصل، آثار التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المثبتة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.

119. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهة أن تعرض إما في صلب قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية أو في الإيضاحات:

أ. مبالغ المعاملات مع الملاك الذين يتصرفون فيها بصفتهم ملاك، مع إظهار التوزيعات على الملاك بشكل منفصل؛ و

ب. رصيد الفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة وفي تاريخ القوائم المالية والحركات خلال الفترة؛ و

ج. إلى الحد الذي يُفصح عنده عن مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية بشكل منفصل، تُجرى مطابقة بين القيمة الدفترية لكل مكون من صافي الأصول/حقوق الملكية في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن كل تغيير.

120. تعكس التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للجهة بين تاريخين للقوائم المالية الزيادة أو النقص في صافي أصولها خلال الفترة.

121. يمثل التغير العام في صافي الأصول/حقوق الملكية خلال الفترة مجموع الفائض أو العجز للفترة، والإيرادات والمصروفات الأخرى المثبتة مباشرة كتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، مع أي مساهمات من قبل الملاك وتوزيعات على الملاك بصفتهم ملاك.

122. تتضمن مساهمات الملاك والتوزيعات على الملاك التحويلات بين جهتين داخل جهة اقتصادية (على سبيل المثال، تحويل من حكومة، تتصرف بصفتها مالكا، إلى وزارة). يتم إثبات مساهمات الملاك بصفتهم ملاك، للجهات المسيطر عليها كتعديل مباشر لصافي الأصول/حقوق الملكية فقط عندما ينتج عنها وبشكل صريح حصص متبقية في الجهة في شكل حقوق في صافي الأصول/حقوق الملكية.

123. يتطلب هذا المعيار أن تشمل جميع بنود الإيرادات والمصروفات المثبتة في فترة معينة ضمن الفائض أو العجز، ما لم يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام آخر خلاف ذلك. وتتطلب بعض معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى إثبات بعض البنود (مثل زيادة وانخفاض إعادة التقييم، وفروقات تحويل عملات أجنبية محددة) مباشرة على أنها تغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية. ونظراً لأنه من المهم أن تؤخذ في الحسبان جميع بنود الإيرادات والمصروفات في تقويم التغيرات في المركز المالي للجهة بين

تاريخين للقوائم المالية، يتطلب هذا المعيار عرض قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية التي تبرز مجموع إيرادات ومصروفات الجهة، بما في ذلك تلك التي تثبت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

124. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 إجراء تعديلات بأثر رجعي لعكس التغيرات في السياسات المحاسبية، إلى الحد الممكن عملياً، إلا عندما تتطلب الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في معيار محاسبة للقطاع العام آخر خلاف ذلك. كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 إجراء إعادة عرض للقوائم المالية لتصحيح الأخطاء بأثر رجعي، إلى الحد الممكن. وتتم التعديلات وإعادة عرض القوائم المالية بأثر رجعي على رصيد الفائض أو العجز المتراكم، ما لم يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام تعديلاً بأثر رجعي على مكون آخر في صافي الأصول/ حقوق الملكية. وتتطلب الفقرة 118(د) الإفصاح في قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية عن مجموع التعديلات على كل مكون في صافي الأصول/ حقوق الملكية المفصّل عنها بشكل منفصل والنتيجة، كل منها على حدة، من التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. ويُفصّل عن هذه التعديلات لكل فترة سابقة وبداية الفترة.

125. يمكن تلبية المتطلبات الواردة في الفقرتين 118 و119 من خلال استخدام شكل الأعمدة لمطابقة الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية لكل عنصر ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية. ويكون البديل هو عرض البنود الموضحة في الفقرة 118 في قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية فقط. وبموجب هذا المدخل، تظهر البنود المبينة في الفقرة 119 في الإيضاحات.

125أ. تحدد معايير محاسبة أخرى للقطاع العام ما إذا كانت المبالغ المثبتة سابقاً في صافي الأصول/ حقوق الملكية يُعاد تصنيفها إلى الفائض أو العجز وتوقيت ذلك. ويشار إلى إعادة التصنيف هذه في هذا المعيار على أنها تعديلات إعادة تصنيف. يُدرج تعديل إعادة التصنيف مع مكون صافي الأصول/ حقوق الملكية المتعلق به في الفترة التي يُعاد فيها تصنيف التعديل ضمن الفائض أو العجز. وقد تكون هذه المبالغ اثبتت ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية على أنها مكاسب غير محققة في الفترة الحالية أو في فترات سابقة. ويجب أن تُطرح هذه المكاسب غير المحققة من صافي الأصول/ حقوق الملكية في الفترة التي يُعاد فيها تصنيف المكاسب المحققة إلى الفائض أو العجز لتجنب إدراجها ضمن قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية مرتين.

125ب. تنشأ تعديلات إعادة التصنيف، على سبيل المثال، عند استبعاد عملية أجنبية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، وعندما تؤثر بعض التدفقات النقدية المتوقعة المتحوت لها على الفائض أو العجز (انظر الفقرة 140د من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 فيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية).

125ج. لا تنشأ تعديلات إعادة التصنيف عن التغيرات في فائض إعادة التقييم المُثبتة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو عن إعادة قياس برامج المنافع المحددة المُثبتة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39. وتثبت هذه المكونات ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية ولا يُعاد تصنيفها إلى الفائض أو العجز في الفترات اللاحقة. ويمكن تحويل التغيرات في فائض إعادة التقييم إلى الفائض أو العجز المتراكم في فترات لاحقة، مع استخدام الأصل يستخدم، أو عندما يلغى اثباته (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31). وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، لا تنشأ تعديلات إعادة التصنيف إذا كانت تحوطات تدفق نقدي أو المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيار (أو العنصر الآجل للعقد آجل أو الفرق المبني على سعر العملة

الأجنبية للأداة المالية) ينتج عنها مبالغ يتم ازلتها من احتياطي تحوط التدفقات النقدية أو مكون منفصل في صافي الأصول/حقوق الملكية، على التوالي، وتدرج مباشرة في التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخرى لأصل أو التزام. يتم تحويل هذه المبالغ مباشرة إلى الأصول أو الالتزامات.

### قائمة التدفقات النقدية

126. تقدم معلومات التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقويم (أ) قدرة الجهة على توليد النقد ومعادلات النقد، و(ب) احتياجات الجهة لاستخدام التدفقات النقدية. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 2 متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاحات ذات العلاقة.

### الإيضاحات

#### الهيكل

127. الإيضاحات يجب:

- أن تُعرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة وفقاً للفقرات 132-139؛ و
- أن توضح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة للقطاع العام التي لا تُعرض في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية؛ و
- أن تقدم معلومات إضافية لا تُعرض في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية، لكنها ملائمة لفهم أي من هذه القوائم.

128. يجب أن تُعرض الإيضاحات بطريقة منتظمة، ما أمكن ذلك عملياً. ويجب أن يشير كل بند من بنود قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية إلى أي معلومات ذات صلة في الإيضاحات.

129. تُعرض الإيضاحات عادة بالترتيب التالي، مما يساعد المستخدمين في فهم القوائم المالية ومقارنتها بالقوائم المالية لجهات أخرى:

- بيان بالالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام (انظر الفقرة 28)؛ و
- ملخص السياسات المحاسبية المهمة المطبقة (انظر الفقرة 132)؛ و
- المعلومات المؤيدة للبنود المعروضة في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية، بالترتيب الذي يعرض به كل قائمة وكل بند مستقل؛ و
- إفصاحات أخرى بما في ذلك:

(1) الالتزامات المحتملة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19) والارتباطات التعاقدية غير المثبتة؛ و

(2) الإفصاحات غير المالية، مثل أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية في الجهة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 30).

130. قد يكون من الضروري أو الأفضل في بعض الحالات تغيير ترتيب بنود محددة ضمن الإيضاحات. فعلى سبيل المثال، يمكن جمع المعلومات حول التغيرات في القيمة العادلة المثبتة في الفأض أو العجز مع المعلومات حول تواريخ استحقاق الأدوات المالية، مع أن المعلومات الأولى ترتبط بقائمة الأداء المالي،

وترتبط المعلومات الأخيرة بقائمة المركز المالي. ومع ذلك، يُحتفظ بهيكل منتظم للإيضاحات إلى أقصى حد ممكن عملياً.

131. يمكن عرض الإيضاحات التي تقدم معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة على أنها مكون منفصل في القوائم المالية.

### الإفصاح عن السياسات المحاسبية

132. يجب على الجهة الإفصاح عما يلي في ملخص السياسات المحاسبية المهمة:

- أ. أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛ و
- ب. إلى أي مدى طبقت الجهة أي أحكام انتقالية في أي معيار محاسبة للقطاع العام؛ و
- ج. السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لفهم القوائم المالية.

133. من المهم بالنسبة للمستخدمين الاطلاع على أساس أو أسس القياس المستخدمة في القوائم المالية (على سبيل المثال، أساس التكلفة التاريخية، أو القيمة التشغيلية الجارية، أو تكلفة الوفاء، أو القيمة العادلة) وذلك لأن الأساس الذي تُعد بناءً عليه القوائم المالية يؤثر بشكل مهم على تحليلها. وعند استخدام أكثر من أساس لقياس القوائم المالية، على سبيل المثال إعادة تقييم فئات محددة من الأصول، فإنه يكفي تقديم مؤشر على فئات الأصول والالتزامات التي يطبق عليها كل أساس من أسس القياس.

134. عند تحديد ما إذا كان ينبغي الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، تأخذ الإدارة في الحسبان ما إذا كان الإفصاح من شأنه أن يساعد المستخدمين في فهم الكيفية التي تظهر المعاملات والأحداث والأوضاع الأخرى في الأداء المالي أو المركز المالي المبلغ عنه. ويكون الإفصاح عن سياسات محاسبية معينة مفيداً بشكل خاص للمستخدمين عندما تختار تلك السياسات من بين البدائل المسموح بها في معايير المحاسبة للقطاع العام. ومن الأمثلة على ذلك، الإفصاح عما إذا كانت الجهة تطبق نموذج القيمة الجارية أو نموذج التكلفة التاريخية على عقارها الاستثماري (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*). وتتطلب بعض معايير المحاسبة للقطاع العام بشكل محدد الإفصاح عن سياسات محاسبية معينة، بما في ذلك الخيارات التي تتخذها الإدارة بين مختلف السياسات التي تسمح بها هذه المعايير. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة لفئات العقارات والآلات والمعدات. كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 5، *تكاليف الاقتراض*، الإفصاح عما إذا كانت تكاليف الاقتراض تثبت فوراً على أنها مصروفات أو تكون رسمتها على أنها جزء من تكلفة الأصول المؤهلة.

135. تأخذ كل جهة في الحسبان طبيعة عملياتها والسياسات التي يتوقع أن تفصح عنها لمستخدمي قوائمها المالية لهذا النوع من الجهات. فعلى سبيل المثال، يتوقع من جهات القطاع العام أن تفصح عن سياسة محاسبية لإثبات الضرائب والتبرعات وغير ذلك من أشكال الإيرادات غير التبادلية. من المتوقع الإفصاح عن السياسات المحاسبية لإثبات مكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية عندما يكون لدى الجهة عمليات أجنبية مهمة أو معاملات بالعملات الأجنبية المهمة. ويُفصح عن السياسات المستخدمة لقياس الشهرة والحصة غير المسيطرة عندما يحدث تجميع عمليات في القطاع العام.

136. قد تكون إحدى السياسات المحاسبية مهمة بسبب طبيعة عمليات الجهة، حتى وإن لم تكن مبالغ الفترة الحالية والفترات السابقة هي مبالغ ذات أهمية نسبية. ومن المناسب أيضاً الإفصاح عن كل سياسة

محاسبية مهمة لا تتطلبها بشكل محدد معايير المحاسبة للقطاع العام، لكنها تُختار وتُطبَّق وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.

137. يجب على الجهة الإفصاح، في ملخص السياسات المحاسبية المهمة أو الإيضاحات الأخرى، عن الأحكام، بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات (انظر الفقرة 140)، التي اتخذتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجهة والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ التي تم إثباتها في القوائم المالية.

138. خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجهة، تتخذ الإدارة أحكاماً متنوعة، بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات، والتي يمكن أن تؤثر - بشكل مهم - على المبالغ المثبتة في القوائم المالية. على سبيل المثال، تتخذ الإدارة أحكاماً في تحديد:

- ما إذا كانت أصول هي استثمارات عقارية؛ و
- ما إذا كانت الاتفاقيات لتقديم سلع و/أو خدمات التي تنطوي على استخدام أصول مخصصة هي عقود إيجار؛ و
- ما إذا كانت مبيعات معينة للسلع هي، في جوهرها، ترتيبات تمويل ومن ثم لا ينشأ عنها إيراد؛ و
- ما إذا كان جوهر العلاقة بين الجهة المعدّة للقوائم المالية وجهات أخرى يشير إلى أن هذه الجهات الأخرى مسيطر عليها من قبل الجهة المعدّة للقوائم المالية؛ و
- ما إذا كانت الشروط التعاقدية لأصل مالي تنشئ في تواريخ محددة تدفقات نقدية هي فقط دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

139. تتطلب معايير محاسبة أخرى للقطاع العام بعض الإفصاحات التي تقدم وفقاً للفقرة 137. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 38، الإفصاح عن الحصص في الجهات الأخرى، أن تفصح الجهة عن الأحكام التي اتخذتها في تحديد ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 16، العقارات الاستثمارية، الإفصاح عن الضوابط التي وضعتها الجهة لتمييز العقارات الاستثمارية عن العقارات التي يشغلها المالك، وعن العقارات المحتفظ بها لغرض البيع في السياق العادي للأعمال، عندما يكون تصنيف العقارات صعباً.

#### المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

140. يجب على الجهة أن تفصح في الإيضاحات عن معلومات حول (أ) الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، و(ب) المصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ القوائم المالية، التي تتضمن مخاطر مهمة تؤدي إلى تعديل ذي أهمية نسبية على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة. وفيما يتعلق بتلك الأصول والالتزامات، يجب أن تتضمن الإيضاحات تفاصيل:

أ. طبيعتها؛ و

ب. قيمتها الدفترية كما في تاريخ القوائم المالية.

141. يتطلب تحديد القيمة الدفترية لبعض الأصول والالتزامات تقدير تأثير الأحداث المستقبلية غير المؤكدة على تلك الأصول والالتزامات في تاريخ القوائم المالية. على سبيل المثال، في ظل عدم وجود سعر معن في سوق نشطة يُستخدم لقياس الأصول والالتزامات التالية، فإن التقديرات الموجهة نحو المستقبل ضرورية لقياس (أ) المبلغ الممكن استرداده لبعض فئات العقارات والآلات والمعدات، (ب) أثر التقادم التقني على المخزون، و(ج) المخصصات الخاضعة للنتائج المستقبلية لدعاوى قضائية جارية.

تتضمن هذه التقديرات افتراضات حول بنود مثل تعديل المخاطر للتدفقات النقدية أو معدلات الخصم المستخدمة والتغيرات المستقبلية في الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى.

142. تتعلق الافتراضات الرئيسية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة المفصّل عنها وفقاً للفقرة 140 بالتقديرات التي تتطلب أحكام الإدارة الأكثر صعوبة أو الأقل موضوعية أو الأكثر تعقيداً. ومع ازدياد عدد المتغيرات والافتراضات التي تؤثر على الحل المستقبلي غير المؤكّد، تصبح هذه الأحكام أقل موضوعية وأكثر تعقيداً، وعادة ما تزيد احتمالات التعديلات ذات الأهمية النسبية على القيم الدفترية للأصول والالتزامات تبعاً لذلك.

143. إن الإفصاحات الواردة في الفقرة 140 غير مطلوبة للأصول والالتزامات التي تتضمن مخاطر مهمة بأن قيمها الدفترية قد تتغير بشكل ذي أهمية نسبية خلال السنة المالية التالية، إذا تم قياسها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة استناداً إلى سعر معلن في سوق نشطة لأصل مطابق أو لالتزام مطابق. قد تتغير مثل هذه القيم التشغيلية الجارية أو القيم العادلة بشكل ذي أهمية نسبية خلال السنة المالية التالية، ولكن هذه التغيرات لن تكون ناتجة عن افتراضات أو مصادر أخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ القوائم المالية.

144. تعرض الإفصاحات الواردة في الفقرة 140 بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الأحكام التي تتخذها الإدارة بشأن المستقبل وعن مصادر رئيسة أخرى للتقديرات غير المؤكدة. تختلف طبيعة وحد المعلومات المقدمة وفقاً لطبيعة الافتراض والظروف الأخرى. ومن الأمثلة على أنواع الإفصاحات المقدمة:

- أ. طبيعة الافتراض أو التقديرات غير المؤكدة الأخرى؛ و
- ب. حساسية القيم الدفترية للطرق والافتراضات والتقديرات التي تستند إليها حساباتها، بما في ذلك أسباب الحساسية؛ و
- ج. الحل المتوقع لحالة عدم التأكد ونطاق النتائج المحتملة المعقولة خلال السنة المالية المقبلة فيما يتعلق بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة؛ و
- د. شرح للتغييرات التي أدخلت على الافتراضات السابقة المتعلقة بتلك الأصول والالتزامات إذا استمرت حالة عدم التأكد دون حل.

145. من غير الضروري الإفصاح عن معلومات الموازنة أو التوقعات في القيام بالإفصاحات الواردة في الفقرة 140.

146. عندما يكون من غير العملي الإفصاح عن نطاق الآثار المحتملة لافتراض رئيس أو مصدر رئيس آخر للتقدير غير مؤكّد في تاريخ القوائم المالية، فإن على الجهة أن تفصح عن أنه من المحتمل وبشكل معقول، بناءً على المعرفة الحالية، أن النتائج في السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الافتراضات قد تتطلب تعديلاً ذا أهمية نسبية على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر. وفي جميع الحالات، تفصح الجهة عن طبيعة الأصل أو الالتزام المحدد (أو فئة من الأصول والالتزامات) المتأثر بالافتراض وقيمتها الدفترية.

147. لا تتعلق الإفصاحات الواردة في الفقرة 137 عن أحكام معينة تتخذها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجهة بالإفصاحات عن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة في الفقرة 140.

148. تتطلب معايير محاسبة القطاع العام الأخرى الإفصاح عن بعض الافتراضات الرئيسية بخلاف تلك التي ستلزم وفق الفقرة 140. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 19 الإفصاح، في

حالات محددة، عن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالأحداث المقبلة التي تؤثر على فئات المخصصات. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 الإفصاح عن الافتراضات المهمة المطبقة في تقدير القيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية التي تدرج بالقيمة العادلة. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الإفصاح عن أساليب ومُدخلات القياس المطبقة في قياس القيم التشغيلية الجارية والقيم العادلة لبنود العقارات والآلات والمعدات المعاد تقييمها.

### رأس المال

148أ. يجب على الجهة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهداف الجهة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة رأس المال.

148ب. للالتزام بالفقرة 148 (أ) تفصح الجهة عما يلي:  
أ. معلومات نوعية عن أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة رأس المال، بما في ذلك (دون الاقتصار على) ما يلي:

- (1) وصف لما تديره على أنه رأس مال؛ و
  - (2) عندما تكون الجهة خاضعة لمتطلبات رأس المال مفروضة عليها من خارجها، طبيعة تلك المتطلبات وكيف تُضمن تلك المتطلبات في إدارة رأس المال؛ و
  - (3) كيف تحقق أهدافها لإدارة رأس المال.
- ب. بيانات كمية مُلخصة عما تديره على أنه رأس مال. تعتبر بعض الجهات بعض الالتزامات المالية (مثل بعض أشكال الدين تالي الاستحقاق) جزءاً من رأس المال. وتعتبر جهات أخرى أن رأس المال يستثنى منه بعض مكونات حقوق الملكية (مثل المكونات الناشئة عن تحوطات التدفقات النقدية).
- ج. أي تغييرات في (أ) و(ب) عن الفترة السابقة.
- د. ما إذا كانت التزمت خلال الفترة بأي متطلبات رأسمال تخضع لها مفروضة من خارجها.
- هـ. عندما لا تلتزم الجهة بمثل متطلبات رأس المال هذه المفروضة من خارجها، تبعت عدم الالتزام هذا.

يجب أن تكون هذه الإفصاحات مبنية على المعلومات المقدمة داخلياً لكبار موظفي الإدارة في الجهة.

148ج. قد تدير الجهة رأس المال بعدة طرق وتكون خاضعة لعدد من متطلبات رأس المال المختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يتضمن تكتل جهات تقوم بأنشطة تأمين وأنشطة مصرفية، وقد تعمل تلك الجهات أيضاً في عدة دول. وعندما لا يوفر الإفصاح المجمع عن متطلبات رأس المال وكيفية إدارة رأس المال معلومات مفيدة، أو يحرف فهم مستخدم القوائم المالية للموارد الرأسمالية للجهة، فإنه يجب أن تفصح الجهة عن معلومات منفصلة لكل متطلب رأس مال تخضع له الجهة.

### الأدوات المالية القابلة للإعادة المصنفة على أنها صافي أصول / حقوق ملكية

148د. بالنسبة للأدوات المالية القابلة للإعادة المصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية، يجب على الجهة الإفصاح (إلى الحد الذي لم يُفصح عنه في مكان آخر) عما يلي:

- أ. بيانات كمية ملخصة عن المبلغ المصنف على أنه صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و
- ب. أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة واجبها بإعادة شراء أو استرداد الأدوات عندما تُطالب بأن تفعل ذلك من قبل حاملي الأدوات، بما في ذلك أي تغييرات من الفترة السابقة؛ و
- ج. التدفق النقدي المتوقع عند استرداد أو إعادة شراء تلك الفئة من الأدوات المالية؛ و
- د. معلومات عن كيفية تحديد التدفق النقدي المتوقع عند الاسترداد أو إعادة الشراء.

### إفصاحات أخرى

149. يجب على الجهة أن تفصح في الإفصاحات عما يلي:
- أ. مبلغ توزيعات الأرباح، أو التوزيعات المماثلة، المقترحة أو المعلنة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية، ولكن لم تثبت علي أنها توزيع على الملاك خلال الفترة، والمبلغ ذي العلاقة للسهم الواحد؛ و
  - ب. مبلغ أي توزيعات أرباح أسهم ممتازة للـأرباح، أو توزيعات مماثلة، غير مثبتة.
150. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي، إذا لم يُفصح عنه في مكان آخر ضمن معلومات منشورة مع القوائم المالية:
- أ. مقر الجهة وشكلها النظامي، والدولة التي تعمل بها؛ و
  - ب. وصف لطبيعة عمليات الجهة وأنشطتها الرئيسية؛ و
  - ج. إشارة إلى التشريع ذي الصلة الذي يحكم عمليات الجهة؛ و
  - د. اسم الجهة المسيطرة والجهة المسيطرة النهائية للجهة الاقتصادية (في حال انطباق ذلك)؛ و
  - هـ. إذا كانت الجهة محدودة المدة، المعلومات المتعلقة بطول مدتها.

### أحكام انتقالية

151. [حذفت].

152. [حذفت].

### تاريخ السريان

153. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبركر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

153أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153ك. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153ل. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

153م. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

- 153ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 88 و102 و107. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024

أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأُبكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.

153س. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 7 و 92 و 101 و 125 ج و 148. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأُبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.

153ع. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* الصادر في 2024 الفقرات 133 و 134 و 141 و 143. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأُبكر. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

154. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 (2000)

155. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].

## الدراسة المرفقة

معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التنفيذ

## 1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرطتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعد بيان بالمواضيع المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالمواضيع التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية، وأن يُعد دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة الحكومية المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار المواضيع المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعد البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن المواضيع التي شملها البيان معيار عرض القوائم المالية.

وبهدف اقتراح معيار عرض القوائم المالية الملائم؛ أجريت دراسة لمعيار عرض القوائم المالية الورد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد المعيار المحاسبي لعرض القوائم المالية أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 1 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 1 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 45، *العقارات والآلات والمعدات* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023 ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذا إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

## 2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعد استبيان إلكتروني وُوِّرِعَ على 189 جهة، (استُلم إجابات 154 جهة) كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 97% من الجهات تقوم بإصدار حسابات ختامية خاصة بها، و13% من الجهات تقوم بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي. كما أن 55% من الجهات لديها دليل إجراءات وسياسات متبع في قسم المحاسبة، وأن 16% من الجهات قامت مسبقاً بمبادرات لتطبيق/ دراسة مدى قابلية تطبيق ما يلي: - أساس الاستحقاق - إحصائيات مالية الحكومة، بما في ذلك حصر وإثبات الأصول والالتزامات. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
															نعم	لا
هل تقوم الجهة بإصدار حسابات ختامية خاصة بها؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل تقوم الجهة بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	1	13
هل تقوم الجهة بعرض معلومات مالية/ حسابات ختامية مقارنة (للفترة السابقة)؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0
هل تتضمن الحسابات الختامية معلومات عن البنود التالية؟:																
- الإيرادات.	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	14	0

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
دراسة معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"  
إصدار 2024م

جميع الجهات		مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	أمانة منطقة الرياض	جامعة الملك سعود	وزارة النقل	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة الداخلية	وزارة الخارجية	وزارة الإسكان	وزارة الصحة	وزارة الحرس الوطني	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة التعليم	وزارة المالية	السؤال
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	- المصروفات التشغيلية.
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	- المصروفات/المشاريع الرأسمالية.
13	1	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	- أصول الجهة.
13	1	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	- التزامات الجهة.
13	1	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	- التغيرات في صافي الأصول.
13	1	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	- التدفقات النقدية للجهة.
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	- إفصاحات/ تفاصيل حول بنود الحسابات الختامية.
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	- معلومات مالية أخرى
0	14	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هل تحتوي الحسابات الختامية على مقارنة بين الميزانية التقديرية والنتائج الفعلية؟

ويُعد موضوع المعيار من المواضيع العالية الأهمية والواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
دراسة معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"  
إصدار 2024م

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	الإدارة العامة	وزارة العدل	14	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة لحرس الحدود
2	الإدارة العامة	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	15	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للسجون
3	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	16	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض
4	القطاع العسكري	قوات الدفاع الجوي	17	قطاع التعليم	وزارة التعليم - قطاع التعليم العالي
5	القطاع العسكري	وزارة الحرس الوطني	18	قطاع التعليم	جامعة الملك سعود
6	القطاع العسكري	الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة	19	قطاع التعليم	جامعة الملك عبد العزيز
7	القطاع العسكري	وزارة الدفاع القوات البرية	20	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
8	القطاع العسكري	القوات البحرية	21	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
9	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	وزارة الداخلية	22	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
10	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	الأمن العام	23	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة
11	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	قوات الأمن الخاصة	24	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
12	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	المديرية العامة للمباحث	25	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
13	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة المالية			

### 3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، وغيّرت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى مسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
38. When preparing financial statements, an assessment of an entity's ability to continue as a going concern shall be made. This assessment shall be made by those responsible for the preparation of financial statements. Financial statements shall be prepared on a going concern basis unless there is an intention to liquidate the entity or to cease operating, or if there is no realistic alternative but to do so. When those responsible for the preparation of the financial statements are aware, in making their assessment, of material uncertainties related to events or conditions that may cast significant doubt upon the entity's ability to continue as a going concern, those uncertainties shall be disclosed. When financial statements are not prepared on a going concern basis, that fact shall be disclosed, together with the basis on which the financial statements are prepared and the reason why the entity is not regarded as a going concern.	38. عند إعداد القوائم المالية، يجب إجراء تقييم لقدرة الجهة على الاستمرار على أنها جهة مستمرة. ويجب إجراء هذا التقييم من قبل المسؤولين عن إعداد القوائم المالية. ويجب أن تُعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لتصفية الجهة أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن هناك بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك. وعندما يكون المسؤولون عن إعداد القوائم المالية على علم، عند إجراء تقييمهم، بحالات عدم تأكد ذات أهمية نسبية متعلقة بأحداث أو أوضاع قد تلقي شكوكاً كبيرة على قدرة الجهة على الاستمرار كجهة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد تلك. وعندما لا تُعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة، ومعها الأساس الذي عليه أعدت القوائم المالية وسبب أن الجهة لا تُعد جهة مستمرة.	أُستبدلت كلمة (إذا) بعبارة (ما لم) ليستقيم المعنى.
153. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.	153. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ، ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.
153A.Paragraphs 79 and 82 were amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering	153A. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
<p>periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2011, it shall disclose that fact.</p>		<p>المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>153B. IPSAS 28 amended paragraph 150 and inserted paragraphs 7A, 95A, and 148D. An entity shall apply the amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. If an entity applies IPSAS 28 for a period beginning before January 1, 2013, the amendments shall also be applied for that earlier period.</p>	<p>153ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>153C. IPSAS 30 amended paragraphs 75, 129, and 148 and inserted paragraphs 148A–148C. An entity shall apply the amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. If an entity applies IPSAS 30 for a period beginning before January 1, 2013, the amendments shall also be applied for that earlier period.</p>	<p>153ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>153D. Paragraph 80 was amended by Improvements to IPSASs issued in November 2010. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2012. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2012, it shall disclose that fact.</p>	<p>153د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.</p>
<p>153E. Paragraphs 21, 53 and 54 were amended and paragraph 53A added by Improvements to IPSASs 2014, issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2015. Earlier application is encouraged. If an entity</p>	<p>153هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].</p>	<p>حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
applies the amendments for a period beginning before January 1, 2015, it shall disclose that fact.		أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153F.Paragraphs 151, 152 and 154 were amended by IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.	153و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153G.IPSAS 35 and IPSAS 38 issued in January 2015, amended paragraphs 4, 7, 12, 88(n), 95(d), 97, 103, 118(c), 134, 135 and 139. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35, and IPSAS 38.	153ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153H.Paragraphs 29, 44, 70, 73, 74, 109 and 116 were amended, and Appendix A, Qualitative Characteristics of Financial Reporting, was deleted by Improvements to IPSASs 2015 issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.	153ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153I.Paragraphs 5, 6 and 12 were deleted and paragraphs 7 and 97 were amended by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual	153ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.		المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153J.Paragraph 116 was amended by IPSAS 39 issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.	153ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153K.Paragraph 135 was amended by IPSAS 40, Public Sector Combinations, issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	153ك. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153L. Paragraphs 7, 79, 82, 101, 102 and 138 were amended and paragraphs 125A, 125B and 125C were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	153ل. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153M. Paragraphs 88, 94 and 112–115 were amended by IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , issued in January 2019. An entity shall	153م. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
apply these amendments at the same time as it applies IPSAS 42.		إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153N. Paragraphs 88, 102 and 107 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	153ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 88 و102 و107. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
153O. Paragraphs 7, 92, 94, 101, 125C, 134, and 148 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	153س. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 7 و92 و101 و125ج و148. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
153P. Paragraphs 133, 134, 141, and 143 were amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	153ع. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> الصادر في 2024 الفقرات 133 و134 و141 و143. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
155. This Standard supersedes IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i> , issued in 2000.	155. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

4. مقارنة بين مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<b>Objective</b>	<b>الهدف</b>		
1. The objective of this Standard is to prescribe the manner in which general purpose financial statements should be presented to ensure comparability both with the entity's financial statements of previous periods and with the financial statements of other entities. To achieve this objective, this Standard sets out overall considerations for the presentation of financial statements, guidance for their structure, and minimum requirements for the content of financial statements prepared under the accrual basis of accounting. The recognition, measurement, and disclosure of specific transactions and other events are dealt with in other IPSASs.	1. هدف هذا المعيار هو تحديد الطريقة التي ينبغي بها عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للفترات السابقة للجهة ومع القوائم المالية للجهات الأخرى. ولتحقيق هذا الهدف، يحدد هذا المعيار الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية، والإرشادات المتعلقة بهيكلها، والحد الأدنى من متطلبات محتوى القوائم المالية المعدّة على أساس الاستحقاق المحاسبي. ويتم تناول الإثبات والقياس والإفصاح عن معاملات محددة وأحداث أخرى في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى.	لا	
<b>Scope</b>	<b>النطاق</b>		
2. This Standard shall be applied to all general purpose financial statements prepared and presented under the accrual basis of accounting in accordance with IPSASs.	2. يجب أن يُطبق هذا المعيار على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام التي تُعدّ وتُعرض بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
3. General purpose financial statements are those intended to meet the needs of users who are not in a position to demand reports tailored to meet their particular information needs. Users of general	3. القوائم المالية ذات الغرض العام هي القوائم التي تستهدف تلبية احتياجات المستخدمين الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المحددة من المعلومات. ويشمل	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
purpose financial statements include taxpayers and ratepayers, members of the legislature, creditors, suppliers, the media, and employees. General purpose financial statements include those that are presented separately or within another public document, such as an annual report. This Standard does not apply to condensed interim financial information.	مستخدمو القوائم المالية ذات الغرض العام دافعي الضرائب ودافعي رسوم الخدمات العامة وأعضاء السلطة التشريعية والدائنين والموردين ووسائل الإعلام والموظفين. وتشمل القوائم المالية ذات الغرض العام تلك التي تعرض منفصلة أو في وثيقة أخرى متاحة للعموم، مثل التقرير السنوي. ولا ينطبق هذا المعيار على المعلومات المالية الأولية المختصرة.		
4. This Standard applies equally to all entities including those that present consolidated financial statements in accordance with IPSAS 35, Consolidated Financial Statements and those that present separate financial statements, in accordance with IPSAS 34, Separate Financial Statements.	4. ينطبق هذا المعيار بشكل متساوٍ على جميع الجهات، بما في ذلك الجهات التي تعرض قوائم مالية موحدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i> ، وتلك التي تعرض قوائم مالية منفصلة، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 34، <i>القوائم المالية المنفصلة</i> .	لا	
5. [Deleted].	5. [حذفت].	لا	
6. [Deleted].	6. [حذفت].	لا	
Definitions	تعريفات		
7. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: <u>Accrual basis</u> means a basis of accounting under which transactions and other events are recognized when they occur (and not only when cash or its equivalent is received or paid). Therefore, the transactions and events are recorded in the accounting records and recognized	7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار وفق المعاني المحددة قرين كل منها: <b>أساس الاستحقاق</b> يعني الأساس المحاسبي الذي تُثبت بموجبه المعاملات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقد أو الأموال المماثلة للنقد فحسب). ومن ثم، تُسجل المعاملات والأحداث في السجلات المحاسبية وتُثبت في القوائم المالية للفترة ذات العلاقة. وتتضمن	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>in the financial statements of the periods to which they relate. The elements recognized under accrual accounting are assets, liabilities, net assets/equity, revenue, and expenses.</p> <p><u>Assets</u> are resources controlled by an entity as a result of past events and from which future economic benefits or service potential are expected to flow to the entity.</p> <p><u>Contributions from owners</u> means future economic benefits or service potential that has been contributed to the entity by parties external to the entity, other than those that result in liabilities of the entity, that establish a financial interest in the net assets/equity of the entity, which:</p> <p>a. Conveys entitlement both to (i) distributions of future economic benefits or service potential by the entity during its life, such distributions being at the discretion of the owners or their representatives, and to (ii) distributions of any excess of assets over liabilities in the event of the entity being wound up; and/or</p> <p>b. Can be sold, exchanged, transferred, or redeemed.</p> <p><u>Distributions to owners</u> means future economic benefits or service potential distributed by the entity to all or some of its owners, either as a return on investment or as a return of investment.</p>	<p>العناصر التي تُثبت بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق، الأصول والالتزامات وصافي الأصول/حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات. <u>الأصول</u> هي الموارد التي تسيطر عليها الجهة نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة إلى الجهة. <u>مساهمات الملاك</u> تعني المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي قد يساهم بها أطراف من خارج الجهة، بخلاف تلك التي ينتج عنها التزامات على الجهة، والتي ينشأ عنها حصة مالية في صافي أصول/ حقوق ملكية الجهة، والتي:</p> <p>أ. تمنح الحق في كل من: (1) توزيعات لمنافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من الجهة خلال حياتها. وتكون هذه التوزيعات حسبما يقرره الملاك أو ممثلوهم، و(2) توزيعات لأي زيادة في الأصول عن الالتزامات في حالة تصفية الجهة؛ و/أو</p> <p>ب. يمكن بيعها أو مبادلتها أو تحويلها أو استردادها.</p> <p><u>التوزيعات على الملاك</u> تعني المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة التي توزعها الجهة على جميع ملاكها أو بعضهم، سواء أكانت عائدًا على الاستثمار أو استردادًا للاستثمار. <u>الجهة الاقتصادية</u> هي الجهة المسيطرة ووجهاتها المسيطر عليها.</p> <p><u>المصروفات</u> هي الانخفاض في المنافع الاقتصادية</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>An <u>economic entity</u> is a controlling entity and its controlled entities.</p> <p><u>Expenses</u> are decreases in economic benefits or service potential during the reporting period in the form of outflows or consumption of assets or incurrences of liabilities that result in decreases in net assets/equity, other than those relating to distributions to owners.</p> <p><u>Impracticable</u> Applying a requirement is impracticable when the entity cannot apply it after making every reasonable effort to do so.</p> <p><u>Liabilities</u> are present obligations of the entity arising from past events, the settlement of which is expected to result in an outflow from the entity of resources embodying economic benefits or service potential.</p> <p><u>Material</u> Omissions or misstatements of items are material if they could, individually or collectively, influence the decisions or assessments of users made on the basis of the financial statements. Materiality depends on the nature and size of the omission or misstatement judged in the surrounding circumstances. The nature or size of the item, or a combination of both, could be the determining factor.</p> <p><u>Net assets/equity</u> is the residual interest in the assets of the entity after deducting all its liabilities.</p>	<p>أو الخدمات المتوقعة خلال فترة القوائم المالية، على شكل تدفقات خارجية، أو استهلاك للأصول، أو تكبد التزامات، تؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول/ حقوق الملكية، بخلاف تلك المتعلقة بالتوزيعات على الملاك.</p> <p>غير عملي يكون تطبيق متطلب ما غير عملي عندما تكون الجهة غير قادرة على تطبيقه بعد أن استنفدت جميع الجهود المعقولة لتطبيقه.</p> <p>الالتزامات هي الواجبات الحالية للجهة التي تنشأ عن أحداث سابقة، والتي يتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج من الجهة لموارد تنطوي على منافع اقتصادية أو خدمات متوقعة.</p> <p>بند ذو أهمية نسبية يكون حذف البنود أو تحريفها ذا أهمية نسبية إذا كان من الممكن أن تؤثر هذه الحالات بشكل فردي أو جماعي على قرارات أو تقويمات المستخدمين التي تمت بناءً على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على طبيعة ومقدار حذف البنود أو تحريفها بعد تقديرها في ضوء الظروف المحيطة، ويمكن أن تكون طبيعة أو مقدار البند، أو كلاهما معاً، هو العامل المحدد في اعتبار البند ذا أهمية نسبية أو لا.</p> <p>صافي الأصول/ حقوق الملكية هي الحصة المتبقية في أصول الجهة بعد طرح جميع التزاماتها.</p> <p>مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية هي رأس المال المساهم به، والفائض أو العجز المتراكم،</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>The components of net assets/equity are contributed capital, accumulated surpluses or deficits, reserves, and non-controlling interests. Types of reserves include:</p> <p>(a) Changes in revaluation surplus (see IPSAS 45, <i>Property, Plant, and Equipment</i> and IPSAS 31, <i>Intangible Assets</i>);</p> <p>(b) Remeasurements of defined benefit plans (see IPSAS 39, <i>Employee Benefits</i>);</p> <p>(c) Gains and losses arising from translating the financial statements of a foreign operation (see IPSAS 4, <i>The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates</i>);</p> <p>(d) Gains and losses from investments in equity instruments designated at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 106 of IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i>;</p> <p>(e) Gains and losses on financial assets measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41;</p> <p>(f) The effective portion of gains and losses on hedging instruments in a cash flow hedge and the gains and losses on hedging instruments that hedge investments in equity instruments measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph</p>	<p>والاحتياطيات، والحصص غير المسيطرة. تشمل أنواع الاحتياطيات:</p> <p>(أ) التغييرات في فائض إعادة التقييم (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45، <i>العقارات والآلات والمعدات</i> ومعيار المحاسبة للقطاع العام 31، <i>الأصول غير الملموسة</i>)؛ و</p> <p>(ب) إعادة قياسات برامج المنافع المحددة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 39، <i>منافع الموظفين</i>)؛ و</p> <p>(ج) المكاسب والخسائر الناشئة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4، <i>آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية</i>)؛ و</p> <p>(د) المكاسب والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المعينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i>؛ و</p> <p>(هـ) المكاسب والخسائر على الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>106 of IPSAS 41 (see paragraphs 113–155 of IPSAS 41);</p> <p>(g) For particular liabilities designated as at fair value through surplus or deficit, the amount of the change in fair value that is attributable to changes in the liability's credit risk (see paragraph 108 of IPSAS 41);</p> <p>(h) Changes in the value of the time value of options when separating the intrinsic value and time value of an option contract and designating as the hedging instrument only the changes in the intrinsic value (see paragraphs 113–155 of IPSAS 41); and</p> <p>(i) Changes in the value of the forward elements of forward contracts when separating the forward element and spot element of a forward contract and designating as the hedging instrument only the changes in the spot element, and changes in the value of the foreign currency basis spread of a financial instrument when excluding it from the designation of that financial instrument as the hedging instrument (see paragraphs 113–155 of IPSAS 41).</p> <p><u>Notes</u> contain information in addition to that presented in the statement of financial position, statement of financial performance, statement of</p>	<p>الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و الجزء الفعّال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط تدفق نقدي والمكاسب والخسائر على أدوات التحوط التي يتحوط بها للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (انظر الفقرات 113-155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و</p> <p>الالتزامات محددة معينة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مبلغ التغيير في القيمة العادلة المنسوب للتغيرات في مخاطر الائتمان للالتزام (انظر الفقرة 108 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و</p> <p>التغيرات في القيمة الزمنية للخيارات عند الفصل بين القيمة الحقيقية والقيمة الزمنية لعقد الخيار وتعيين التغيرات في القيمة الحقيقية فقط على أنها أداة</p>	<p>(و)</p> <p>(ز)</p> <p>(ح)</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>changes in net assets/equity and cash flow statement. Notes provide narrative descriptions or disaggregations of items disclosed in those statements and information about items that do not qualify for recognition in those statements.</p> <p><u>Revenue</u> is the gross inflow of economic benefits or service potential during the reporting period when those inflows result in an increase in net assets/equity, other than increases relating to contributions from owners.</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately.</p>	<p>التحوط (انظر الفقرات 113-155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)؛ و</p> <p>(ط) التغييرات في قيمة العناصر الآجلة للعقود الآجلة عند فصل العنصر الآجل عن العنصر الفوري لعقد آجل وتعيين التغييرات في العنصر الفوري فقط على أنها أداة التحوط، والتغييرات في قيمة الفرق المبني على سعر العملة الأجنبية للأداة المالية عند استثنائه من تعيين تلك الأداة المالية على أنها أداة التحوط (انظر الفقرات 113-155 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).</p> <p>الإيضاحات تحتوي على معلومات بالإضافة إلى تلك المعلومات المعروضة في قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي وقائمة التغييرات في صافي الأصول / حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية. وتقدم هذه المعلومات شروطاً وصفية أو تفصيلاً للبنود المفصّل عنها في القوائم المالية ومعلومات حول البنود غير المؤهلة لإثباتها في صلب القوائم المالية.</p> <p>الإيراد هو إجمالي التدفق الداخل للجهة من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المتوقعة خلال فترة القوائم المالية عندما ينتج عن تلك التدفقات الداخلة زيادة في صافي الأصول/حقوق الملكية، بخلاف الزيادة التي تنتج من المساهمات من الملاك.</p>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرّفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.		
<p>7A.The following terms are described in IPSAS 28, Financial Instruments: Presentation and are used in this Standard with the meaning specified in IPSAS 28:</p> <p>a. Puttable financial instrument classified as an equity instrument (described in paragraphs 15 and 16 of IPSAS 28);</p> <p>b. An instrument that imposes on the entity an obligation to deliver to another party a pro rata share of the net assets of the entity only on liquidation and is classified as an equity instrument (described in paragraphs 17 and 18 of IPSAS 28).</p>	<p>7أ. وُصفت المصطلحات التالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، <i>الأدوات المالية: العرض</i> والمستخدم في هذا المعيار بالمعنى المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28:</p> <p>أ. أداة مالية قابلة للإعادة مصنفة على أنها أداة حقوق ملكية (وُصفت في الفقرتين 15 و16 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28)؛</p> <p>ب. أداة تفرض على الجهة واجباً بتسليم طرف آخر حصة تناسبية من صافي أصول الجهة فقط عند التصفية، ومصنفة على أنها أداة حقوق ملكية (وُصفت في الفقرتين 17 و18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28).</p>	لا	
<b>Economic Entity</b>	<b>الجهة الاقتصادية</b>		
8. The term economic entity is used in this Standard to define, for financial reporting purposes, a group of entities comprising the controlling entity and any controlled entities.	8. لأغراض التقرير المالي، يستخدم مصطلح "الجهة الاقتصادية" في هذا المعيار بمعنى مجموعة من الجهات تشمل الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
9. Other terms sometimes used to refer to an economic entity include administrative entity, financial entity, consolidated entity, and group.	9. تتضمن المصطلحات الأخرى التي تستخدم – أحياناً – للإشارة إلى الجهة الاقتصادية "الجهة الإدارية"، و"الجهة المالية"، و"الجهة الموحدة"، و"المجموعة".	لا	
10. An economic entity may include entities with both social policy and commercial objectives. For example, a government housing department may be an economic entity that includes entities that provide housing for a nominal charge, as well as entities that provide accommodation on a commercial basis.	10. قد تتضمن الجهة الاقتصادية جهات ذات أهداف تتعلق بتنفيذ سياسات اجتماعية بالإضافة إلى أهداف تجارية. فعلى سبيل المثال، قد تكون وزارة إسكان جهة اقتصادية تشتمل على جهات توفر مساكن بمقابل رمزي، بالإضافة إلى جهات أخرى توفر السكن على أساس تجاري.	لا	
<b>Future Economic Benefits or Service Potential</b>	<b>المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة</b>		
11. Assets provide a means for entities to achieve their objectives. Assets that are used to deliver goods and services in accordance with an entity's objectives, but which do not directly generate net cash inflows, are often described as embodying service potential. Assets that are used to generate net cash inflows are often described as embodying future economic benefits. To encompass all the purposes to which assets may be put, this Standard uses the term "future economic benefits or service potential" to describe the essential characteristic of assets.	11. توفر الأصول وسائل لتحقيق أهداف الجهات. وتوصف الأصول التي تستخدم في تقديم السلع والخدمات وفقاً لأهداف الجهة، والتي لا تولد مباشرة تدفقات نقدية صافية داخلية، غالباً بأنها تنطوي على خدمات متوقعة. في حين توصف الأصول التي تستخدم لتوليد تدفقات نقدية صافية داخلية بأنها تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية. ولتحقيق جميع الأغراض التي يمكن أن تستخدم فيها الأصول، يستخدم هذا المعيار مصطلح "المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة" لوصف الخصائص الأساسية للأصول.	لا	
<b>Government Business Enterprises</b>	<b>منشآت قطاع الأعمال الحكومية</b>		
12. [Deleted].	12. [حذفت].	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<b>Materiality</b>	<b>الأهمية النسبية</b>		
13. Assessing whether an omission or misstatement could influence decisions of users, and so be material, requires consideration of the characteristics of those users. Users are assumed to have a reasonable knowledge of the public sector and economic activities and accounting, and a willingness to study the information with reasonable diligence. Therefore, the assessment needs to take into account how users with such attributes could reasonably be expected to be influenced in making and evaluating decisions.	13. يتطلب تقويم ما إذا كان الحذف أو التحريف قد يؤثر على قرارات المستخدمين، ومن ثم يكون ذا أهمية نسبية، الأخذ في الحسبان خصائص هؤلاء المستخدمين. ويفترض أن يكون لدى المستخدمين قدر معقول من المعرفة بالقطاع العام والأنشطة الاقتصادية، وبالمحاسبة، وأن يكون لديهم استعداد لدراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وبناءً عليه، يحتاج التقويم أن يأخذ في الحسبان كيف يُتوقع - بشكل معقول - أن يتأثر المستخدمون الذين لديهم مثل تلك الصفات عند اتخاذ وتقويم القرارات.	لا	
<b>Net Assets/Equity</b>	<b>صافي الأصول / حقوق الملكية</b>		
14. Net assets/equity is the term used in this Standard to refer to the residual measure in the statement of financial position (assets less liabilities). Net assets/equity may be positive or negative. Other terms may be used in place of net assets/equity, provided that their meaning is clear.	14. يُستخدم مصطلح "صافي الأصول / حقوق الملكية" في هذا المعيار للإشارة إلى القيمة المتبقية في قائمة المركز المالي (الأصول مطروحاً منها الالتزامات). قد يكون صافي الأصول/حقوق الملكية موجباً أو سالباً. ويجوز أن تُستخدم مصطلحات أخرى بدلاً من "صافي الأصول/حقوق الملكية"، شريطة أن يكون معناها واضحاً.	لا	
<b>Purpose of Financial Statements</b>	<b>غرض القوائم المالية</b>		
15. Financial statements are a structured representation of the financial position and financial performance of an entity. The objectives of general purpose financial statements are to provide information about the financial position, financial performance, and cash flows of an entity	15. القوائم المالية هي تعبير منظم عن المركز المالي والأداء المالي للجهة. فأهداف القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير معلومات عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة والتي تكون مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ وتقويم القرارات حول تخصيص الموارد.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>that is useful to a wide range of users in making and evaluating decisions about the allocation of resources. Specifically, the objectives of general purpose financial reporting in the public sector should be to provide information useful for decision making, and to demonstrate the accountability of the entity for the resources entrusted to it, by:</p> <p>a. Providing information about the sources, allocation, and uses of financial resources;</p> <p>b. Providing information about how the entity financed its activities and met its cash requirements;</p> <p>c. Providing information that is useful in evaluating the entity's ability to finance its activities and to meet its liabilities and commitments;</p> <p>d. Providing information about the financial condition of the entity and changes in it; and</p> <p>e. Providing aggregate information useful in evaluating the entity's performance in terms of service costs, efficiency, and accomplishments.</p>	<p>وبالتحديد، ينبغي أن تكون أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام في القطاع العام هي توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، والتدليل على مساءلة الجهة عن الموارد المعهود بها إليها، من خلال:</p> <p>أ. توفير معلومات عن مصادر وتخصيص واستخدامات الموارد المالية؛ و</p> <p>ب. توفير معلومات عن كيف مولت الجهة أنشطتها وسدت احتياجاتها النقدية؛ و</p> <p>ج. توفير معلومات مفيدة في تقويم قدرة الجهة على تمويل أنشطتها والوفاء بالتزاماتها وارتباطاتها التعاقدية؛ و</p> <p>د. توفير معلومات عن الوضع المالي للجهة والتغيرات فيه؛ و</p> <p>هـ. توفير معلومات مجمعة مفيدة في تقويم أداء الجهة من حيث تكاليف الخدمات والكفاءة والإنجازات.</p>		
<p>16. General purpose financial statements can also have a predictive or prospective role, providing information useful in predicting the level of resources required for continued operations, the resources that may be generated by continued operations, and the associated risks and</p>	<p>16. يمكن أن يكون للقوائم المالية ذات الغرض العام أيضاً دور في التوقع أو الاستشراف، بتوفير معلومات مفيدة في توقع مستوى الموارد المطلوبة للعمليات المستمرة، والموارد التي قد تُولَّدُها العمليات المستمرة، والمخاطر وحالات عدم تأكد المرتبطة بها. وقد يوفر التقرير المالي - أيضاً -</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>uncertainties. Financial reporting may also provide users with information:</p> <p>a. Indicating whether resources were obtained and used in accordance with the legally adopted budget; and</p> <p>b. Indicating whether resources were obtained and used in accordance with legal and contractual requirements, including financial limits established by appropriate legislative authorities.</p>	<p>للمستخدمين معلومات:</p> <p>أ. تبين ما إذا كانت الموارد حُصِلَ عليها واستُخدمت وفقاً للموازنة المطبقة نظاماً؛ و</p> <p>ب. تبين ما إذا كانت الموارد حُصِلَ عليها واستُخدمت وفقاً للمتطلبات النظامية والتعاقدية، بما في ذلك الحدود المالية الموضوعة من قبل السلطات التشريعية المختصة.</p>		
<p>17. To meet these objectives, the financial statements provide information about an entity's:</p> <p>a. Assets;</p> <p>b. Liabilities;</p> <p>c. Net assets/equity;</p> <p>d. Revenue;</p> <p>e. Expenses;</p> <p>f. Other changes in net assets/equity; and</p> <p>g. Cash flows.</p>	<p>17. لتحقيق هذه الأهداف، توفر القوائم المالية معلومات عما يخص الجهة من:</p> <p>أ. الأصول؛ و</p> <p>ب. الالتزامات؛ و</p> <p>ج. صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و</p> <p>د. الإيرادات؛ و</p> <p>هـ. المصروفات؛ و</p> <p>و. التغيرات الأخرى في صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و</p> <p>ز. التدفقات النقدية.</p>	لا	
<p>18. Although the information contained in financial statements can be relevant for the purpose of meeting the objectives in paragraph 15, it is unlikely to enable all these objectives to be met. This is likely to be particularly so in respect of entities whose primary objective may not be to make a profit, as managers are likely to be</p>	<p>18. على الرغم من أن المعلومات التي تحتوي القوائم المالية عليها قد تكون ملائمة لغرض تحقيق الأهداف الواردة في الفقرة 15، فإنه من غير المرجح أن تكون قادرة على تحقيق جميع هذه الأهداف. ومن المرجح أن يكون ذلك هو الحال خصوصاً فيما يتعلق بالجهات التي قد لا يكون هدفها الرئيس هو تحقيق ربح، حيث يرجح أن يكون</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
accountable for the achievement of service delivery as well as financial objectives. Supplementary information, including non-financial statements, may be reported alongside the financial statements in order to provide a more comprehensive picture of the entity's activities during the period.	المديرون مسؤولين عن تحقيق تقديم الخدمات بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المالية. ويجوز التقرير عن معلومات تكميلية، بما في ذلك قوائم غير مالية، إلى جانب القوائم المالية من أجل تقديم صورة أشمل للأنشطة الجارية خلال الفترة.		
<b>Responsibility for Financial Statements</b>	<b>المسؤولية عن القوائم المالية</b>		
19. The responsibility for the preparation and presentation of financial statements varies within and across jurisdictions. In addition, a jurisdiction may draw a distinction between who is responsible for preparing the financial statements and who is responsible for approving or presenting the financial statements. Examples of people or positions who may be responsible for the preparation of the financial statements of individual entities (such as government departments or their equivalent) include the individual who heads the entity (the permanent head or chief executive) and the head of the central finance agency (or the senior finance official, such as the controller or accountant-general).	19. تختلف المسؤولية عن إعداد وعرض القوائم المالية بداخل الدول ومن دولة إلى أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قد تميز دولة بين المسؤول عن إعداد القوائم المالية والمسؤول عن اعتماد أو تقديم القوائم المالية. ومن أمثلة الأشخاص أو أصحاب المناصب الذين قد يكونوا مسؤولين عن إعداد القوائم المالية للجهات الفردية (مثل الوزارات أو ما في حكمها) الشخص الذي يرأس الجهة (الرئيس الدائم أو الرئيس التنفيذي) ورئيس وكالة الشؤون المالية المركزية (أو مسؤول الشؤون المالية الرئيس، مثل المراقب المالي العام أو المحاسب العام).	لا	
20. The responsibility for the preparation of the consolidated financial statements of the government as a whole usually rests jointly with the head of the central finance agency (or the senior finance official, such as the controller or	20. تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية الموحدة للدولة ككل - عادةً - بشكل مشترك على عاتق كلٍّ من رئيس وكالة الشؤون المالية المركزية (أو مسؤول الشؤون المالية الرئيس، مثل المراقب المالي العام أو المحاسب العام) ووزير المالية (أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
accountant-general) and the finance minister (or equivalent).	من في حكمه).		
Components of Financial Statements	مكونات القوائم المالية		
<p>21. A complete set of financial statements comprises:</p> <p>a. A statement of financial position;</p> <p>b. A statement of financial performance;</p> <p>c. A statement of changes in net assets/equity;</p> <p>d. A cash flow statement;</p> <p>e. When the entity makes publicly available its approved budget, a comparison of budget and actual amounts either as a separate additional financial statement or as a budget column in the financial statements;</p> <p>f. Notes, comprising a summary of significant accounting policies and other explanatory notes; and</p> <p>g. Comparative information in respect of the preceding period as specified in paragraphs 53 and 53A of IPSAS 1.</p>	<p>21. تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية ما يلي:</p> <p>أ. قائمة المركز المالي؛ و</p> <p>ب. قائمة الأداء المالي؛ و</p> <p>ج. قائمة التغيرات في صافي الأصول حقوق الملكية؛ و</p> <p>د. قائمة التدفقات النقدية؛ و</p> <p>هـ. مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية إما في قائمة مالية إضافية منفصلة أو في عامود لمبالغ الموازنة في القوائم المالية؛ وذلك عندما تتيح الجهة موازنتها المعتمدة للعموم؛ و</p> <p>و. الإيضاحات، التي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات الأخرى؛ و</p> <p>ز. المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة على النحو المحدد في الفقرتين 53 و53أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 1.</p>	لا	
<p>22. The components listed in paragraph 21 are referred to by a variety of names both within and across jurisdictions. The statement of financial position may also be referred to as a balance sheet or statement of assets and liabilities. The statement of financial performance may also be referred to as a statement of revenues and</p>	<p>22. يُشار إلى المكونات الواردة في الفقرة 21 بأسماء مختلفة بداخل الدول ومن دولة إلى أخرى. فقد يُشار إلى قائمة المركز المالي - أيضاً - بالميزانية العمومية أو قائمة الأصول والالتزامات. وقد يُشار إلى قائمة الأداء المالي - أيضاً - بقائمة الإيرادات والمصروفات أو قائمة الدخل أو قائمة التشغيل أو قائمة الأرباح والخسائر. وقد تتضمن الإيضاحات</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
expenses, an income statement, an operating statement, or a profit and loss statement. The notes may include items referred to as schedules in some jurisdictions.	بنوداً يُشار إليها بالجدول في بعض الدول.		
23. The financial statements provide users with information about an entity's resources and obligations at the reporting date and the flow of resources between reporting dates. This information is useful for users making assessments of an entity's ability to continue to provide goods and services at a given level, and the level of resources that may need to be provided to the entity in the future so that it can continue to meet its service delivery obligations.	23. توفر القوائم المالية للمستخدمين معلومات عن موارد وواجبات الجهة في تاريخ القوائم المالية وعن تدفق الموارد بين تواريخ القوائم المالية. وهذه المعلومات مفيدة للمستخدمين الذين يقومون بتقويم قدرة الجهة على الاستمرار في توفير السلع والخدمات بمستوى معين، وتقويم مستوى الموارد التي قد يُتطلب تقديمها إلى الجهة في المستقبل حتى تتمكن من الاستمرار في الوفاء بواجباتها المتعلقة بتقديم الخدمات.	لا	
24. Public sector entities are typically subject to budgetary limits in the form of appropriations or budget authorizations (or equivalent), which may be given effect through authorizing legislation. General purpose financial reporting by public sector entities may provide information on whether resources were obtained and used in accordance with the legally adopted budget. Entities that make publicly available their approved budget(s) are required to comply with the requirements of IPSAS 24, Presentation of Budget Information in Financial Statements. For other entities, where the financial statements and the budget are on the same basis	24. تخضع جهات القطاع العام - عادة - لحدود موازنة في شكل مخصصات أو اعتمادات مالية (أو ما في حكمها)، والتي قد تكون نافذة المفعول من خلال التشريع الذي اعتمدت بموجبه. ويمكن أن توفر التقارير المالية ذات الغرض العام التي تعدها جهات القطاع العام معلومات عما إذا كانت الموارد حُصِل عليها وإسْتُخِدِمَت وفقاً للموازنة المطبقة نظاماً. والجهات التي تتيح موازنتها (موازنتها) المعتمدة للعموم مُطالَبة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 24، عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية. وبالنسبة للجهات الأخرى التي تكون قوائمها المالية وموازنتها معدتين على الأساس المحاسبي نفسه، يُشجَع هذا المعيار على تضمين	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>of accounting, this Standard encourages the inclusion in the financial statements of a comparison with the budgeted amounts for the reporting period. Reporting against budget(s) for these entities may be presented in various different ways, including:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>The use of a columnar format for the financial statements, with separate columns for budgeted amounts and actual amounts. A column showing any variances from the budget or appropriation may also be presented for completeness; and</li> <li>Disclosure that the budgeted amounts have not been exceeded. If any budgeted amounts or appropriations have been exceeded, or expenses incurred without appropriation or other form of authority, then details may be disclosed by way of footnote to the relevant item in the financial statements.</li> </ul>	<p>مقارنة في القوائم المالية بمبالغ الموازنة لفترة القوائم المالية. يمكن لهذه الجهات التقرير عن المبالغ الفعلية مقابل الموازنة (الموازنات) بطرق مختلفة، بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>استخدام شكل أعمدة للقوائم المالية، بحيث تتضمن أعمدة منفصلة لمبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية. ويمكن أيضاً عرض عمود يُظهر أي انحرافات عن الموازنة أو المخصص، لغرض الاكتمال؛ و</li> <li>الإفصاح عن أن مبالغ الموازنة لم يتم تجاوزها. وإذا تم تجاوز أي مبالغ أو مخصصات في الموازنة، أو إذا نُكبتت مصروفات دون وجود مخصص أو أي شكل آخر من أشكال الاعتمادات المالية، عندئذ يمكن الإفصاح عن تفاصيل ذلك عن طريق إيضاح للبند ذي العلاقة في القوائم المالية.</li> </ul>		
<p>25. Entities are encouraged to present additional information to assist users in assessing the performance of the entity, and its stewardship of assets, as well as making and evaluating decisions about the allocation of resources. This additional information may include details about the entity's outputs and outcomes in the form of (a) performance indicators, (b) statements of service</p>	<p>25. تُشجّع الجهات على عرض معلومات إضافية لمساعدة المستخدمين في تقييم أداء الجهة، وإدارتها للأصول، إضافة إلى اتخاذ وتقييم القرارات حول تخصيص الموارد. ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات الإضافية تفاصيل عن مخرجات الجهة ونتائجها على شكل (أ) مؤشرات الأداء، و(ب) قوائم أداء الخدمات، و(ج) استعراض البرامج، و(د) تقارير أخرى من قبل الإدارة عن إنجازات الجهة على مدى</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
performance, (c) program reviews, and (d) other reports by management about the entity's achievements over the reporting period.	فترة القوائم المالية.		
26. Entities are also encouraged to disclose information about compliance with legislative, regulatory, or other externally-imposed regulations. When information about compliance is not included in the financial statements, it may be useful for a note to refer to any documents that include that information. Knowledge of non-compliance is likely to be relevant for accountability purposes, and may affect a user's assessment of the entity's performance and direction of future operations. It may also influence decisions about resources to be allocated to the entity in the future.	26. تُشجّع الجهات - أيضاً - على الإفصاح عن معلومات عن الالتزام بالأنظمة التشريعية أو التنظيمية أو غيرها من الأنظمة التي تفرض من خارج الجهة. وعندما لا تكون المعلومات عن الالتزام مضمنة في القوائم المالية، قد يكون من المفيد أن يُشار في أحد الإيضاحات إلى أي وثائق تتضمن تلك المعلومات. إن العلم بعدم الالتزام يبرح أن يكون ملائماً لأغراض المساءلة، وقد يؤثر على تقويم المستخدم لأداء الجهة وتوجيه العمليات المستقبلية. وقد يؤثر - أيضاً - على القرارات حول الموارد التي ستخصص للجهة في المستقبل.	لا	
Overall Considerations	الاعتبارات العامة		
Fair Presentation and Compliance with IPSASs	العرض العادل والالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام	لا	
27. Financial statements shall present fairly the financial position, financial performance, and cash flows of an entity. Fair presentation requires the faithful representation of the effects of transactions, other events, and conditions in accordance with the definitions and recognition criteria for assets, liabilities, revenue, and expenses set out in IPSASs. The application of IPSASs, with additional disclosures when	27. يجب أن تعرض القوائم المالية - بعدل - المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة. ويتطلب العرض العادل التعبير الموثوق عن آثار المعاملات، والأحداث الأخرى والأوضاع، وفقاً لتعريفات وضوابط إثبات الأصول، والالتزامات، والإيراد، والمصروفات المحددة في معايير المحاسبة للقطاع العام، ويفترض أن ينتج عن تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام، مع إفصاحات إضافية عند الضرورة، قوائم مالية تحقق عرضاً	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
necessary, is presumed to result in financial statements that achieve a fair presentation.	عادلاً.		
28. An entity whose financial statements comply with IPSASs shall make an explicit and unreserved statement of such compliance in the notes. Financial statements shall not be described as complying with IPSASs unless they comply with all the requirements of IPSASs.	28. يجب على الجهة التي تلتزم قوائمها المالية بمعايير المحاسبة للقطاع العام، النص الصريح وغير المتحفظ في الإيضاحات على هذا الالتزام، ولا يجوز أن توصف القوائم المالية بأنها ملتزمة بمعايير المحاسبة للقطاع العام إلا إذا كانت تلتزم بجميع متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام.	لا	
29. In virtually all circumstances, a fair presentation is achieved by compliance with applicable IPSASs. A fair presentation also requires an entity: a. To select and apply accounting policies in accordance with IPSAS 3, Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors. IPSAS 3 sets out a hierarchy of authoritative guidance that management considers, in the absence of a Standard that specifically applies to an item. b. To present information, including accounting policies, in a manner that provides relevant, faithfully representative, understandable, timely, comparable, and verifiable information. c. To provide additional disclosures when compliance with the specific requirements in IPSASs is insufficient to enable users to understand the impact of particular transactions, other events, and conditions on	29. في جميع الظروف - تقريباً - يتحقق العرض العادل من خلال الالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق على الجهة. ويتطلب العرض العادل - أيضاً - من الجهة: أ. اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 3 سلسلة من الإرشادات الرسمية التي تنظر الإدارة في اتباعها، في حال عدم وجود معيار ينطبق - بشكل محدد - على بند ما. ب. عرض المعلومات، بما في ذلك السياسات المحاسبية، بطريقة توفر معلومات ملائمة، وتعبر بموثوقية، وقابلة للفهم، وتصدر في الوقت المناسب، وقابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق. ج. توفير إفصاحات إضافية عندما يكون الالتزام بمتطلبات محددة في معايير المحاسبة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
the entity's financial position and financial performance.	للقطاع العام غير كاف لتمكين المستخدمين من فهم أثر معاملات معينة، وأحداث أخرى، وأوضاع على المركز المالي والأداء المالي للجهة.		
30. Inappropriate accounting policies are not rectified either by disclosure of the accounting policies used, or by notes or explanatory material.	30. لا يمكن للجهة أن تتدارك تطبيق سياسات محاسبية غير مناسبة من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، أو من خلال تضمين إيضاحات أو مذكرات إيضاحية.	لا	
31. In the extremely rare circumstances in which management concludes that compliance with a requirement in a Standard would be so misleading that it would conflict with the objective of financial statements set out in this Standard, the entity shall depart from that requirement in the manner set out in paragraph 32 if the relevant regulatory framework requires, or otherwise does not prohibit, such a departure.	31. في الحالات النادرة للغاية، التي تخلص فيها الإدارة إلى أن الالتزام بمتطلب في معيار سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار، يجب على الجهة أن تخرج عن ذلك المتطلب بالطريقة المحددة في الفقرة 32، وذلك إذا كان الإطار التنظيمي الذي ينطبق على الجهة يتطلب، أو بخلاف ذلك لا يحظر مثل هذا الخروج.	لا	
32. When an entity departs from a requirement of a Standard in accordance with paragraph 31, it shall disclose: a. That management has concluded that the financial statements present fairly the entity's financial position, financial performance, and cash flows; b. That it has complied with applicable IPSASs, except that it has departed from a particular requirement to achieve a fair presentation;	32. إذا خرجت الجهة عن متطلب في معيار محاسبة للقطاع العام وفقاً للفقرة 31، يجب عليها أن توضح عما يلي: أ. أن الإدارة خلصت إلى أن القوائم المالية تعرض - بعدل - المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للجهة؛ و ب. أنها التزمت بمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق عليها، إلا أنها خرجت عن متطلب معين وذلك لتحقيق عرض عادل؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>c. The title of the Standard from which the entity has departed, the nature of the departure, including the treatment that the Standard would require, the reason why that treatment would be so misleading in the circumstances that it would conflict with the objective of financial statements set out in this Standard, and the treatment adopted; and</p> <p>d. For each period presented, the financial impact of the departure on each item in the financial statements that would have been reported in complying with the requirement.</p>	<p>ج. عنوان معيار المحاسبة للقطاع العام الذي خرجت عنه الجهة، وطبيعة الخروج عنه، بما في ذلك المعالجة التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام، والسبب في أن تلك المعالجة - فيما لو تمت - في ظل ظروف الجهة، ستكون مضللة بشكل كبير إلى حد أنها تتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار، والمعالجة المطبقة؛ و</p> <p>د. الأثر المالي للخروج على كل بند في القوائم المالية كان سيتم التقرير عنه التزاماً بالمتطلب، وذلك لكل فترة معروضة.</p>		
<p>33. When an entity has departed from a requirement of a Standard in a prior period, and that departure affects the amounts recognized in the financial statements for the current period, it shall make the disclosures set out in paragraph 32(c) and (d).</p>	<p>33. عندما تخرج الجهة عن متطلب في معيار محاسبة للقطاع العام في فترة سابقة، ويؤثر ذلك الخروج على المبالغ المثبتة في القوائم المالية للفترة الحالية، فإنه يجب عليها أن تقوم بالإفصاحات المحددة في الفقرة 32(ج) و(د).</p>	لا	
<p>34. Paragraph 33 applies, for example, when an entity departed in a prior period from a requirement in a Standard for the measurement of assets or liabilities, and that departure affects the measurement of changes in assets and liabilities recognized in the current period's financial statements.</p>	<p>34. تنطبق الفقرة 33، على سبيل المثال، عندما تخرج الجهة في فترة سابقة عن متطلب في معيار محاسبة للقطاع العام لقياس أصول أو التزامات، ويؤثر ذلك الخروج على قياس التغيرات في الأصول والالتزامات المثبتة في القوائم المالية للفترة الحالية.</p>	لا	
<p>35. In the extremely rare circumstances in which management concludes that compliance with a requirement in a Standard would be so misleading</p>	<p>35. في الحالات النادرة للغاية، التي تخلص فيها الإدارة إلى أن الالتزام بمتطلب في معيار محاسبة للقطاع العام سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>that it would conflict with the objective of financial statements set out in this Standard, but the relevant regulatory framework prohibits departure from the requirement, the entity shall, to the maximum extent possible, reduce the perceived misleading aspects of compliance by disclosing:</p> <p>a. The title of the Standard in question, the nature of the requirement, and the reason why management has concluded that complying with that requirement is so misleading in the circumstances that it conflicts with the objective of financial statements set out in this Standard; and</p> <p>b. For each period presented, the adjustments to each item in the financial statements that management has concluded would be necessary to achieve a fair presentation.</p>	<p>يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار، ولكن الإطار التنظيمي الذي ينطبق على الجهة يحظر الخروج عن المتطلب، فإنه يجب على الجهة أن تقلل - إلى أقصى حد ممكن - الجوانب المضللة المتصورة للالتزام، وذلك بالإفصاح عما يلي:</p> <p>أ. عنوان معيار المحاسبة للقطاع العام المعني، وطبيعة المتطلب، وسبب أن الإدارة خلصت إلى أن الالتزام بهذا المتطلب، في ظل ظروف الجهة، سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار؛ و</p> <p>ب. التعديلات على كل بند في القوائم المالية التي خلصت الإدارة إلى أنها ستكون ضرورية - فيما لو تم الالتزام بالمتطلب - لتحقيق عرض عادل، وذلك لكل فترة معروضة.</p>		
<p>36. For the purpose of paragraphs 31-35, an item of information would conflict with the objective of financial statements when it does not represent faithfully the transactions, other events, and conditions that it either purports to represent or could reasonably be expected to represent and, consequently, it would be likely to influence decisions made by users of financial statements. When assessing whether complying with a specific requirement in a Standard would be so misleading</p>	<p>36. لغرض الفقرات 31-35، يتعارض بند ما من المعلومات مع هدف القوائم المالية عندما لا يعبر - بموثوقية - عن المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي يصرح أنه يعبر عنها أو يمكن التوقع - بشكل معقول - أنه يعبر عنها، ومن ثم من المرجح أن يؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية. وعند تفويم ما إذا كان الالتزام بمتطلب محدد في معيار محاسبة للقطاع العام سيكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار،</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>that it would conflict with the objective of financial statements set out in this Standard, management considers:</p> <p>a. Why the objective of financial statements is not achieved in the particular circumstances; and</p> <p>b. How the entity's circumstances differ from those of other entities that comply with the requirement. If other entities in similar circumstances comply with the requirement, there is a rebuttable presumption that the entity's compliance with the requirement would not be so misleading that it would conflict with the objective of the financial statements set out in this Standard.</p>	<p>تأخذ الإدارة في الحسبان ما يلي:</p> <p>أ. لماذا لا يتحقق هدف القوائم المالية في ظل الظروف الخاصة بالجهة؛ و</p> <p>ب. كيف تختلف ظروف الجهة عن ظروف الجهات الأخرى التي تلتزم بالمتطلب، وإذا كانت جهات أخرى في ظروف مماثلة تلتزم بالمتطلب، فإنه يوجد افتراض - قابل للدحض - بأن التزام الجهة بالمتطلب لن يكون مضللاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار.</p>		
<p>37. Departures from the requirements of an IPSAS in order to comply with statutory/legislative financial reporting requirements in a particular jurisdiction do not constitute departures that conflict with the objective of financial statements set out in this Standard as outlined in paragraph 31. If such departures are material, an entity cannot claim to be complying with IPSASs.</p>	<p>37. لا تشكل حالات الخروج عن متطلبات معيار محاسبة للقطاع العام من أجل الالتزام بمتطلبات نظامية/تشريعية للتقارير المالية في دولة معينة حالات خروج تتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في هذا المعيار على النحو المبين في الفقرة 31. وإذا كانت حالات الخروج هذه ذات أهمية نسبية، فإنه لا يمكن للجهة أن تدعي أنها تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام.</p>	لا	
<p>Going Concern</p>	<p>الاستمرارية</p>		
<p>38. When preparing financial statements, an assessment of an entity's ability to continue as a going concern shall be made. This assessment shall be made by those responsible for the</p>	<p>38. عند إعداد القوائم المالية، يجب إجراء تقييم لقدرة الجهة على الاستمرار على أنها جهة مستمرة، ويجب إجراء هذا التقييم من قبل المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، ويجب أن تُعد القوائم المالية على</p>	نعم	<p>أُستبدلت كلمة (إذا) بعبارة (ما لم) ليستقيم المعنى.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>preparation of financial statements. Financial statements shall be prepared on a going concern basis unless there is an intention to liquidate the entity or to cease operating, or if there is no realistic alternative but to do so. When those responsible for the preparation of the financial statements are aware, in making their assessment, of material uncertainties related to events or conditions that may cast significant doubt upon the entity's ability to continue as a going concern, those uncertainties shall be disclosed. When financial statements are not prepared on a going concern basis, that fact shall be disclosed, together with the basis on which the financial statements are prepared and the reason why the entity is not regarded as a going concern.</p>	<p>أساس الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لتصفية الجهة أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن هناك بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك. وعندما يكون المسؤولون عن إعداد القوائم المالية على علم، عند إجراء تقويمهم، بحالات عدم تأكيد ذات أهمية نسبية متعلقة بأحداث أو أوضاع قد تلقي شكوكاً كبيرة على قدرة الجهة على الاستمرار كجهة مستمرة، فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكيد تلك. وعندما لا تُعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة، ومعها الأساس الذي عليه أعدت القوائم المالية وسبب أن الجهة لا تُعد جهة مستمرة.</p>		
<p>39. Financial statements are normally prepared on the assumption that the entity is a going concern and will continue in operation and meet its statutory obligations for the foreseeable future. In assessing whether the going concern assumption is appropriate, those responsible for the preparation of financial statements take into account all available information about the future, which is at least, but is not limited to, twelve months from the approval of the financial statements.</p>	<p>39. تُعد القوائم المالية - عادة - على افتراض أن الجهة هي جهة مستمرة، وسوف تستمر في العمل وتفي بواجباتها النظامية في المستقبل المنظور. وعند تقويم ما إذا كان افتراض الاستمرارية مناسباً، يأخذ المسؤولون عن إعداد القوائم المالية في الحسبان جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل، والذي يكون على الأقل - ولكنه لا يقتصر على - اثني عشرة شهراً من اعتماد القوائم المالية.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>40. The degree of consideration depends on the facts in each case, and assessments of the going concern assumption are not predicated on the solvency test usually applied to business enterprises. There may be circumstances where the usual going concern tests of liquidity and solvency appear unfavorable, but other factors suggest that the entity is nonetheless a going concern. For example:</p> <p>a. In assessing whether a government is a going concern, the power to levy rates or taxes may enable some entities to be considered as a going concern, even though they may operate for extended periods with negative net assets/equity; and</p> <p>b. For an individual entity, an assessment of its statement of financial position at the reporting date may suggest that the going concern assumption is not appropriate. However, there may be multi-year funding agreements or other arrangements in place that will ensure the continued operation of the entity.</p>	<p>40. تعتمد درجة الأخذ في الحسبان على الحقائق في كل حالة، ولا يستند تقييم الاستمرارية إلى اختبار الملاءة المالية الذي يُطبق - عادة - على منشآت الأعمال. فقد تكون هناك ظروف تبدو فيها نتائج اختبارات الاستمرارية المعتادة للسيولة والملاءة المالية غير إيجابية، ولكن هناك عوامل أخرى تشير إلى أن الجهة جهة مستمرة على الرغم من ذلك. على سبيل المثال:</p> <p>أ. عند تقييم ما إذا كانت حكومة هي جهة مستمرة، فإن سلطة فرض رسوم أو ضرائب قد تمكن بعض الجهات من أن تُعد جهة مستمرة، على الرغم من أنها قد تعمل لفترات طويلة بصافي أصول/حقوق ملكية سالبة؛ و</p> <p>ب. بالنسبة لجهة فردية، قد يشير تقييم لقائمة مركزها المالي في تاريخ القوائم المالية إلى أن افتراض الاستمرارية غير مناسب، وبالرغم من ذلك، قد تكون هناك اتفاقيات تمويل متعددة السنوات أو ترتيبات أخرى ستكفل استمرارية عمل الجهة.</p>	لا	
<p>41. The determination of whether the going concern assumption is appropriate is primarily relevant for individual entities rather than for a government as a whole. For individual entities, in assessing whether the going concern basis is appropriate, those responsible for the preparation of financial</p>	<p>41. إن تحديد ما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً، هو - بشكل رئيس - ملائم للجهات الفردية وليس للحكومة ككل. وبالنسبة للجهات الفردية، عند تقييم ما إذا كان أساس الاستمرارية يُعد مناسباً، قد يحتاج المسؤولون عن إعداد القوائم المالية أن يأخذوا في الحسبان نطاقاً واسعاً من العوامل</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
statements may need to consider a wide range of factors relating to (a) current and expected performance, (b) potential and announced restructurings of organizational units, (c) estimates of revenue or the likelihood of continued government funding, and (d) potential sources of replacement financing before it is appropriate to conclude that the going concern assumption is appropriate.	المتعلقة بما يلي: (أ) الأداء الحالي والمتوقع، و(ب) وإعادة الهيكلة الممكنة والمعلنة للوحدات التنظيمية، و(ج) تقديرات الإيراد أو احتمال استمرار التمويل الحكومي، و(د) المصادر الممكنة لتمويل بديل، وذلك قبل أن يكون من المناسب الخوض إلى أن افتراض الاستمرارية يُعد مناسب.		
Consistency of Presentation	اتساق العرض		
42. The presentation and classification of items in the financial statements shall be retained from one period to the next unless: a. It is apparent, following a significant change in the nature of the entity's operations or a review of its financial statements, that another presentation or classification would be more appropriate having regard to the criteria for the selection and application of accounting policies in IPSAS 3; or b. An IPSAS requires a change in presentation.	42. يجب الحفاظ على طريقة عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى التي تليها، ما لم: أ. يكن من الواضح، بعد حدوث تغيير مهم في طبيعة عمليات الجهة، أو بعد فحص قوائمها المالية، أن عرضاً أو تصنيفاً آخر سيكون أكثر مناسبة أخذاً في الحسبان ضوابط اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 3؛ أو ب. يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام تغييراً في طريقة العرض.	لا	
43. A significant acquisition or disposal, or a review of the presentation of the financial statements, might suggest that the financial statements need to be presented differently. For example, an entity may dispose of a savings bank that represents one of its most significant controlled entities and the	43. قد يُشير استحواذ أو استبعاد مهم، أو فحص لطريقة عرض القوائم المالية، إلى أن القوائم المالية تحتاج أن تُعرض بطريقة مختلف. فعلى سبيل المثال، قد تستبعد جهة مصرف اذخار يمثل واحداً من جهاتها المسيطر عليها الأكثر أهمية، وتكون الجهة الاقتصادية المتبقية تقوم - بشكل رئيس -	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
remaining economic entity conducts mainly administrative and policy advice services. In this case, the presentation of the financial statements based on the principal activities of the economic entity as a financial institution is unlikely to be relevant for the new economic entity.	بخدمات إدارية وخدمات استشارية بشأن رسم السياسات. وفي هذه الحالة، من غير المرجح أن يكون عرض القوائم المالية استناداً إلى الأنشطة الرئيسية للجهة للاقتصادية على أنها مؤسسة مالية مناسباً للجهة الاقتصادية الجديدة.		
44. An entity changes the presentation of its financial statements only if the changed presentation provides information that is faithfully representative and is more relevant to users of the financial statements, and the revised structure is likely to continue, so that comparability is not impaired. When making such changes in presentation, an entity reclassifies its comparative information in accordance with paragraphs 55 and 56.	44. تقوم الجهة بتغيير طريقة عرض قوائمها المالية - فقط - إذا كانت طريقة العرض المُغيرة توفر معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية، ومن المرجح أن يستمر الهيكل المعدل بحيث لا تتضرر القابلية للمقارنة، وعند إجراء مثل هذه التغييرات في طريقة العرض، تعيد الجهة تصنيف المعلومات المقارنة وفقاً للفقرتين 55 و56.	لا	
<b>Materiality and Aggregation</b>	<b>الأهمية النسبية والتجميع</b>		
45. Each material class of similar items shall be presented separately in the financial statements. Items of a dissimilar nature or function shall be presented separately, unless they are immaterial.	45. يجب أن تُعرض كل فئة ذات أهمية نسبية من البنود المتماثلة - بشكل منفصل - في القوائم المالية. ويجب أن تُعرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة - بشكل منفصل - ما لم تكن غير ذات أهمية نسبية.	لا	
46. Financial statements result from processing large numbers of transactions or other events that are aggregated into classes according to their nature or function. The final stage in the process of aggregation and classification is the presentation	46. تنتج القوائم المالية من معالجة أعداد كبيرة من المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تُجمَع في فئات وفقاً لطبيعتها أو وظيفتها. والمرحلة النهائية في عملية التجميع والتصنيف هي عرض بيانات مختصرة ومصنفة، تشكل بنوداً مستقلة في صلب قائمة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
of condensed and classified data, which form line items on the face of the statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity, and cash flow statement, or in the notes. If a line item is not individually material, it is aggregated with other items either on the face of those statements or in the notes. An item that is not sufficiently material to warrant separate presentation on the face of those statements may nevertheless be sufficiently material for it to be presented separately in the notes.	المركز المالي، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، أو في الإيضاحات. وإذا لم يكن بند مستقل ذا أهمية نسبية بشكل فردي، فإنه يُجمَع مع البنود الأخرى إما في صلب تلك القوائم أو في الإيضاحات. والبند الذي لا يكون ذا أهمية نسبية - بشكل كافٍ - لتبرير عرضه - بشكل مفصل - في صلب تلك القوائم، قد يكون ذا أهمية نسبية - بشكل كافٍ - ليبر عرضه - بشكل منفصل - في الإيضاحات.		
47. Applying the concept of materiality means that a specific disclosure requirement in an IPSAS need not be satisfied if the information is not material.	47. يعني تطبيق مفهوم الأهمية النسبية أن متطلب إفصاح محدد في معيار محاسبة للقطاع العام لا يلزم الوفاء به إذا لم تكن المعلومات ذات أهمية نسبية.	لا	
<b>Offsetting</b>	<b>المقاصة</b>		
48. <b>Assets and liabilities, and revenue and expenses, shall not be offset unless required or permitted by an IPSAS.</b>	48. لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، أو بين الإيراد والمصروفات، ما لم يتطلب أو يسمح معيار محاسبة للقطاع العام بذلك.	لا	
49. It is important that assets and liabilities, and revenue and expenses, are reported separately. Offsetting in the statement of financial performance or the statement of financial position, except when offsetting reflects the substance of the transaction or other event, detracts from the ability of users both (a) to understand the transactions,	49. من المهم أن يتم التقرير عن الأصول والالتزامات، وعن الإيراد والمصروفات، بشكل منفصل. وباستثناء عندما تعكس المقاصة جوهر المعاملة أو الحدث الآخر، فإن إجراء المقاصة في قائمة الأداء المالي، أو في قائمة المركز المالي، يتنقص من قدرة المستخدمين على (أ) فهم المعاملات والأحداث الأخرى والأوضاع التي حدثت، و(ب) تقويم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>other events and conditions that have occurred, and (b) to assess the entity's future cash flows. Measuring assets net of valuation allowances – for example, obsolescence allowances on inventories and doubtful debts allowances on receivables – is not offsetting.</p>	<p>التدفقات النقدية المستقبلية للجهة. ولا يُعدُّ قياس الأصول بالصافي بعد طرح مخصصات التقييم – على سبيل المثال، طرح مخصصات التقادم من المخزون وطرح مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها من الذمم المدينة – مقاصة.</p>		
<p>50. IPSAS 9, Revenue from Exchange Transactions, defines revenue and requires it to be measured at the fair value of consideration received or receivable, taking into account the amount of any trade discounts and volume rebates allowed by the entity. An entity undertakes, in the course of its ordinary activities, other transactions that do not generate revenue but are incidental to the main revenue-generating activities. The results of such transactions are presented, when this presentation reflects the substance of the transaction or other event, by netting any revenue with related expenses arising on the same transaction. For example:</p> <p>a. Gains and losses on the disposal of non-current assets, including investments and operating assets, are reported by deducting from the proceeds on disposal the carrying amount of the asset and related selling expenses; and</p> <p>b. Expenses related to a provision that is recognized in accordance with IPSAS 19, Provisions, Contingent Liabilities and</p>	<p>50. يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 9، الإيراد من المعاملات التبادلية، مصطلح الإيراد ويتطلب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للعوض المستلم أو المستحق الاستلام، مع الأخذ في الحسبان مبلغ أي خصومات تجارية وتخفيضات على الكمية تسمح بها الجهة، وتقوم الجهة، في سياق أنشطتها العادية، بمعاملات أخرى لا تولد إيراداً ولكنها عرضية بالنسبة للأنشطة الرئيسية المولدة للإيراد. وتُعرض نتائج مثل هذه المعاملات بصافي أي إيراد بعد طرح المصروفات ذات العلاقة الناشئة عن المعاملة نفسها، وذلك عندما يعكس هذا العرض جوهر المعاملة أو الحدث الآخر. على سبيل المثال:</p> <p>أ. تُعرض المكاسب والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول غير المتداولة، بما في ذلك الاستثمارات والأصول التشغيلية، وذلك بطرح القيمة الدفترية للأصل ومصروفات البيع ذات العلاقة من متحصلات الاستبعاد؛ و</p> <p>ب. بالنسبة للمصروفات المتعلقة بمخصص مثبت وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة، والمعوض عنها بموجب ترتيب</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Contingent Assets, and reimbursed under a contractual arrangement with a third party (for example, a supplier's warranty agreement) may be netted against the related reimbursement.	تعاقدي مع طرف ثالث (على سبيل المثال، اتفاقية ضمان الخدمة أو المنتج من قبل المورد)، فإنه يمكن طرحها من التعويض ذي العلاقة.		
51. In addition, gains and losses arising from a group of similar transactions are reported on a net basis, for example, foreign exchange gains and losses and gains and losses arising on financial instruments held for trading. Such gains and losses are, however, reported separately if they are material.	51. بالإضافة إلى ذلك، يتم التقرير عن المكاسب والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المتمثلة على الأساس الصافي، على سبيل المثال، مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والمكاسب والخسائر الناشئة عن الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. وبالرغم من ذلك، يتم التقرير عن مثل هذه المكاسب والخسائر - بشكل منفصل - إذا كانت ذات أهمية نسبية.	لا	
52. The offsetting of cash flows is dealt with in IPSAS 2, Cash Flow Statements.	52. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 2، قائمة التدفقات النقدية، إجراء المقاصة بين التدفقات النقدية.	لا	
<b>Comparative Information</b>	<b>المعلومات المقارنة</b>		
<i>Minimum Comparative Information</i>	<i>الحد الأدنى من المعلومات المقارنة</i>		
53. Except when an IPSAS permits or requires otherwise, an entity shall present comparative information in respect of the preceding period for all amounts reported in the financial statements. An entity shall include comparative information for narrative and descriptive information if it is relevant to understanding the current period's financial statements.	53. يجب على الجهة أن تعرض المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة لجميع المبالغ التي تم التقرير عنها في القوائم المالية، باستثناء عندما يسمح معيار محاسبة للقطاع العام بخلاف ذلك أو يتطلب خلاف ذلك، ويجب على الجهة أن تُضمّن معلومات مقارنة للمعلومات السردية والوصفية إذا كانت ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
53A. An entity shall present, as a minimum, one statement of financial position with comparative information for the preceding period, one statement of financial performance with comparative information for the preceding period, one cash flow statement with comparative information for the preceding period and one statement of changes in net assets/equity with comparative information for the preceding period, and related notes.	53أ. كحد أدنى، يجب على الجهة أن تعرض قائمة واحدة للمركز المالي بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، وقائمة واحدة للأداء المالي بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، وقائمة واحدة للتدفقات النقدية بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، وقائمة واحدة للتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية بها المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة، والإيضاحات ذات العلاقة.	لا	
54. In some cases, narrative information provided in the financial statements for the preceding period(s) continues to be relevant in the current period. For example, an entity discloses in the current period details of a legal dispute, the outcome of which was uncertain at the end of the preceding period and is yet to be resolved. Users may benefit from the disclosure of information that the uncertainty existed at the end of the preceding period and from disclosure of information about the steps that have been taken during the period to resolve the uncertainty.	54. في بعض الحالات، تظل المعلومات السردية الموفرة في القوائم المالية للفترة (الفترة) السابقة ملائمة في الفترة الحالية. على سبيل المثال، تفصح الجهة في الفترة الحالية عن تفاصيل نزاع قضائي، كانت نتيجته غير مؤكدة في نهاية الفترة السابقة ولم يُحسم بعد. فقد يستفيد المستخدمون من الإفصاح عن معلومات بأن حالة عدم التأكد كانت موجودة في نهاية الفترة السابقة، ومن الإفصاح عن معلومات عن الخطوات التي اتخذت خلال الفترة لحل حالة عدم التأكد.	لا	
55. When the presentation or classification of items in the financial statements is amended, comparative amounts shall be reclassified unless the reclassification is impracticable. When	55. عندما يُعدل عرض أو تصنيف البنود في القوائم المالية، يجب أن يُعاد تصنيف المبالغ المقارنة، ما لم تكن إعادة التصنيف غير عملية، وعندما يُعاد تصنيف المبالغ المقارنة، يجب على الجهة أن تُفصح عما يلي:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>comparative amounts are reclassified, an entity shall disclose:</p> <p>a. The nature of the reclassification;</p> <p>b. The amount of each item or class of items that is reclassified; and</p> <p>c. The reason for the reclassification.</p>	<p>أ. طبيعة إعادة التصنيف؛ و ب. مبلغ كل بند أو فئة من البنود التي يعاد تصنيفها؛ و ج. سبب إعادة التصنيف.</p>		
<p>56. When it is impracticable to reclassify comparative amounts, an entity shall disclose:</p> <p>a. The reason for not reclassifying the amounts; and</p> <p>b. The nature of the adjustments that would have been made if the amounts had been reclassified.</p>	<p>56. عندما يكون من غير العملي أن يُعاد تصنيف المبالغ المقارنة، يجب على الجهة أن تُفصح عما يلي:</p> <p>أ. سبب عدم إعادة تصنيف المبالغ؛ و ب. طبيعة التعديلات التي كانت ستُجرى إذا أُعيد تصنيف المبالغ.</p>	لا	
<p>57. Enhancing the inter-period comparability of information assists users in making and evaluating decisions, especially by allowing the assessment of trends in financial information for predictive purposes. In some circumstances, it is impracticable to reclassify comparative information for a particular prior period to achieve comparability with the current period. For example, data may not have been collected in the prior period(s) in a way that allows reclassification, and it may not be practicable to recreate the information.</p>	<p>57. يُساعد تعزيز قابلية المعلومات للمقارنة بين الفترات المستخدمين في اتخاذ وتقويم القرارات، خاصة من خلال السماح بتقويم الاتجاهات في المعلومات المالية لأغراض التوقع. وفي بعض الظروف، يكون من غير العملي أن يُعاد تصنيف المعلومات المقارنة لفترة سابقة معينة لتحقيق القابلية للمقارنة مع الفترة الحالية. على سبيل المثال، قد لا تكون البيانات قد جمعت في الفترة (الفترات) السابقة بطريقة تسمح بإعادة التصنيف، وقد يكون من غير العملي أن يُعاد إنتاج المعلومات.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
58. IPSAS 3 deals with the adjustments to comparative information required when an entity changes an accounting policy or corrects an error.	58. يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 3 التعديلات المطلوبة على المعلومات المقارنة عندما تغير الجهة سياسة محاسبية أو تصحح خطأ.	لا	
<b>Structure and Content</b>	<b>الهيكل والمحتوى</b>		
<b>Introduction</b>	<b>المقدمة</b>		
59. This Standard requires particular disclosures on the face of the statement of financial position, statement of financial performance, and statement of changes in net assets/equity, and requires disclosure of other line items either on the face of those statements or in the notes. IPSAS 2 sets out requirements for the presentation of a cash flow statement.	59. يتطلب هذا المعيار إفصاحات محددة في صلب قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية ويتطلب الإفصاح عن بنود مستقلة أخرى إما في صلب تلك القوائم أو في الإيضاحات. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 2 متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية.	لا	
60. This Standard sometimes uses the term disclosure in a broad sense, encompassing items presented on the face of the (a) statement of financial position, (b) statement of financial performance, (c) statement of changes in net assets/equity, and (d) cash flow statement, as well as in the notes. Disclosures are also required by other IPSASs. Unless specified to the contrary elsewhere in this Standard, or in another Standard, such disclosures are made either on the face of the statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity or cash flow statement (whichever is relevant), or in the notes.	60. يستخدم هذا المعيار أحياناً مصطلح "الإفصاح" بمعناه الواسع، الذي يشمل البنود المعروضة في صلب (أ) قائمة المركز المالي، (ب) قائمة الأداء المالي، (ج) قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية، و(د) قائمة التدفقات النقدية، وكذلك في الإيضاحات. وتتطلب معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى أيضاً إفصاحات. وما لم ينص على خلاف ذلك في مواضع أخرى من هذا المعيار، أو في معيار آخر، تُجر هذه الإفصاحات إما في صلب قائمة المركز المالي وإما في قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية (أيهما ذات الصلة)، أو في الإيضاحات.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Identification of the Financial Statements	تحديد القوائم المالية		
61. The financial statements shall be identified clearly, and distinguished from other information in the same published document.	61. يجب أن تُحدد القوائم المالية - بشكل واضح - وأن تُميز عن المعلومات الأخرى في الوثيقة المنشورة نفسها.	لا	
62. IPSASs apply only to financial statements, and not to other information presented in an annual report or other document. Therefore, it is important that users can distinguish information that is prepared using IPSASs from other information that may be useful to users but is not the subject of those requirements.	62. تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام - فقط - على القوائم المالية، وليس على المعلومات الأخرى المعروضة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى. وبناءً عليه، فإنه من المهم أن يتمكن المستخدمون من تمييز المعلومات التي أُعدت باستخدام معايير المحاسبة للقطاع العام عن المعلومات الأخرى التي قد تكون مفيدة للمستخدمين ولكنها ليست موضوع تلك المتطلبات.	لا	
63. Each component of the financial statements shall be identified clearly. In addition, the following information shall be displayed prominently, and repeated when it is necessary for a proper understanding of the information presented: a. The name of the reporting entity or other means of identification, and any change in that information from the preceding reporting date; b. Whether the financial statements cover the individual entity or the economic entity; c. The reporting date or the period covered by the financial statements, whichever is appropriate to that component of the financial statements;	63. يجب أن يُحدد كل مكون من مكونات القوائم المالية بشكل واضح، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُعرض المعلومات التالية بشكل بارز، وأن تُكرر عندما يكون ذلك ضرورياً للفهم السليم للمعلومات المعروضة: أ. اسم الجهة المعدّة للقوائم المالية أو وسيلة أخرى لتحديد هويتها، وأي تغيير في تلك المعلومات منذ تاريخ القوائم المالية السابق؛ و ب. ما إذا كانت القوائم المالية تغطي الجهة الفردية أو الجهة الاقتصادية؛ و ج. تاريخ القوائم المالية أو الفترة التي تغطيها القوائم المالية، أيهما يكون مناسباً لذلك المكون من مكونات القوائم المالية؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. The presentation currency, as defined in IPSAS 4, The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates; and e. The level of rounding used in presenting amounts in the financial statements.	د. عملة العرض، كما عُرِّفت في معيار المحاسبة للقطاع العام 4، آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛ و هـ. مستوى التقريب المستخدم في عرض المبالغ في القوائم المالية.		
64. The requirements in paragraph 63 are normally met by presenting page headings and abbreviated column headings on each page of the financial statements. Judgment is required in determining the best way of presenting such information. For example, when the financial statements are presented electronically, separate pages are not always used; the above items are then presented frequently enough to ensure a proper understanding of the information included in the financial statements.	64. تُستوفى المتطلبات الواردة في الفقرة 63 - عادة - من خلال عرض عناوين للصفحات وعناوين مختصرة للأعمدة في كل صفحة من القوائم المالية. ويُعدّ الحكم مطلوب في تحديد أفضل طريقة لعرض مثل هذه المعلومات. فعلى سبيل المثال، عندما تُعرض القوائم المالية بصورة إلكترونية، فإنه لا تستخدم - دائماً - صفحات منفصلة؛ وتُعرض البنود المذكورة أعلاه كثيراً بما يكفي لضمان الفهم السليم للمعلومات المُضمنة في القوائم المالية.	لا	
65. Financial statements are often made more understandable by presenting information in thousands or millions of units of the presentation currency. This is acceptable as long as the level of rounding in presentation is disclosed and material information is not omitted.	65. غالبًا ما تُجْعَل القوائم المالية أكثر قابلية للفهم من خلال عرض معلومات بالآلاف أو الملايين من وحدات عملة العرض. ويعد هذا مقبولاً طالما أن الجهة تُفصح عن مستوى التقريب في العرض ولا تحذف معلومات ذات أهمية نسبية.	لا	
Reporting Period	فترة القوائم المالية		
66. Financial statements shall be presented at least annually. When an entity's reporting date changes and the annual financial statements are presented for a period longer or shorter than one year, an	66. يجب أن تُعرض القوائم المالية على الأقل سنوياً. وعندما يتغير تاريخ القوائم المالية للجهة وتُعرض القوائم المالية السنوية عن فترة أطول أو أقصر من سنة واحدة، فإنه يجب على الجهة أن تُفصح -	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>entity shall disclose, in addition to the period covered by the financial statements:</p> <p>a. The reason for using a longer or shorter period; and</p> <p>b. The fact that comparative amounts for certain statements such as the statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity, cash flow statement, and related notes are not entirely comparable.</p>	<p>بالإضافة إلى الفترة التي تغطيها القوائم المالية – عما يلي:</p> <p>أ. سبب استخدام فترة أطول أو أقصر؛ و</p> <p>ب. حقيقة أن المبالغ المقارنة لقوائم معينة مثل قائمة الأداء المالي، وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات ذات العلاقة ليست – بشكل كامل – قابلة للمقارنة.</p>		
<p>67. In exceptional circumstances, an entity may be required to, or decide to, change its reporting date, for example in order to align the reporting cycle more closely with the budgeting cycle. When this is the case, it is important that (a) users be aware that the amounts shown for the current period and comparative amounts are not comparable, and (b) the reason for the change in reporting date is disclosed. A further example is where, in making the transition from cash to accrual accounting, an entity changes the reporting date for entities within the economic entity to enable the preparation of consolidated financial statements.</p>	<p>67. في ظروف استثنائية، قد تُطالَب جهة، أو قد تقرر، أن تغير تاريخ القوائم المالية، على سبيل المثال، من أجل مواءمة دورة القوائم المالية بشكل أوثق مع دورة الموازنة، وعندما يكون هذا هو الحال، من المهم أن (أ) يعلم المستخدمون أن المبالغ المعروضة للفترة الحالية والمبالغ المقارنة غير قابلة للمقارنة، و(ب) أن يُفصح عن سبب التغيير في تاريخ القوائم المالية. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، قيام الجهة، عند الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، بتغيير تاريخ القوائم المالية للجهات داخل الجهة الاقتصادية للتمكين من إعداد القوائم المالية الموحدة.</p>	لا	
<p>68. Normally, financial statements are consistently prepared covering a one-year period. However, for practical reasons, some entities prefer to report, for example, for a 52-week period. This Standard does not preclude this practice, because the</p>	<p>68. عادةً تُعد القوائم المالية – بشكل متسق – عن فترة سنة واحدة. بالرغم من ذلك، تفضل بعض الجهات – لأسباب عملية – التقرير عنها، على سبيل المثال، عن فترة 52 أسبوعاً. ولا يمنع هذا المعيار هذه الممارسة، لأن القوائم المالية الناتجة من غير المرجح</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
resulting financial statements are unlikely to be materially different from those that would be presented for one year.	أن تختلف اختلافاً ذا أهمية نسبية عن القوائم التي كانت ستُعرض عن سنة واحدة.		
<b>Timeliness</b>	<b>التوقيت</b>		
69. The usefulness of financial statements is impaired if they are not made available to users within a reasonable period after the reporting date. An entity should be in a position to issue its financial statements within six months of the reporting date. Ongoing factors such as the complexity of an entity's operations are not sufficient reason for failing to report on a timely basis. More specific deadlines are dealt with by legislation and regulations in many jurisdictions.	69. تقل فائدة القوائم المالية إذا لم تكن متاحة للمستخدمين خلال فترة معقولة بعد تاريخ القوائم المالية. وينبغي أن تكون الجهة في وضع يُمكنها من إصدار قوائمها المالية خلال ستة أشهر من تاريخ القوائم المالية. ولا تعتبر العوامل المستمرة مثل تعقيد عمليات الجهة سبباً كافياً لعدم التقرير في الوقت المناسب. وتتناول الأنظمة واللوائح في العديد من الدول مواعيد نهائية أكثر تحديداً.	لا	
<b>Statement of Financial Position</b>	<b>قائمة المركز المالي</b>		
<b>Current/Non-current Distinction</b>	<b>التمييز بين المتداول / غير المتداول</b>		
70. An entity shall present current and non-current assets, and current and non-current liabilities, as separate classifications on the face of its statement of financial position in accordance with paragraphs 76-87, except when a presentation based on liquidity provides information that is faithfully representative and is more relevant. When that exception applies, all assets and liabilities shall be presented broadly in order of liquidity.	70. يجب على الجهة عرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة على أنها تصنيفات منفصلة في صلب قائمة المركز المالي وفق الفقرات 76-87، إلا في حالة تقديم عرض بناءً على السيولة يقدم معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة. عند تطبيق هذا الاستثناء، تُعرض جميع الأصول والالتزامات بشكل عام حسب ترتيب السيولة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
71. Whichever method of presentation is adopted, for each asset and liability line item that combines amounts expected to be recovered or settled (a) no more than twelve months after the reporting date, and (b) more than twelve months after the reporting date, an entity shall disclose the amount expected to be recovered or settled after more than twelve months.	71. أيًا كانت طريقة العرض المُطبقة، يجب على الجهة الإفصاح عن المبلغ المتوقع استرداده أو تسويته بعد أكثر من اثني عشر شهراً وذلك لكل بند من بنود الأصول والالتزامات التي تجمع بين المبالغ المتوقع استردادها أو تسويتها (أ) بعد اثني عشر شهراً على الأكثر من تاريخ القوائم المالية، و(ب) بعدما يزيد على اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.	لا	
72. When an entity supplies goods or services within a clearly identifiable operating cycle, separate classification of current and non-current assets and liabilities on the face of the statement of financial position provides useful information by distinguishing the net assets that are continuously circulating as working capital from those used in the entity's long-term operations. It also highlights assets that are expected to be realized within the current operating cycle, and liabilities that are due for settlement within the same period.	72. عندما تقوم الجهة بتوفير سلع أو خدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح، يوفر التصنيف المنفصل للأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة في صلب قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن طريق التمييز بين صافي الأصول التي تُتداول بشكل مستمر على أنها رأس مال عامل عن تلك المستخدمة في عمليات الجهة الطويلة الأجل. كما يسلط الضوء على الأصول التي يتوقع تحقيقها ضمن دورة التشغيل الحالية، والالتزامات واجبة التسوية خلال الفترة نفسها.	لا	
73. For some entities, such as financial institutions, a presentation of assets and liabilities in increasing or decreasing order of liquidity provides information that is faithfully representative and is more relevant than a current/non-current presentation, because the entity does not supply goods or services within a clearly identifiable operating cycle.	73. بالنسبة لبعض الجهات، مثل المؤسسات المالية، يقدم عرض الأصول والالتزامات حسب الترتيب التصاعدي أو التنازلي للسيولة معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة من العرض على أساس ما هو متداول وغير متداول لأن الجهة لا تورد السلع أو الخدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
74. In applying paragraph 70, an entity is permitted to present some of its assets and liabilities using a current/non-current classification, and others in order of liquidity, when this provides information that is faithfully representative and is more relevant. The need for a mixed basis of presentation might arise when an entity has diverse operations.	74. عند تطبيق الفقرة 70، يُسمح للجهة بعرض بعض أصولها والتزاماتها بتصنيفها إلى متداول وغير متداول، وعرض البعض الآخر حسب ترتيب السيولة عندما يقدم هذا العرض معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة. وقد تنشأ الحاجة إلى أساس عرض مختلط عندما يكون لدى الجهة عمليات متنوعة.	لا	
75. Information about expected dates of realization of assets and liabilities is useful in assessing the liquidity and solvency of an entity. IPSAS 30, Financial Instruments: Disclosures, requires disclosure of the maturity dates of financial assets and financial liabilities. Financial assets include trade and other receivables, and financial liabilities include trade and other payables. Information on the expected date of recovery and settlement of non-monetary assets and liabilities such as inventories and provisions is also useful, whether or not assets and liabilities are classified as current or non-current.	75. تعد المعلومات حول التواريخ المتوقعة لتحقيق الأصول والالتزامات مفيدة في تقييم السيولة والملاءة المالية للجهة. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30، الأدوات المالية: الإفصاحات، الإفصاح عن تواريخ استحقاق الأصول المالية والالتزامات المالية. وتشمل الأصول المالية الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى، وتشمل الالتزامات المالية الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى. وتعد المعلومات عن التاريخ المتوقع لاسترداد وتسوية الأصول والالتزامات غير النقدية مثل المخزون والمخصصات أيضاً مفيدة. سواء صُنفت الأصول والالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة.	لا	
<i>Current Assets</i>	<i>الأصول المتداولة</i>		
76. An asset shall be classified as current when it satisfies any of the following criteria: a. It is expected to be realized in, or is held for sale or consumption in, the entity's normal operating cycle;	76. يجب أن يُصنف الأصل على أنه متداول عندما يستوفي أيًا من الضوابط التالية: أ. يُتوقع أن يُحقق، أو يُحتفظ به للبيع أو الاستهلاك، خلال دورة التشغيل العادية للجهة؛ أو ب. يُحتفظ به - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة؛ أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>b. It is held primarily for the purpose of being traded;</p> <p>c. It is expected to be realized within twelve months after the reporting date; or</p> <p>d. It is cash or a cash equivalent (as defined in IPSAS 2), unless it is restricted from being exchanged or used to settle a liability for at least twelve months after the reporting date.</p> <p>All other assets shall be classified as non-current.</p>	<p>ج. يُتوقع أن يُحقق خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو</p> <p>د. يكون الأصل نقداً أو مُعادلاً للنقد (كما هو مُعرّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 2)، ما لم يكن خاضعاً لقيود على مبادلتها، أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد تاريخ القوائم المالية.</p> <p>يجب أن تُصنف جميع الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.</p>		
<p>77. This Standard uses the term non-current assets to include tangible, intangible, and financial assets of a long-term nature. It does not prohibit the use of alternative descriptions as long as the meaning is clear.</p>	<p>77. يستخدم هذا المعيار مصطلح الأصول غير المتداولة لتشمل الأصول الملموسة وغير الملموسة والأصول المالية ذات الطبيعة الطويلة الأجل. ولا يحظر استخدام الأوصاف البديلة طالما كان المعنى واضحاً.</p>	لا	
<p>78. The operating cycle of an entity is the time taken to convert inputs or resources into outputs. For instance, governments transfer resources to public sector entities so that they can convert those resources into goods and services, or outputs, to meet the government's desired social, political, and economic outcomes. When the entity's normal operating cycle is not clearly identifiable, its duration is assumed to be twelve months.</p>	<p>78. الدورة التشغيلية للجهة هي الوقت المستغرق لتحويل المدخلات أو الموارد إلى منتجات. فعلى سبيل المثال، تقوم الحكومات بتحويل الموارد إلى جهات القطاع العام حتى تتمكن من تحويل تلك الموارد إلى سلع وخدمات أو مخرجات لتحقيق النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنشدها الحكومة. وعندما تكون دورة التشغيل العادية للجهة غير قابلة للتحديد بشكل واضح، فإنه يفترض أن تكون مدتها اثني عشر شهراً.</p>	لا	
<p>79. Current assets include assets (such as taxes receivable, user charges receivable, fines and regulatory fees receivable, inventories and accrued investment revenue) that are either realized,</p>	<p>79. تتضمن الأصول المتداولة الأصول (مثل الضرائب المستحقة، والرسوم المستحقة على المستخدمين، والغرامات والرسوم التنظيمية المستحقة، والمخزون، وإيرادات الاستثمار المستحقة) التي</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>consumed or sold, as part of the normal operating cycle even when they are not expected to be realized within twelve months after the reporting date. Current assets also include assets held primarily for the purpose of trading (examples include some financial assets that meet the definition of held for trading in IPSAS 41) and the current portion of non-current financial assets.</p>	<p>تُحَقَّق، أو تُستهلك أو تُباع، على أنها جزء من دورة التشغيل العادية حتى عندما لا يتوقع أن تُحَقَّق خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية. كما تتضمن الأصول المتداولة أصولاً محتفظاً بها - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة (وتشمل الأمثلة على ذلك بعض الأصول المالية التي تستوفي تعريف الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41) والجزء المتداول من الأصول المالية غير المتداولة.</p>		
<p><i>Current Liabilities</i></p>	<p><i>الالتزامات المتداولة</i></p>		
<p>80. A liability shall be classified as current when it satisfies any of the following criteria:</p> <p>a. It is expected to be settled in the entity's normal operating cycle;</p> <p>b. It is held primarily for the purpose of being traded;</p> <p>c. It is due to be settled within twelve months after the reporting date; or</p> <p>d. The entity does not have an unconditional right to defer settlement of the liability for at least twelve months after the reporting date (see paragraph 84). Terms of a liability that could, at the option of the counterparty, result in its settlement by the issue of equity instruments do not affect its classification.</p> <p>All other liabilities shall be classified as non-current.</p>	<p>80. يجب أن يُصنف الالتزام على أنه متداول عندما يستوفي أيّاً من الضوابط التالية:</p> <p>أ. يكون متوقعاً تسويته خلال دورة التشغيل العادية للجهة؛ أو</p> <p>ب. يكون محتفظاً به - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة؛ أو</p> <p>ج. يكون واجب التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو</p> <p>د. ليس لدى الجهة حق غير مشروط في أن تؤجل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية (انظر الفقرة 84). إن شروط الالتزام التي يمكن، بناءً على خيار الطرف المقابل، أن ينتج عنها تسوية الالتزام من خلال إصدار أدوات حقوق الملكية لا تؤثر على تصنيفه.</p> <p>يجب أن تُصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.</p>	<p>لا</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>81. Some current liabilities, such as government transfers payable and some accruals for employee and other operating costs, are part of the working capital used in the entity's normal operating cycle. Such operating items are classified as current liabilities even if they are due to be settled more than twelve months after the reporting date. The same normal operating cycle applies to the classification of an entity's assets and liabilities. When the entity's normal operating cycle is not clearly identifiable, its duration is assumed to be twelve months.</p>	<p>81. تعتبر بعض الالتزامات المتداولة، مثل التحويلات الحكومية المستحقة الدفع وبعض الاستحقاقات المتعلقة بتكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية الأخرى، جزءاً من رأس المال العامل المستخدم في دورة التشغيل العادية للجهة. وتُصنّف هذه البنود التشغيلية على أنها التزامات متداولة حتى ولو كانت واجبة التسوية بعد تاريخ القوائم المالية بأكثر من اثني عشر شهراً. وتطبق نفس دورة التشغيل العادية على تصنيف أصول والتزامات الجهة. وعندما لا تكون دورة التشغيل العادية للجهة غير قابلة للتحديد بشكل واضح، فإنه يفترض أن مدتها هي اثنا عشر شهراً.</p>	لا	
<p>82. Other current liabilities are not settled as part of the normal operating cycle, but are due for settlement within twelve months after the reporting date or held primarily for the purpose of being traded. Examples are some financial liabilities that meet the definition of held for trading in IPSAS 41, bank overdrafts, and the current portion of non-current financial liabilities, dividends or similar distributions payable, income taxes and other non-trade payables. Financial liabilities that provide financing on a long-term basis (i.e., are not part of the working capital used in the entity's normal operating cycle) and are not due for settlement within twelve months after the reporting date are</p>	<p>82. لا يتم تسوية الالتزامات المتداولة الأخرى على أنها جزء من دورة التشغيل العادية، ولكنها تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية أو محتفظ بها - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة. من الأمثلة على ذلك بعض الالتزامات المالية التي تستوفي تعريف الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، والسحب على المكشوف من البنوك، والجزء المتداول من الالتزامات المالية غير المتداولة، وتوزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المستحقة، وضرائب الدخل والذمم الدائنة غير التجارية الأخرى. وتعد الالتزامات المالية التي توفر التمويل على أساس طويل الأجل (أي أنها ليست جزءاً من رأس المال العامل المستخدم في دورة التشغيل العادية للجهة) والتي لا تكون واجبة</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
non-current liabilities, subject to paragraphs 85 and 86.	التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية، التزامات غير متداولة، وفقاً للفقرتين 85 و86.		
83. An entity classifies its financial liabilities as current when they are due to be settled within twelve months after the reporting date, even if: a. The original term was for a period longer than twelve months; and b. An agreement to refinance, or to reschedule payments, on a long-term basis is completed after the reporting date and before the financial statements are authorized for issue.	83. تصنف الجهة التزاماتها المالية على أنها متداولة عندما تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية حتى لو: أ. كانت المدة الأصلية أطول من فترة اثني عشر شهراً؛ و ب. أبرمت اتفاقية ما لإعادة التمويل أو إعادة جدولة الدفعات، على أساس طويل الأجل بعد تاريخ القوائم المالية وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية.	لا	
84. If an entity expects, and has the discretion, to refinance or roll over an obligation for at least twelve months after the reporting date under an existing loan facility, it classifies the obligation as non-current, even if it would otherwise be due within a shorter period. However, when refinancing or rolling over the obligation is not at the discretion of the entity (for example, there is no agreement to refinance), the potential to refinance is not considered and the obligation is classified as current.	84. إذا كانت الجهة تتوقع، ولديها حق اختيار، أن تعيد تمويل واجب، أو تؤجله لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية، بموجب تسهيل قرض قائم، فإنها تصنف الواجب على أنه غير متداول، حتى ولو كان على خلاف ذلك مستحقاً خلال فترة أقصر. وبالرغم من ذلك، عندما لا يكون لدى الجهة حق اختيار إعادة تمويل الواجب أو تأجيله (على سبيل المثال، لا يوجد اتفاق على إعادة التمويل)؛ فإن الجهة لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن تعيد تمويل الواجب، ويُصنف الواجب على أنه متداول.	لا	
85. When an entity breaches an undertaking under a long-term loan agreement on or before the reporting date, with the effect that the liability	85. عندما تخل الجهة تعهداً ما بموجب اتفاقية قرض طويلة الأجل في تاريخ القوائم المالية أو قبله، بحيث يصبح الالتزام مستحق الدفع عند الطلب،	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>becomes payable on demand, the liability is classified as current, even if the lender has agreed, after the reporting date and before the authorization of the financial statements for issue, not to demand payment as a consequence of the breach. The liability is classified as current because, at the reporting date, the entity does not have an unconditional right to defer its settlement for at least twelve months after that date.</p>	<p>يصنف الالتزام على أنه متداول، حتى وإن وافق المقرض، بعد تاريخ القوائم المالية وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية، على عدم المطالبة بالدفع نتيجة للإخلال. ويصنف الالتزام على أنه متداول؛ لأن الجهة في تاريخ القوائم المالية، لا تتمتع بحق غير مشروط في تأجيل تسويته لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد ذلك التاريخ.</p>		
<p>86. However, the liability is classified as non-current if the lender agreed by the reporting date to provide a period of grace ending at least twelve months after the reporting date, within which the entity can rectify the breach and during which the lender cannot demand immediate repayment.</p>	<p>86. مع ذلك، يُصنّف الالتزام على أنه غير متداول في حال وافق المقرض بحلول تاريخ القوائم المالية على منح فترة سماح تنتهي بعد اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ القوائم المالية، والتي يمكن للجهة خلالها تصحيح الخلل لكن لا يمكن للمقرض خلالها المطالبة بالدفع الفوري.</p>	لا	
<p>87. In respect of loans classified as current liabilities, if the following events occur between the reporting date and the date the financial statements are authorized for issue, those events qualify for disclosure as non-adjusting events in accordance with IPSAS 14, Events after the Reporting Date:</p> <p>a. Refinancing on a long-term basis;</p> <p>b. Rectification of a breach of a long-term loan agreement; and</p> <p>c. The receipt from the lender of a period of grace to rectify a breach of a long-term loan</p>	<p>87. فيما يخص القروض المصنفة على أنها التزامات متداولة، إذا وقعت الأحداث التالية بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية، تكون تلك الأحداث مؤهلة للإفصاح عنها على أنها أحداث لا تؤدي إلى تعديل وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 14، الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية:</p> <p>أ. إعادة التمويل على أساس طويل الأجل؛ و</p> <p>ب. تصحيح إخلال باتفاقية قرض طويلة الأجل؛ و</p> <p>ج. الحصول على فترة سماح من المقرض لتصحيح إخلال باتفاقية قرض طويل الأجل تنتهي على الأقل بعد اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
agreement ending at least twelve months after the reporting date.			
Information to be Presented on the Face of the Statement of Financial Position	المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي		
<p>88. As a minimum, the face of the statement of financial position shall include line items that present the following amounts:</p> <p>a. Property, plant, and equipment;</p> <p>b. Investment property;</p> <p>c. Intangible assets;</p> <p>d. Financial assets (excluding amounts shown under (e), (g), (h) and (i));</p> <p>e. Investments accounted for using the equity method;</p> <p>f. Inventories;</p> <p>g. Recoverables from non-exchange transactions (taxes and transfers);</p> <p>h. Receivables from exchange transactions;</p> <p>i. Cash and cash equivalents;</p> <p>la. The total of assets classified as held for sale and assets included in disposal groups classified as held for sale in accordance with IPSAS 44, <i>Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations</i>;</p> <p>j. Taxes and transfers payable;</p> <p>ja. Social benefits liabilities;</p> <p>k. Payables under exchange transactions;</p>	<p>88. كحد أدنى، يجب أن يشمل صلب قائمة المركز المالي على بنود مستقلة تعرض المبالغ التالية:</p> <p>أ. العقارات والآلات والمعدات؛ و</p> <p>ب. العقارات الاستثمارية؛ و</p> <p>ج. الأصول غير الملموسة؛ و</p> <p>د. الأصول المالية (بخلاف المبالغ المبينة في هـ) و (ز) و (ح) و (ط)؛ و</p> <p>هـ. الاستثمارات التي يُحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛ و</p> <p>و. المخزون؛ و</p> <p>ز. المبالغ الممكن استردادها من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)؛ و</p> <p>ح. الذمم المدينة من المعاملات التبادلية؛ و</p> <p>ط. النقد ومعادلات النقد؛ و</p> <p>ط أ. مجموع الأصول المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع والأصول المُضمنة في مجموعات الاستبعاد المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، <i>الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة</i>؛ و</p> <p>ي. الضرائب والتحويلات مستحقة الدفع؛ و</p> <p>ي أ. التزامات المنافع الاجتماعية؛ و</p> <p>ك. الذمم الدائنة بموجب المعاملات التبادلية؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>l. Provisions;</p> <p>m. Financial liabilities (excluding amounts shown under (j), (k) and (l));</p> <p>ma. Liabilities included in disposal groups classified as held for sale in accordance with IPSAS 44;</p> <p>n. Non-controlling interest, presented within net assets/equity; and</p> <p>o. Net assets/equity attributable to owners of the controlling entity.</p>	<p>ل. المخصصات؛ و</p> <p>م. الالتزامات المالية (بخلاف المبالغ المبينة في (ي) و (ك) و (ل))؛ و</p> <p>م أ. الالتزامات المُضمنة في مجموعات الاستبعاد المُصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44؛ و</p> <p>ن. الحصص غير المسيطرة، معروضة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و</p> <p>س. صافي الأصول/حقوق الملكية المنسوبة إلى ملاك الجهة المسيطرة.</p>		
<p>89. Additional line items, headings, and sub-totals shall be presented on the face of the statement of financial position when such presentation is relevant to an understanding of the entity's financial position.</p>	<p>89. يجب أن تُعرض البنود المستقلة الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة المركز المالي، عندما يكون هذا العرض ضرورياً لفهم المركز المالي للجهة بشكل مناسب.</p>	لا	
<p>90. This Standard does not prescribe the order or format in which items are to be presented. Paragraph 88 simply provides a list of items that are sufficiently different in nature or function to warrant separate presentation on the face of the statement of financial position. Illustrative formats are set out in Implementation Guidance to this Standard. In addition:</p> <p>a. Line items are included when the size, nature, or function of an item or aggregation of similar items is such that separate presentation is</p>	<p>90. لا يحدد هذا المعيار الترتيب أو الشكل الذي يجب أن تُقدّم البنود فيه، وتقدم الفقرة 88 لائحة بالبنود التي تختلف على نحو كبير من حيث طبيعتها أو وظيفتها بحيث تستحق عرضاً منفصلاً في صلب قائمة المركز المالي. وعُرضت نماذج توضيحية في إرشادات التنفيذ المرفقة بهذا المعيار. وبالإضافة إلى ذلك:</p> <p>أ. تدرج البنود المستقلة عندما يكون حجم أو طبيعة أو وظيفة أي بند أو مجموعة من البنود المماثلة بحيث يكون العرض المنفصل ملائماً لفهم المركز المالي للجهة؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>relevant to an understanding of the entity's financial position; and</p> <p>b. The descriptions used and the ordering of items or aggregation of similar items may be amended according to the nature of the entity and its transactions, to provide information that is relevant to an understanding of the entity's financial position.</p>	<p>ب. يمكن تعديل الأوصاف المستخدمة وترتيب البنود أو مجموعة من البنود المماثلة وفقاً لطبيعة الجهة ومعاملاتها، من أجل تقديم معلومات ملائمة لفهم المركز المالي للجهة.</p>		
<p>91. The judgment on whether additional items are presented separately is based on an assessment of:</p> <p>a. The nature and liquidity of assets;</p> <p>b. The function of assets within the entity; and</p> <p>c. The amounts, nature and timing of liabilities.</p>	<p>91. يتوقف الحكم بما إذا يجب أن تُعرض بنود إضافية بشكل منفصل على تقويم الأمور التالية:</p> <p>أ. طبيعة وسيولة الأصول؛ و</p> <p>ب. وظيفة الأصول ضمن الجهة؛ و</p> <p>ج. مبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات.</p>	لا	
<p>92. The use of different measurement models for different classes of assets suggests that their nature or function differs and, therefore, that they should be presented as separate line items. For example, different classes of property, plant, and equipment can be carried at cost or revalued amounts in accordance with IPSAS 45.</p>	<p>92. يشير استخدام نماذج قياس مختلفة لفئات مختلفة من الأصول إلى اختلاف طبيعتها أو وظيفتها، ولذلك، ينبغي عرضها على أنها بنود مستقلة منفصلة. فعلى سبيل المثال، يمكن تسجيل فئات مختلفة من العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة أو المبالغ المُعاد تقييمها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45.</p>	لا	
<p>Information to be Presented either on the Face of the Statement of Financial Position or in the Notes</p>	<p>المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات</p>		
<p>93. An entity shall disclose, either on the face of the statement of financial position or in the notes, further subclassifications of the line items</p>	<p>93. يجب أن تقوم الجهة بالإفصاح إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المستقلة المعروضة، مصنفة بطريقة تناسب عمليات الجهة.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
presented, classified in a manner appropriate to the entity's operations.			
<p>94. The detail provided in subclassifications depends on the requirements of IPSASs and on the size, nature and function of the amounts involved. The factors set out in paragraph 91 also are used to decide the basis of subclassification. The disclosures vary for each item, for example:</p> <p>a. Items of property, plant and equipment are disaggregated into classes in accordance with IPSAS 45;</p> <p>b. Receivables are disaggregated into amounts receivable from user charges, taxes and other non-exchange revenues, receivables from related parties, prepayments, and other amounts;</p> <p>c. Inventories are subclassified in accordance with IPSAS 12, Inventories, into classifications such as merchandise, production supplies, materials, work in progress, and finished goods;</p> <p>d. Taxes and transfers payable are disaggregated into tax refunds payable, transfers payable, and amounts payable to other members of the economic entity;</p>	<p>94. يعتمد التفصيل المقدم في التصنيفات الفرعية على متطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام وعلى حجم وطبيعة ووظيفة المبالغ ذات العلاقة. وتستخدم كذلك العوامل المبينة في الفقرة 91 لتقرير أساس التصنيف الفرعي. وتختلف الإفصاحات لكل بند، فعلى سبيل المثال:</p> <p>أ. تُفصل بنود العقارات والآلات والمعدات إلى فئات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45؛</p> <p>ب. تُفصل الذمم المدينة إلى مبالغ مستحقة من رسوم المستخدمين، والضرائب والإيرادات غير التبادلية الأخرى، والذمم المدينة من أطراف ذات علاقة، والدفعات المقدمة، ومبالغ أخرى؛</p> <p>ج. يُصنّف المخزون وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 12، <i>المخزون</i>، إلى تصنيفات فرعية مثل البضاعة، ومؤن الإنتاج، والمواد، والإنتاج تحت التشغيل/الأعمال تحت التنفيذ، والسلع تامة الصنع؛ و</p> <p>د. تُفصل الضرائب والتحويلات مستحقة الدفع إلى رديات ضريبية مستحقة الدفع، وتحويلات مستحقة الدفع، ومبالغ مستحقة الدفع إلى أعضاء آخرين في الجهة الاقتصادية؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>da. Social benefits liabilities are disaggregated into separate social benefit schemes where these are material;</p> <p>e. Provisions are disaggregated into provisions for employee benefits and other items; and</p> <p>f. Components of net assets/equity are disaggregated into contributed capital, accumulated surpluses and deficits, and any reserves.</p>	<p>د أ. تفصل التزامات المنافع الاجتماعية إلى خطط منافع اجتماعية منفصلة في حال كانت هذه الخطط ذات أهمية نسبية؛ و</p> <p>هـ. تُفصل المخصصات إلى مخصصات لمنافع الموظفين وبنود أخرى؛ و</p> <p>و. تُفصل مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية إلى رأس المال المساهم به، والفائض أو العجز المتراكم، وأي احتياطات.</p>		
<p>95. When an entity has no share capital, it shall disclose net assets/equity, either on the face of the statement of financial position or in the notes, showing separately:</p> <p>a. Contributed capital, being the cumulative total at the reporting date of contributions from owners, less distributions to owners;</p> <p>b. Accumulated surpluses or deficits;</p> <p>c. Reserves, including a description of the nature and purpose of each reserve within net assets/equity; and</p> <p>d. Non-controlling interests.</p>	<p>95. عندما لا يكون لدى الجهة أسهم رأس مال، يجب عليها أن تفصح عن صافي الأصول/حقوق الملكية، إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات، مبيّنة بشكل منفصل ما يلي:</p> <p>أ. رأس المال المساهم به، وهو المجموع التراكمي في تاريخ القوائم المالية للمساهمات من الملاك مطروحاً منها التوزيعات على الملاك؛ و</p> <p>ب. الفائض أو العجز المتراكم؛ و</p> <p>ج. الاحتياطات، بما في ذلك وصف طبيعة وغرض كل احتياطي ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و</p> <p>د. الحصص غير المسيطرة.</p>	لا	
<p>95A.If an entity has reclassified:</p> <p>a. A puttable financial instrument classified as an equity instrument; or</p> <p>b. An instrument that imposes on the entity an obligation to deliver to another party a pro rata</p>	<p>95أ. إذا قامت الجهة بإعادة تصنيف:</p> <p>أ. أداة مالية قابلة للإعادة ومصنفة على أنها أداة حقوق ملكية؛ أو</p> <p>ب. أداة تفرض على الجهة واجباً بتسليم طرف آخر حصة تناسبية من صافي أصول الجهة عند</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>share of the net assets of the entity only on liquidation and is classified as an equity instrument;</p> <p>Between financial liabilities and net assets/equity, it shall disclose the amount reclassified into and out of each category (financial liabilities or net assets/equity), and the timing and reason for that reclassification.</p>	<p>التصفية فقط وتُصنف على أنها أداة حقوق ملكية؛</p> <p>بين الالتزامات المالية وصافي الأصول/ حقوق الملكية، فإنها يجب أن تفصح عن المبلغ المُعاد تصنيفه إلى ومن كل فئة (الالتزامات المالية أو صافي الأصول/حقوق الملكية) ووقت وسبب إعادة التصنيف.</p>		
<p>96. Many public sector entities will not have share capital, but the entity will be controlled exclusively by another public sector entity. The nature of the government's interest in the net assets/equity of the entity is likely to be a combination of contributed capital and the aggregate of the entity's accumulated surpluses or deficits and reserves that reflect the net assets/ equity attributable to the entity's operations.</p>	<p>96. لن يكون لدى العديد من جهات القطاع العام أسهم رأس مال، ولكن سيُسيطر عليها بشكل حصري من قبل جهة قطاع عام أخرى. ومن المحتمل أن تكون طبيعة حصة الحكومة في صافي الأصول/حقوق الملكية للجهة مزيجاً من رأس المال المساهم به وإجمالي الفائض أو العجز المتراكم والاحتياطيات للجهة مما يعكس صافي الأصول/حقوق الملكية المنسوبة إلى عمليات الجهة.</p>	لا	
<p>97. In some cases, there may be a non-controlling interest in the net assets/equity of the entity. For example, at the whole-of-government level, the economic entity may include a commercial public sector entity that has been partly privatized. Accordingly, there may be private shareholders who have a financial interest in the net assets/equity of the entity.</p>	<p>97. في بعض الحالات، قد تكون هنالك حصة غير مسيطرة في صافي الأصول/حقوق الملكية للجهة، فعلى سبيل المثال، على مستوى الحكومة ككل، قد تشمل الجهة الاقتصادية على جهة قطاع عام تجارية حُصّصت جزئياً. وتبعاً لذلك من الممكن أن يكون هناك مساهمون من القطاع الخاص لديهم حصة مالية في صافي الأصول/حقوق الملكية للجهة.</p>	لا	
<p>98. When an entity has share capital, in addition to the disclosures in paragraph 95, it shall disclose the</p>	<p>98. عندما يكون لدى الجهة أسهم رأس مال بالإضافة، إلى الإفصاحات في الفقرة 95، فإنه يجب عليها</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>following, either on the face of the statement of financial position or in the notes:</p> <p>a. For each class of share capital:</p> <p>i. The number of shares authorized;</p> <p>ii. The number of shares issued and fully paid, and the number issued but not fully paid;</p> <p>iii. Par value per share, or that the shares have no par value;</p> <p>iv. A reconciliation of the number of shares outstanding at the beginning and at the end of the year;</p> <p>v. The rights, preferences and restrictions attaching to that class, including restrictions on the distribution of dividends and the repayment of capital;</p> <p>vi. Shares in the entity held by the entity or by its controlled entities or associates; and</p> <p>vii. Shares reserved for issue under options and contracts for the sale of shares, including the terms and amounts; and</p> <p>b. A description of the nature and purpose of each reserve within net assets/equity.</p>	<p>أن تفصح، إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات عما يلي:</p> <p>ج. لكل فئة من أسهم رأس المال:</p> <p>(1) عدد الأسهم المصرح بها؛ و</p> <p>(2) عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكن غير مدفوعة بشكل كامل؛ و</p> <p>(3) القيمة الاسمية لكل سهم، أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية؛ و</p> <p>(4) مطابقة لعدد الأسهم القائمة في بداية ونهاية السنة؛ و</p> <p>(5) الحقوق والامتيازات والقيود المرتبطة بتلك الفئة، بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال؛ و</p> <p>(6) الأسهم في الجهة التي تحتفظ بها الجهة بنفسها أو تحتفظ بها جهاتها المسيطر عليها أو جهاتها الزميلة للجهة؛ و</p> <p>(7) الأسهم المخصصة للإصدار بموجب خيارات وعقود مبيعات أسهم، بما في ذلك الشروط والمبالغ؛ و</p> <p>د. وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية.</p>		
Statement of Financial Performance	قائمة الأداء المالي		
Surplus or Deficit for the Period	الفائض أو العجز للفترة		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
99. All items of revenue and expense recognized in a period shall be included in surplus or deficit, unless an IPSAS requires otherwise.	99. يجب تضمين جميع بنود الإيرادات والمصروفات التي تُثبت في فترة معينة في الفائض أو العجز، ما لم يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام خلاف ذلك.	لا	
100. Normally, all items of revenue and expense recognized in a period are included in surplus or deficit. This includes the effects of changes in accounting estimates. However, circumstances may exist when particular items may be excluded from surplus or deficit for the current period. IPSAS 3 deals with two such circumstances: the correction of errors and the effect of changes in accounting policies.	100. تُضمن جميع بنود الإيرادات والمصروفات المثبتة في فترة معينة عادة في الفائض أو العجز. وهذا يتضمن آثار التغييرات في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك، قد توجد ظروف يمكن فيها استثناء بنود محددة من فائض أو عجز الفترة الحالية. ويتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 3 حالتين من هذه الظروف: تصحيح الأخطاء وأثر التغييرات في السياسات المحاسبية.	لا	
101. Other IPSASs deal with items that may meet definitions of revenue or expense set out in this Standard, but are usually excluded from surplus or deficit. Examples include revaluation surpluses (see IPSAS 45), particular (a) gains and losses arising on translating the financial statements of a foreign operation (see IPSAS 4), and (b) gains or losses on remeasuring financial assets measured at fair value through net assets/equity (guidance on measurement of financial assets can be found in IPSAS 41).	101. تتناول معايير المحاسبة الأخرى للقطاع العام بنوداً يمكن أن تستوفي تعريف الإيراد أو تعريف المصروف المحددين في هذا المعيار، ولكنها تُستثنى عادة من الفائض أو العجز. وتشمل الأمثلة على ذلك فوائض إعادة التقييم (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45) ومكاسب و/أو خسائر محددة (أ) ناشئة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، و(ب) من إعادة قياس الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية (توجد الإرشادات حول قياس الأصول المالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 41).	لا	
<i>Information to be Presented on the Face of the Statement of Financial Performance</i>	<i>المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الأداء المالي</i>		

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>102. As a minimum, the face of the statement of financial performance shall include line items that present the following amounts for the period:</p> <p>a. Revenue, presenting separately:</p> <p>(i) Interest revenue calculated using the effective interest method; and</p> <p>(ii) Gains and losses arising from the derecognition of financial assets measured at amortized cost;</p> <p>b. Finance costs;</p> <p>ba. Impairment losses (including reversals of impairment losses or impairment gains) determined in accordance with paragraphs 73– 93 of IPSAS 41;</p> <p>c. Share of the surplus or deficit of associates and joint ventures accounted for using the equity method;</p> <p>ca. If a financial asset is reclassified out of the amortized cost measurement category so that it is measured at fair value through surplus or deficit, any gain or loss arising from a difference between the previous amortized cost of the financial asset and its fair value at the reclassification date (as defined in IPSAS 41);</p> <p>cb. If a financial asset is reclassified out of the fair value through net asset/equity measurement</p>	<p>102. كحد أدنى، يجب أن يتضمن صلب قائمة الأداء المالي بنوداً مستقلة تعرض المبالغ التالية للفترة:</p> <p>أ. الإيراد، مع عرض ما يلي بشكل منفصل:</p> <p>(1) إيراد الفائدة المحتسب بطريقة الفائدة الفعلية؛ و</p> <p>(2) المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء اثبات الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛ و</p> <p>ب. تكاليف التمويل؛ و</p> <p>ب.أ. خسائر الهبوط في القيمة (بما في ذلك القيود العكسية لخسائر الهبوط في القيمة أو مكاسب الهبوط في القيمة) المحددة وفقاً للفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛ و</p> <p>ج. النصيب في فائض أو عجز الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يُحاسب عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛ و</p> <p>ج.أ. أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المستنفدة سابقاً للأصل المالي والقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف (كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 41) إذا أعيد تصنيف الأصل المالي لإخراجه من فئة القياس بالتكلفة المستنفدة بحيث يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و</p> <p>ج.ب. أي مكسب متراكم أو خسارة متراكمة مثبتة سابقاً في صافي الأصول/حقوق الملكية وأعيد تصنيفها إلى الفائض أو العجز إذا أعيد</p>	<p>لا</p>	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>category so that it is measured at fair value through surplus or deficit, any cumulative gain or loss previously recognized in net assets/equity that is reclassified to surplus or deficit;</p> <p>d. [Deleted]</p> <p>e. Surplus or deficit; and</p> <p>f. A single amount for the total of discontinued operations (see IPSAS 44).</p>	<p>تصنيف الأصل المالي لإخراجه من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية بحيث يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ و</p> <p>د. [حذفت]</p> <p>هـ. الفائض أو العجز؛ و</p> <p>و. مبلغ واحد لمجموع العمليات غير المستمرة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 44).</p>		
<p>103. The following items shall be disclosed on the face of the statement of financial performance as allocations of surplus or deficit for the period:</p> <p>a. Surplus or deficit attributable to non-controlling interest; and</p> <p>b. Surplus or deficit attributable to owners of the controlling entity.</p>	<p>103. يجب الإفصاح عن البنود التالية في صلب قائمة الأداء المالي كتخصيصات لفائض أو عجز الفترة:</p> <p>أ. الفائض أو العجز المنسوب إلى الحصة غير المسيطرة؛ و</p> <p>ب. الفائض أو العجز المنسوب إلى ملاك الجهة المسيطرة.</p>	لا	
<p>104. Additional line items, headings, and subtotals shall be presented on the face of the statement of financial performance when such presentation is relevant to an understanding of the entity's financial performance.</p>	<p>104. يجب أن تُعرض البنود المستقلة الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة الأداء المالي عندما يكون هذا العرض مناسباً لفهم الأداء المالي للجهة.</p>	لا	
<p>105. Because the effects of an entity's various activities, transactions, and other events differ in terms of their impact on its ability to meet its service delivery obligations, disclosing the components of financial performance assists in an understanding of the financial performance achieved and in</p>	<p>105. تختلف آثار الأنشطة المتنوعة للجهة ومعاملاتها وأحداثها الأخرى من حيث أثرها على قدرة الجهة على تلبية واجباتها عن أداء الخدمات ويساعد الإفصاح عن مكونات الأداء المالي في فهم الأداء المالي المتحقق وإجراء التوقعات حول النتائج المستقبلية. وتضاف بنود مستقلة إضافية في</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>making projections of future results. Additional line items are included on the face of the statement of financial performance, and the descriptions used and the ordering of items are amended when this is necessary to explain the elements of performance. Factors to be considered include materiality and the nature and function of the components of revenue and expenses. Revenue and expense items are not offset unless the criteria in paragraph 48 are met.</p>	<p>صَلب قائمة الأداء المالي، وتُعدّل الأوصاف المستخدمة وترتيب البنود عندما يكون ذلك ضرورياً لتفسير عناصر الأداء. وتتضمن العوامل التي ينبغي أخذها في الحسبان، الأهمية النسبية وطبيعة ووظيفة مكونات الإيرادات والمصروفات. ولا تُجرى مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات ما لم تُستوف الضوابط الواردة في الفقرة 48.</p>		
<p><i>Information to be Presented either on the Face of the Statement of Financial Performance or in the Notes</i></p>	<p><i>المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات</i></p>		
<p>106. When items of revenue and expense are material, their nature and amount shall be disclosed separately.</p>	<p>106. عندما تكون بنود الإيرادات والمصروفات ذات أهمية نسبية، فإنه يجب الإفصاح عن طبيعتها ومبالغها بشكل منفصل.</p>	لا	
<p>107. Circumstances that would give rise to the separate disclosure of items of revenue and expense include: a. Write-downs of inventories to net realizable value or of property, plant, and equipment to recoverable amount or recoverable service amount as appropriate, as well as reversals of such write-downs; b. Restructurings of the activities of an entity and reversals of any provisions for the costs of restructuring;</p>	<p>107. تتضمن الظروف التي ينشأ فيها الإفصاح المنفصل عن بنود الإيرادات والمصروفات ما يلي: أ. تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو العقارات والآلات والمعدات إلى المبلغ الممكن استرداده أو مبلغ الخدمة الممكن استرداده حسب ما هو مناسب، فضلاً عن عكس قيد هذا التخفيض؛ و ب. عمليات إعادة هيكلة أنشطة الجهة وعكس قيد أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة؛ و ج. استبعادات بنود العقارات والآلات والمعدات؛</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. Disposals of items of property, plant, and equipment; d. Privatizations or other disposals of investments; e. Discontinued operations; f. Litigation settlements; and g. Other reversals of provisions.	د. عمليات الخصصة أو الاستبعادات الأخرى للاستثمارات؛ و هـ. العمليات غير المستمرة؛ و و. تسويات الدعاوى القضائية؛ و ز. عكس قيد المخصصات الأخرى.		
108. An entity shall present, either on the face of the statement of financial performance or in the notes, a subclassification of total revenue, classified in a manner appropriate to the entity's operations.	108. يجب أن تعرض الجهة، إما في صلب قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات، تصنيفاً فرعياً لمجموع الإيرادات مصنفة بطريقة تناسب عمليات الجهة.	لا	
109. An entity shall present, either on the face of the statement of financial performance or in the notes, an analysis of expenses using a classification based on either the nature of expenses or their function within the entity, whichever provides information that is faithfully representative and more relevant.	109. يجب أن تعرض الجهة، إما في صلب قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات، تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو على وظيفتها داخل الجهة، أيهما يوفر معلومات تعبر بموثوقية وأكثر ملاءمة.	لا	
110. Entities are encouraged to present the analysis in paragraph 109 on the face of the statement of financial performance.	110. تُشجّع الجهات على أن تعرض التحليل الوارد في الفقرة 109 في صلب قائمة الأداء المالي.	لا	
111. Expenses are subclassified to highlight the costs and cost recoveries of particular programs, activities, or other relevant segments of the reporting entity. This analysis is provided in one of two ways.	111. تُصنّف المصروفات فرعياً لتبرز التكاليف والتكاليف المستردة لبرامج أو أنشطة معينة، أو قطاعات أخرى ملائمة، للجهة المعدّة للقوائم المالية. ويُقدّم هذا التحليل بإحدى طريقتين.	لا	
112. The first form of analysis is the nature of expense method. Expenses are aggregated in the statement	112. الشكل الأول للتحليل هو طريقة العرض بحسب طبيعة المصروف. حيث تُجمّع	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها																												
<p>of financial performance according to their nature (for example, depreciation, purchases of materials, transport costs, employee benefits, and advertising costs), and are not reallocated among various functions within the entity. This method may be simple to apply because no allocations of expenses to functional classifications are necessary. An example of a classification using the nature of expense method is as follows:</p> <table border="0" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 60%;">Revenue</td> <td style="width: 10%; text-align: right;">X</td> <td style="width: 10%;"></td> <td style="width: 20%;"></td> </tr> <tr> <td>Employee benefits costs</td> <td style="text-align: right;">X</td> <td style="text-align: right;">x</td> <td>الإيراد</td> </tr> <tr> <td>Social benefits expenses</td> <td style="text-align: right;">X</td> <td style="text-align: right;">x</td> <td>تكاليف منافع الموظفين</td> </tr> <tr> <td>Depreciation and amortization expense</td> <td style="text-align: right;">X</td> <td style="text-align: right;">x</td> <td>مصروفات المنافع الاجتماعية</td> </tr> <tr> <td>Other expenses</td> <td style="text-align: right;"><u>X</u></td> <td style="text-align: right;"><u>x</u></td> <td>مصروفات أخرى</td> </tr> <tr> <td>Total expenses</td> <td style="text-align: right;"><u>(X)</u></td> <td style="text-align: right;"><u>(x)</u></td> <td>مجموع المصروفات</td> </tr> <tr> <td>Surplus</td> <td style="text-align: right;"><u>X</u></td> <td style="text-align: right;"><u>x</u></td> <td>الفائض</td> </tr> </table>	Revenue	X			Employee benefits costs	X	x	الإيراد	Social benefits expenses	X	x	تكاليف منافع الموظفين	Depreciation and amortization expense	X	x	مصروفات المنافع الاجتماعية	Other expenses	<u>X</u>	<u>x</u>	مصروفات أخرى	Total expenses	<u>(X)</u>	<u>(x)</u>	مجموع المصروفات	Surplus	<u>X</u>	<u>x</u>	الفائض	<p>المصروفات في قائمة الأداء المالي وفقاً لطبيعتها (على سبيل المثال، الاستهلاك، ومشتريات المواد، وتكاليف النقل، ومنافع الموظفين، وتكاليف الإعلان)، ولا يُعاد تخصيصها بين الوظائف المختلفة داخل الجهة. وقد تكون هذه الطريقة سهلة التطبيق نظراً لأن تخصيص المصروفات للتصنيفات الوظيفية ليس ضرورياً. وفيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة العرض بحسب طبيعة المصروف:</p>		
Revenue	X																														
Employee benefits costs	X	x	الإيراد																												
Social benefits expenses	X	x	تكاليف منافع الموظفين																												
Depreciation and amortization expense	X	x	مصروفات المنافع الاجتماعية																												
Other expenses	<u>X</u>	<u>x</u>	مصروفات أخرى																												
Total expenses	<u>(X)</u>	<u>(x)</u>	مجموع المصروفات																												
Surplus	<u>X</u>	<u>x</u>	الفائض																												
<p>113. The second form of analysis is the function of expense method and classifies expenses according to the program or purpose for which they were made. This method can provide more relevant information to users than the classification of expenses by nature, but allocating costs to functions may require arbitrary allocations and</p>	<p>113. الشكل الثاني للتحليل هو طريقة العرض بحسب وظيفة المصروف وتصنف المصروفات وفقاً للبرنامج أو الغرض الذي تُكبدت من أجله. ويمكن أن توفر هذه الطريقة معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين من تصنيف المصروفات بحسب طبيعتها، إلا أن تخصيص التكاليف للوظائف قد يتطلب إجراء تخصيصات جزافية وينطوي على قدر</p>	لا																													

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها																												
<p>involves considerable judgment. An example of a classification using the function of expense method is as follows:</p> <table border="0"> <tr> <td>Revenue</td> <td>X</td> <td>x</td> <td>الإيراد</td> </tr> <tr> <td>Expenses:</td> <td></td> <td></td> <td>المصروفات:</td> </tr> <tr> <td>Social benefits expenses</td> <td>(X)</td> <td>(x)</td> <td>مصروفات المنافع الاجتماعية</td> </tr> <tr> <td>Health expenses</td> <td>(X)</td> <td>(x)</td> <td>مصروفات الصحة</td> </tr> <tr> <td>Education expenses</td> <td>(X)</td> <td>(x)</td> <td>مصروفات التعليم</td> </tr> <tr> <td>Other expenses</td> <td>(X)</td> <td>(x)</td> <td>مصروفات أخرى</td> </tr> <tr> <td>Surplus</td> <td><u>X</u></td> <td><u>x</u></td> <td>الفائض</td> </tr> </table>	Revenue	X	x	الإيراد	Expenses:			المصروفات:	Social benefits expenses	(X)	(x)	مصروفات المنافع الاجتماعية	Health expenses	(X)	(x)	مصروفات الصحة	Education expenses	(X)	(x)	مصروفات التعليم	Other expenses	(X)	(x)	مصروفات أخرى	Surplus	<u>X</u>	<u>x</u>	الفائض	<p>كبير من الحكم الشخصي. وفيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة العرض بحسب وظيفة المصروف:</p>		
Revenue	X	x	الإيراد																												
Expenses:			المصروفات:																												
Social benefits expenses	(X)	(x)	مصروفات المنافع الاجتماعية																												
Health expenses	(X)	(x)	مصروفات الصحة																												
Education expenses	(X)	(x)	مصروفات التعليم																												
Other expenses	(X)	(x)	مصروفات أخرى																												
Surplus	<u>X</u>	<u>x</u>	الفائض																												
<p>114. The expenses associated with the main functions undertaken by the entity are shown separately. In this example, the entity has functions relating to the provision of social benefits, health and education services. The entity would present expense line items for each of these functions.</p>	<p>114. تُعرض المصروفات المرتبطة بالوظائف الرئيسية التي تقوم بها الجهة بشكل منفصل. في هذا المثال، لدى الجهة وظائف متعلقة بتقديم منافع اجتماعية، وخدمات صحية وتعليمية. وفي مثل هذه الحالة، تعرض الجهة بنود مصروفات مستقلة لكل من هذه الوظائف.</p>	لا																													
<p>115. Entities classifying expenses by function shall disclose additional information on the nature of expenses, including depreciation and amortization expense, social benefits expense and employee benefits expense.</p>	<p>115. يجب على الجهات التي تصنف المصروفات بحسب وظيفتها أن تفصح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات، بما في ذلك مصروف الاستهلاك والاستنفاد، ومصروف المنافع الاجتماعية، ومصروف منافع الموظفين.</p>	لا																													
<p>116. The choice between the function of expense method and the nature of expense method depends on historical and regulatory factors and the nature of</p>	<p>116. يعتمد الاختيار بين طريقة العرض بحسب وظيفة المصروف وطريقة العرض بحسب طبيعة المصروف على العوامل التاريخية والتنظيمية وطبيعة الجهة.</p>	لا																													

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>the entity. Both methods provide an indication of those costs that might vary, directly or indirectly, with the outputs of the entity. Because each method of presentation has its merits for different types of entities, this Standard requires management to select the most relevant and faithfully representative presentation. However, because information on the nature of expenses is useful in predicting future cash flows, additional disclosure is required when the function of expense classification is used. In paragraph 115, employee benefits has the same meaning as in IPSAS 39.</p>	<p>وتقدم كلتا الطريقتان مؤشراً لتلك التكاليف التي قد تتغير، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع مخرجات الجهة. ونظراً لأن لكل طريقة عرض مميزاتاً لأنواع مختلفة من الجهات، فإن هذا المعيار يتطلب من الإدارة أن تختار العرض الأكثر ملاءمة والأكثر موثوقية في التعبير. وبالرغم من ذلك، فإنه نظراً لأن المعلومات حول طبيعة المصروفات مفيدة في توقع التدفقات النقدية المستقبلية، فإنه يتطلب إفصاح إضافي عندما تستخدم طريقة العرض بحسب وظيفة المصروف. إن لمصطلح "منافع الموظفين" الوارد في الفقرة 115 المعنى نفسه الذي ورد به في معيار المحاسبة للقطاع العام 39.</p>		
<p>117. When an entity provides a dividend or similar distribution to its owners and has share capital, it shall disclose, either on the face of the statement of financial performance or the statement of changes in net assets/ equity, or in the notes, the amount of dividends or similar distributions recognized as distributions to owners during the period, and the related amount per share.</p>	<p>117. عندما تقدم الجهة توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة لملاكها ولديها أسهم رأس مال، فإنه يجب عليها أن تفصح، إما في صلب قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في الأصول/حقوق الملكية، أو في الإيضاحات، عن مبلغ توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة المثبتة على أنها توزيعات على الملاك خلال الفترة، والمبلغ ذي العلاقة للسهم الواحد.</p>	لا	
<p>Statement of Changes in Net Assets/ Equity</p>	<p>قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية</p>		
<p>118. An entity shall present a statement of changes in net assets/equity showing on the face of the statement: a. Surplus or deficit for the period; b. Each item of revenue and expense for the period that, as required by other Standards, is</p>	<p>118. يجب على الجهة أن تعرض قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، تظهر في صلبها ما يلي: أ. الفائض أو العجز للفترة؛ و ب. كل بند من الإيراد والمصروف للفترة والذي - كما تتطلبها المعايير الأخرى - يجب أن يُثبت</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>recognized directly in net assets/equity, and the total of these items;</p> <p>c. Total revenue and expense for the period (calculated as the sum of (a) and (b)), showing separately the total amounts attributable to owners of the controlling entity and to non-controlling interest; and</p> <p>d. For each component of net assets/equity separately disclosed, the effects of changes in accounting policies and corrections of errors recognized in accordance with IPSAS 3.</p>	<p>مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية، وكذلك مجموع هذه البنود؛ و</p> <p>ج. مجموع الإيرادات والمصروفات للفترة (المحسوبة كمجموع البندين (أ) و(ب))، مع إظهار مجموع المبالغ المنسوبة إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصة غير المسيطرة بشكل منفصل؛ و</p> <p>د. بالنسبة لكل مكون في صافي الأصول/حقوق الملكية والمفصّل عنه بشكل منفصل، آثار التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المثبتة وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.</p>		
<p>119. An entity shall also present, either on the face of the statement of changes in net assets/equity or in the notes:</p> <p>a. The amounts of transactions with owners acting in their capacity as owners, showing separately distributions to owners;</p> <p>b. The balance of accumulated surpluses or deficits at the beginning of the period and at the reporting date, and the changes during the period; and</p> <p>c. To the extent that components of net assets/equity are separately disclosed, reconciliation between the carrying amount of each component of net assets/equity at</p>	<p>119. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهة أن تعرض إما في صلب قائمة التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية أو في الإيضاحات:</p> <p>أ. مبالغ المعاملات مع الملاك الذين يتصرفون فيها بصفتهم ملاك، مع إظهار التوزيعات على الملاك بشكل منفصل؛ و</p> <p>ب. رصيد الفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة وفي تاريخ القوائم المالية والحركات خلال الفترة؛ و</p> <p>ج. إلى الحد الذي يُفصّل عنده عن مكونات صافي الأصول/حقوق الملكية بشكل منفصل، تُجرى مطابقة بين القيمة الدفترية لكل مكون من صافي الأصول/حقوق الملكية في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن كل تغيير.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
the beginning and the end of the period, separately disclosing each change.			
120.Changes in an entity's net assets/equity between two reporting dates reflect the increase or decrease in its net assets during the period.	120. تعكس التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للجهة بين تاريخين للقوائم المالية الزيادة أو النقص في صافي أصولها خلال الفترة.	لا	
121.The overall change in net assets/equity during a period represents the total amount of surplus or deficit for the period, other revenues and expenses recognized directly as changes in net assets/equity, together with any contributions by, and distributions to, owners in their capacity as owners.	121. يمثل التغير العام في صافي الأصول/حقوق الملكية خلال الفترة مجموع الفائض أو العجز للفترة، والإيرادات والمصروفات الأخرى المثبتة مباشرة كتغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، مع أي مساهمات من قبل الملاك وتوزيعات على الملاك بصفتهم ملاك.	لا	
122.Contributions by, and distributions to, owners include transfers between two entities within an economic entity (for example, a transfer from a government, acting in its capacity as owner, to a government department). Contributions by owners, in their capacity as owners, to controlled entities are recognized as a direct adjustment to net assets/equity only where they explicitly give rise to residual interests in the entity in the form of rights to net assets/equity.	122. تتضمن مساهمات الملاك والتوزيعات على الملاك التحويلات بين جهتين داخل جهة اقتصادية (على سبيل المثال، تحويل من حكومة، تتصرف بصفتها مالكا، إلى وزارة). يتم إثبات مساهمات الملاك، بصفتهم ملاك، للجهات المسيطر عليها كتعديل مباشر لصافي الأصول/ حقوق الملكية فقط عندما ينتج عنها وبشكل صريح حصص متبقية في الجهة في شكل حقوق في صافي الأصول/ حقوق الملكية.	لا	
123.This Standard requires all items of revenue and expense recognized in a period to be included in surplus or deficit, unless another IPSAS requires otherwise. Other IPSASs require some items (such	123. يتطلب هذا المعيار أن تشمل جميع بنود الإيرادات والمصروفات المثبتة في فترة معينة ضمن الفائض أو العجز، ما لم يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام آخر خلاف ذلك. وتتطلب بعض معايير المحاسبة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>as revaluation increases and decreases, particular foreign exchange differences) to be recognized directly as changes in net assets/equity. Because it is important to consider all items of revenue and expense in assessing changes in an entity's financial position between two reporting dates, this Standard requires the presentation of a statement of changes in net assets/equity that highlights an entity's total revenue and expenses, including those that are recognized directly in net assets/equity.</p>	<p>للقطاع العام الأخرى إثباتات بعض البنود (مثل زيادة وانخفاض إعادة التقييم، وفروقات تحويل عملات أجنبية محددة) مباشرة على أنها تغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية. ونظراً لأنه من المهم أن تؤخذ في الحسبان جميع بنود الإيرادات والمصروفات في تقويم التغيرات في المركز المالي للجهة بين تاريخين للقوائم المالية، يتطلب هذا المعيار عرض قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية التي تبرز مجموع إيرادات ومصروفات الجهة، بما في ذلك تلك التي تُثبت مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية.</p>		
<p>124. IPSAS 3 requires retrospective adjustments to reflect changes in accounting policies, to the extent practicable, except when the transitional provisions in another IPSAS require otherwise. IPSAS 3 also requires that restatements to correct errors are made retrospectively, to the extent practicable. Retrospective adjustments and retrospective restatements are made to the balance of accumulated surpluses or deficits, except when an IPSAS requires retrospective adjustment of another component of net assets/equity. Paragraph 118(d) requires disclosure in the statement of changes in net assets/equity of the total adjustment to each component of net assets/equity separately disclosed resulting, separately, from changes in accounting policies</p>	<p>124. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 إجراء تعديلات بأثر رجعي لعكس التغيرات في السياسات المحاسبية، إلى الحد الممكن عملياً، إلا عندما تتطلب الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في معيار محاسبة للقطاع العام آخر خلاف ذلك. كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 3 إجراء إعادة عرض للقوائم المالية لتصحيح الأخطاء بأثر رجعي، إلى الحد الممكن. وتتم التعديلات وإعادة عرض القوائم المالية بأثر رجعي على رصيد الفائض أو العجز المتراكم، ما لم يتطلب معيار محاسبة للقطاع العام تعديلاً بأثر رجعي على مكون آخر في صافي الأصول/ حقوق الملكية، وتتطلب الفقرة 118(د) الإفصاح في قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية عن مجموع التعديلات على كل مكون في صافي الأصول/ حقوق الملكية المفصّل عنها بشكل منفصل والنتيجة، كلٌّ منها</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
and from corrections of errors. These adjustments are disclosed for each prior period and the beginning of the period.	على حدة، من التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. ويُفصح عن هذه التعديلات لكل فترة سابقة وبداية الفترة.		
125. The requirements in paragraphs 118 and 119 may be met by using a columnar format that reconciles the opening and closing balances of each element within net assets/equity. An alternative is to present only the items set out in paragraph 118 in the statement of changes in net assets/equity. Under this approach, the items described in paragraph 119 are shown in the notes.	125. يمكن تلبية المتطلبات الواردة في الفقرتين 118 و119 من خلال استخدام شكل الأعمدة لمطابقة الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية لكل عنصر ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية. ويكون البديل هو عرض البنود الموضحة في الفقرة 118 في قائمة التغييرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية فقط. وبموجب هذا المدخل، تظهر البنود المبينة في الفقرة 119 في الإيضاحات.	لا	
125A. Other IPSASs specify whether and when amounts previously recognized in net assets/equity are reclassified to surplus or deficit. Such reclassifications are referred to in this Standard as reclassification adjustments. A reclassification adjustment is included with the related component of net assets/equity in the period that the adjustment is reclassified to surplus or deficit. These amounts may have been recognized in net assets/equity as unrealized gains in the current or previous periods. Those unrealized gains must be deducted from net assets/equity in the period in which the realized gains are reclassified to surplus or deficit to avoid including them in the statement of changes in net assets/equity twice.	125أ. تحدد معايير محاسبة أخرى للقطاع العام ما إذا كانت المبالغ المثبتة سابقاً في صافي الأصول/حقوق الملكية يُعاد تصنيفها إلى الفائض أو العجز وتوقيت ذلك. ويشار إلى إعادة التصنيف هذه في هذا المعيار على أنها تعديلات إعادة تصنيف. يُدرج تعديل إعادة التصنيف مع مكون صافي الأصول/حقوق الملكية المتعلق به في الفترة التي يُعاد فيها تصنيف التعديل ضمن الفائض أو العجز. وقد تكون هذه المبالغ اثبتت ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية على أنها مكاسب غير محققة في الفترة الحالية أو في فترات سابقة. ويجب أن تُطرح هذه المكاسب غير المحققة من صافي الأصول/حقوق الملكية في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	الفترة التي يُعاد فيها تصنيف المكاسب المحققة إلى الفائض أو العجز لتجنب إدراجها ضمن قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية مرتين.		
125B. Reclassification adjustments arise, for example, on disposal of a foreign operation (see IPSAS 4) and when some hedged forecast cash flows affect surplus or deficit (see paragraph 140(d) of IPSAS 41 in relation to cash flow hedges).	125ب. تنشأ تعديلات إعادة التصنيف، على سبيل المثال، عند استبعاد عملية أجنبية (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، وعندما تؤثر بعض التدفقات النقدية المتوقعة المتحوط لها على الفائض أو العجز (انظر الفقرة 140د من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 فيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية).	لا	
125C. Reclassification adjustments do not arise on changes in revaluation surplus recognized in accordance with IPSAS 45 or IPSAS 31 or on remeasurements of defined benefit plans recognized in accordance with IPSAS 39. These components are recognized in net assets/equity and are not reclassified to surplus or deficit in subsequent periods. Changes in revaluation surplus may be transferred to accumulated surpluses or deficits in subsequent periods as the asset is used or when it is derecognized (see IPSAS 45 or IPSAS 31). In accordance with IPSAS 41, reclassification adjustments do not arise if a cash flow hedge or the accounting for the time value of an option (or the forward element of a	125ج. لا تنشأ تعديلات إعادة التصنيف عن التغيرات في فائض إعادة التقييم المُثبتة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31 أو عن إعادة قياس برامج المنافع المحددة المُثبتة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 39. وتثبت هذه المكونات ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية ولا يُعاد تصنيفها إلى الفائض أو العجز في الفترات اللاحقة. ويمكن تحويل التغيرات في فائض إعادة التقييم إلى الفائض أو العجز المتراكم في فترات لاحقة، مع استخدام الأصل يستخدم، أو عندما يُلغى اثباته (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 45 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 31). وفقاً لمعيار	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
forward contract or the foreign currency basis spread of a financial instrument) result in amounts that are removed from the cash flow hedge reserve or a separate component of net assets/equity, respectively, and included directly in the initial cost or other carrying amount of an asset or a liability. These amounts are directly transferred to assets or liabilities.	المحاسبة للقطاع العام 41، لا تنشأ تعديلات إعادة التصنيف إذا كانت تحوطات تدفق نقدي أو المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيار (أو العنصر الآجل للعقد آجل أو الفرق المبني على سعر العملة الأجنبية للأداة المالية) ينتج عنها مبالغ يتم ازلتها من احتياطي تحوط التدفقات النقدية أو مكون منفصل في صافي الأصول/حقوق الملكية، على التوالي، وتدرج مباشرة في التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخرى لأصل أو التزام، يتم تحويل هذه المبالغ مباشرة إلى الأصول أو اللاتزامات.		
<b>Cash Flow Statement</b>	<b>قائمة التدفقات النقدية</b>		
126. Cash flow information provides users of financial statements with a basis to assess (a) the ability of the entity to generate cash and cash equivalents, and (b) the needs of the entity to utilize those cash flows. IPSAS 2 sets out requirements for the presentation of the cash flow statement and related disclosures.	126. تقدم معلومات التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقويم (أ) قدرة الجهة على توليد النقد ومعادلات النقد، و(ب) احتياجات الجهة لاستخدام التدفقات النقدية. ويحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 2 متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاحات ذات العلاقة.	لا	
<b>Notes</b>	<b>الإيضاحات</b>		
<b>Structure</b>	<b>الهيكل</b>		
127. The notes shall: a. Present information about the basis of preparation of the financial statements and the specific accounting policies used, in accordance with paragraphs 132-139;	127. الإيضاحات يجب: أ. أن تُعرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة وفقاً للفقرات 132-139؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>b. Disclose the information required by IPSASs that is not presented on the face of the statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity, or cash flow statement; and</p> <p>c. Provide additional information that is not presented on the face of the statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity, or cash flow statement, but that is relevant to an understanding of any of them.</p>	<p>ب. أن تفصح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة للقطاع العام التي لا تُعرض في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية؛ و</p> <p>ج. أن تقدم معلومات إضافية لا تُعرض في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية، لكنها ملائمة لفهم أي من هذه القوائم.</p>		
<p>128. Notes shall, as far as practicable, be presented in a systematic manner. Each item on the face of the statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity, and cash flow statement shall be cross-referenced to any related information in the notes.</p>	<p>128. يجب أن تُعرض الإيضاحات بطريقة منتظمة، ما أمكن ذلك عملياً. ويجب أن يشير كل بند من بنود قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية إلى أي معلومات ذات صلة في الإيضاحات.</p>	لا	
<p>129. Notes are normally presented in the following order, which assists users in understanding the financial statements and comparing them with financial statements of other entities:</p> <p>a. A statement of compliance with IPSASs (see paragraph 28);</p>	<p>129. تُعرض الإيضاحات عادة بالترتيب التالي، مما يساعد المستخدمين في فهم القوائم المالية ومقارنتها بالقوائم المالية لجهات أخرى:</p> <p>أ. بيان بالالتزام بمعايير المحاسبة للقطاع العام (انظر الفقرة 28)؛ و</p> <p>ب. ملخص السياسات المحاسبية المهمة المطبقة (انظر الفقرة 132)؛ و</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>b. A summary of significant accounting policies applied (see paragraph 132);</p> <p>c. Supporting information for items presented on the face of the statement of financial position, statement of financial performance, statement of changes in net assets/equity, or cash flow statement, in the order in which each statement and each line item is presented; and</p> <p>d. Other disclosures, including:</p> <p>i. Contingent liabilities (see IPSAS 19), and unrecognized contractual commitments; and</p> <p>ii. Non-financial disclosures, e.g., the entity's financial risk management objectives and policies (see IPSAS 30).</p>	<p>ج. المعلومات المؤيدة للبنود المعروضة في صلب قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي أو قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية، بالترتيب الذي يعرض به كل قائمة وكل بند مستقل؛ و</p> <p>د. إفصاحات أخرى بما في ذلك:</p> <p>(1) الالتزامات المحتملة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19) والارتباطات التعاقدية غير المثبتة؛ و</p> <p>(2) الإفصاحات غير المالية، مثل أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية في الجهة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 30).</p>		
<p>130. In some circumstances, it may be necessary or desirable to vary the ordering of specific items within the notes. For example, information on changes in fair value recognized in surplus or deficit may be combined with information on maturities of financial instruments, although the former disclosures relate to the statement of financial performance and the latter relate to the statement of financial position. Nevertheless, a systematic structure for the notes is retained as far as practicable.</p>	<p>130. قد يكون من الضروري أو الأفضل في بعض الحالات تغيير ترتيب بنود محددة ضمن الإفصاحات، فعلى سبيل المثال، يمكن جمع المعلومات حول التغيرات في القيمة العادلة المثبتة في الفائض أو العجز مع المعلومات حول تواريخ استحقاق الأدوات المالية، مع أن المعلومات الأولى ترتبط بقائمة الأداء المالي، وترتبط المعلومات الأخيرة بقائمة المركز المالي. ومع ذلك، يُحتفظ بهيكل منتظم للإفصاحات إلى أقصى حد ممكن عملياً.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
131. Notes providing information about the basis of preparation of the financial statements and specific accounting policies may be presented as a separate component of the financial statements.	131. يمكن عرض الإيضاحات التي تقدم معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة على أنها مكون منفصل في القوائم المالية.	لا	
Disclosure of Accounting Policies	الإفصاح عن السياسات المحاسبية		
132. An entity shall disclose in the summary of significant accounting policies: a. The measurement basis (or bases) used in preparing the financial statements; b. The extent to which the entity has applied any transitional provisions in any IPSAS; and c. The other accounting policies used that are relevant to an understanding of the financial statements.	132. يجب على الجهة الإفصاح عما يلي في ملخص السياسات المحاسبية المهمة: أ. أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛ و ب. إلى أي مدى طبقت الجهة أي أحكام انتقالية في أي معيار محاسبة للقطاع العام؛ و ج. السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لفهم القوائم المالية.	لا	
133. It is important for users to be informed of the measurement basis or bases used in the financial statements (for example, historical cost basis, current operational value, cost of fulfillment, or fair value), because the basis on which the financial statements are prepared significantly affects their analysis. When more than one measurement basis is used in the financial statements, for example when particular classes of assets are revalued, it is sufficient to provide an indication of the categories of assets and liabilities to which each measurement basis is applied.	133. من المهم بالنسبة للمستخدمين الاطلاع على أساس أو أسس القياس المستخدمة في القوائم المالية (على سبيل المثال، أساس التكلفة التاريخية، أو القيمة التشغيلية الجارية، أو تكلفة الوفاء، أو القيمة العادلة) وذلك لأن الأساس الذي تُعد بناءً عليه القوائم المالية يؤثر بشكل مهم على تحليلها. وعند استخدام أكثر من أساس لقياس القوائم المالية، على سبيل المثال إعادة تقييم فئات محددة من الأصول، فإنه يكفي تقديم مؤشر على فئات الأصول والالتزامات التي يطبق عليها كل أساس من أسس القياس.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>134. In deciding whether a particular accounting policy should be disclosed, management considers whether disclosure would assist users in understanding how transactions, other events, and conditions are reflected in the reported financial performance and financial position. Disclosure of particular accounting policies is especially useful to users when those policies are selected from alternatives allowed in IPSASs. An example is disclosure of whether an entity applies the current value model or historical cost model to its investment property (see IPSAS 16, <i>Investment Property</i>.) Some IPSASs specifically require disclosure of particular accounting policies, including choices made by management between different policies allowed in those Standards. For example, IPSAS 45 requires disclosure of the measurement bases used for classes of property, plant, and equipment. IPSAS 5, <i>Borrowing Costs</i>, requires disclosure of whether borrowing costs are recognized immediately as an expense, or capitalized as part of the cost of qualifying assets.</p>	<p>134. عند تحديد ما إذا كان ينبغي الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، تأخذ الإدارة في الحسبان ما إذا كان الإفصاح من شأنه أن يساعد المستخدمين في فهم الكيفية التي تظهر المعاملات والأحداث والأوضاع الأخرى في الأداء المالي أو المركز المالي المبلّغ عنه. ويكون الإفصاح عن سياسات محاسبية معينة مفيداً بشكل خاص للمستخدمين عندما تُختار تلك السياسات من بين البدائل المسموح بها في معايير المحاسبة للقطاع العام، ومن الأمثلة على ذلك، الإفصاح عما إذا كانت الجهة تطبق نموذج القيمة الجارية أو نموذج التكلفة التاريخية على عقارها الاستثماري (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 16، <i>العقارات الاستثمارية</i>). وتتطلب بعض معايير المحاسبة للقطاع العام بشكل محدد الإفصاح عن سياسات محاسبية معينة، بما في ذلك الخيارات التي تتخذها الإدارة بين مختلف السياسات التي تسمح بها هذه المعايير. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة لفئات العقارات والآلات والمعدات. كما يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 5، <i>تكاليف الاقتراض</i>، الإفصاح عما إذا كانت تكاليف الاقتراض تُثبت فوراً على أنها مصروفات أو تكون رسملتها على أنها جزء من تكلفة الأصول المؤهلة.</p>	لا	
<p>135. Each entity considers the nature of its operations and the policies that the users of its financial statements would expect to be disclosed for that</p>	<p>135. تأخذ كل جهة في الحسبان طبيعة عملياتها والسياسات التي يتوقع أن تفتح عنها لمستخدمي قوائمها المالية لهذا النوع من الجهات. فعلى سبيل</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
type of entity. For example, public sector entities would be expected to disclose an accounting policy for recognition of taxes, donations, and other forms of non-exchange revenue. When an entity has significant foreign operations or transactions in foreign currencies, disclosure of accounting policies for the recognition of foreign exchange gains and losses would be expected. When public sector combinations have occurred, the policies used for measuring goodwill and non-controlling interest are disclosed.	المثال، يتوقع من جهات القطاع العام أن تفصح عن سياسة محاسبية لإثبات الضرائب والتبرعات وغير ذلك من أشكال الإيرادات غير التبادلية. من المتوقع الإفصاح عن السياسات المحاسبية لإثبات مكاسب ووسائل تحويل العملات الأجنبية عندما يكون لدى الجهة عمليات أجنبية مهمة أو معاملات بالعملات الأجنبية المهمة. ويُفصح عن السياسات المستخدمة لقياس الشهرة والحصة غير المسيطرة عندما يحدث تجميع عمليات في القطاع العام.		
136. An accounting policy may be significant because of the nature of the entity's operation, even if amounts for current and prior periods are not material. It is also appropriate to disclose each significant accounting policy that is not specifically required by IPSASs, but is selected and applied in accordance with IPSAS 3.	136. قد تكون إحدى السياسات المحاسبية مهمة بسبب طبيعة عمليات الجهة، حتى وإن لم تكن مبالغ الفترة الحالية والفترات السابقة هي مبالغ ذات أهمية نسبية. ومن المناسب أيضاً الإفصاح عن كل سياسة محاسبية مهمة لا تتطلبها بشكل محدد معايير المحاسبة للقطاع العام، لكنها تُختار وتُطبق وفق معيار المحاسبة للقطاع العام 3.	لا	
137. An entity shall disclose, in the summary of significant accounting policies or other notes, the judgments, apart from those involving estimations (see paragraph 140), management has made in the process of applying the entity's accounting policies that have the most significant effect on the amounts recognized in the financial statements.	137. يجب على الجهة الإفصاح، في ملخص السياسات المحاسبية المهمة أو الإيضاحات الأخرى، عن الأحكام، بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات (انظر الفقرة 140)، التي اتخذتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجهة والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ التي تم إثباتها في القوائم المالية.	لا	
138. In the process of applying the entity's accounting policies, management makes various judgments,	138. خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجهة، تتخذ الإدارة أحكاماً متنوعة، بخلاف تلك التي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>apart from those involving estimations, that can significantly affect the amounts recognized in the financial statements. For example, management makes judgments in determining:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Whether assets are investment properties;</li> <li>• Whether agreements for the provision of goods and/or services that involve the use of dedicated assets are leases;</li> <li>• Whether, in substance, particular sales of goods are financing arrangements and therefore do not give rise to revenue;</li> <li>• Whether the substance of the relationship between the reporting entity and other entities indicates that these other entities are controlled by the reporting entity; and</li> <li>• Whether the contractual terms of a financial asset give rise on specified dates to cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding.</li> </ul>	<p>تنطوي على تقديرات، والتي يمكن أن تؤثر - بشكل مهم - على المبالغ المثبتة في القوائم المالية. على سبيل المثال، تتخذ الإدارة أحكاماً في تحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ما إذا كانت أصول هي استثمارات عقارية؛ و</li> <li>• ما إذا كانت الاتفاقيات لتقديم سلع و/أو خدمات التي تنطوي على استخدام أصول مخصصة هي عقود إيجار؛ و</li> <li>• ما إذا كانت مبيعات معينة للسلع هي، في جوهرها، ترتيبات تمويل ومن ثم لا ينشأ عنها إيراد؛ و</li> <li>• ما إذا كان جوهر العلاقة بين الجهة المعدّة للقوائم المالية وجهات أخرى يشير إلى أن هذه الجهات الأخرى مُسيطر عليها من قبل الجهة المعدّة للقوائم المالية؛ و</li> <li>• ما إذا كانت الشروط التعاقدية لأصل مالي تُنشئ في تواريخ محددة تدفقات نقدية هي فقط دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.</li> </ul>		
<p>139. Some of the disclosures made in accordance with paragraph 137 are required by other IPSASs. For example, IPSAS 38, Disclosure of Interests in Other Entities, requires an entity to disclose the judgments it has made in determining whether it controls another entity. IPSAS 16, Investment Property, requires disclosure of the criteria developed by the entity to distinguish investment</p>	<p>139. تتطلب معايير محاسبة أخرى للقطاع العام بعض الإفصاحات التي تقدم وفقاً للفقرة 137. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 38، الإفصاح عن الحصص في الجهات الأخرى، أن تفصح الجهة عن الأحكام التي اتخذتها في تحديد ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 16، العقارات الاستثمارية، الإفصاح عن الضوابط التي وضعتها الجهة لتمييز</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
property from owner-occupied property, and from property held for sale in the ordinary course of business, when classification of the property is difficult.	العقارات الاستثمارية عن العقارات التي يشغلها المالك، وعن العقارات المحتفظ بها لغرض البيع في السياق العادي للأعمال، عندما يكون تصنيف العقارات صعباً.		
<i>Key Sources of Estimation Uncertainty</i>	<i>المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة</i>		
140. An entity shall disclose in the notes information about (a) the key assumptions concerning the future, and (b) other key sources of estimation uncertainty at the reporting date, that have a significant risk of causing a material adjustment to the carrying amounts of assets and liabilities within the next financial year. In respect of those assets and liabilities, the notes shall include details of: a. Their nature; and b. Their carrying amount as at the reporting date.	140. يجب على الجهة أن توضح في الإيضاحات عن معلومات حول (أ) الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، و(ب) المصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ القوائم المالية، التي تتضمن مخاطر مهمة تؤدي إلى تعديل ذي أهمية نسبية على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة. وفيما يتعلق بتلك الأصول والالتزامات، يجب أن تتضمن الإيضاحات تفاصيل: أ. طبيعتها؛ و ب. قيمتها الدفترية كما في تاريخ القوائم المالية.	لا	
141. Determining the carrying amounts of some assets and liabilities requires estimation of the effects of uncertain future events on those assets and liabilities at the reporting date. For example, in the absence of a quoted price in an active market used to measure the following assets and liabilities, future-oriented estimates are necessary to measure (a) the recoverable amount of certain classes of property, plant, and equipment, (b) the effect of technological obsolescence on inventories, and (c) provisions subject to the future	141. يتطلب تحديد القيمة الدفترية لبعض الأصول والالتزامات تقدير تأثير الأحداث المستقبلية غير المؤكدة على تلك الأصول والالتزامات في تاريخ القوائم المالية. على سبيل المثال، في ظل عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة يُستخدم لقياس الأصول والالتزامات التالية، فإن التقديرات الموجهة نحو المستقبل ضرورية لقياس (أ) المبلغ الممكن استرداده لبعض فئات العقارات والآلات والمعدات، (ب) أثر التقادم التكنولوجي على المخزون، و(ج) المخصصات الخاضعة للنتائج المستقبلية لدعاوى قضائية جارية. تتضمن هذه التقديرات	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
outcome of litigation in progress. These estimates involve assumptions about such items as the risk adjustment to cash flows or discount rates used and future changes in prices affecting other costs.	افتراضات حول بنود مثل تعديل المخاطر للتدفقات النقدية أو معدلات الخصم المستخدمة والتغيرات المستقبلية في الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى.		
142. The key assumptions and other key sources of estimation uncertainty disclosed in accordance with paragraph 140 relate to the estimates that require management's most difficult, subjective, or complex judgments. As the number of variables and assumptions affecting the possible future resolution of the uncertainties increases, those judgments become more subjective and complex, and the potential for a consequential material adjustment to the carrying amounts of assets and liabilities normally increases accordingly.	142. تتعلق الافتراضات الرئيسية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة المفصّل عنها وفقاً للفقرة 140 بالتقديرات التي تتطلب أحكام الإدارة الأكثر صعوبة أو الأقل موضوعية أو الأكثر تعقيداً. ومع ازدياد عدد المتغيرات والافتراضات التي تؤثر على الحل المستقبلي غير المؤكد، تصبح هذه الأحكام أقل موضوعية وأكثر تعقيداً، وعادة ما تزيد احتمالات التعديلات ذات الأهمية النسبية على القيم الدفترية للأصول والالتزامات تبعاً لذلك.	لا	
143. The disclosures in paragraph 140 are not required for assets and liabilities with a significant risk that their carrying amounts might change materially within the next financial year if, at the reporting date, they are measured at current operational value or fair value based on a quoted price in an active market for an identical asset or liability. Such current operational values or fair values might change materially within the next financial year, but these changes would not arise from assumptions or other sources of estimation uncertainty at the reporting date.	143. إن الإفصاحات الواردة في الفقرة 140 غير مطلوبة للأصول والالتزامات التي تتضمن مخاطر مهمة بأن قيمها الدفترية قد تتغير بشكل ذي أهمية نسبية خلال السنة المالية التالية، إذا تم قياسها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة التشغيلية الجارية أو بالقيمة العادلة استناداً إلى سعر معلن في سوق نشطة لأصل مطابق أو لالتزام مطابق، قد تتغير مثل هذه القيم التشغيلية الجارية أو القيم العادلة خلال السنة المالية التالية، ولكن هذه التغيرات لن تكون ناتجة عن افتراضات أو مصادر أخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ القوائم المالية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>144. The disclosures in paragraph 140 are presented in a manner that helps users of financial statements to understand the judgments management makes about the future and about other key sources of estimation uncertainty. The nature and extent of the information provided vary according to the nature of the assumption and other circumstances. Examples of the types of disclosures made are:</p> <p>a. The nature of the assumption or other estimation uncertainty;</p> <p>b. The sensitivity of carrying amounts to the methods, assumptions, and estimates underlying their calculation, including the reasons for the sensitivity;</p> <p>c. The expected resolution of an uncertainty and the range of reasonably possible outcomes within the next financial year in respect of the carrying amounts of the assets and liabilities affected; and</p> <p>d. An explanation of changes made to past assumptions concerning those assets and liabilities, if the uncertainty remains unresolved.</p>	<p>144. تعرض الإفصاحات الواردة في الفقرة 140 بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الأحكام التي تتخذها الإدارة بشأن المستقبل وعن مصادر رئيسية أخرى للتقديرات غير المؤكدة. تختلف طبيعة وحد المعلومات المقدمة وفقاً لطبيعة الافتراض والظروف الأخرى. ومن الأمثلة على أنواع الإفصاحات المقدمة:</p> <p>أ. طبيعة الافتراض أو التقديرات غير المؤكدة الأخرى؛ و</p> <p>ب. حساسية القيم الدفترية للطرق والافتراضات والتقديرات التي تستند إليها حساباتها، بما في ذلك أسباب الحساسية؛ و</p> <p>ج. الحل المتوقع لحالة عدم التأكد ونطاق النتائج المحتملة المعقولة خلال السنة المالية المقبلة فيما يتعلق بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة؛ و</p> <p>د. شرح للتغييرات التي أدخلت على الافتراضات السابقة المتعلقة بتلك الأصول والالتزامات إذا استمرت حالة عدم التأكد دون حل.</p>	لا	
<p>145. It is not necessary to disclose budget information or forecasts in making the disclosures in paragraph 140.</p>	<p>145. من غير الضروري الإفصاح عن معلومات الموازنة أو التوقعات في القيام بالإفصاحات الواردة في الفقرة 140.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
146. When it is impracticable to disclose the extent of the possible effects of a key assumption or another key source of estimation uncertainty at the reporting date, the entity discloses that it is reasonably possible, based on existing knowledge, that outcomes within the next financial year that are different from assumptions could require a material adjustment to the carrying amount of the asset or liability affected. In all cases, the entity discloses the nature and carrying amount of the specific asset or liability (or class of assets or liabilities) affected by the assumption.	146. عندما يكون من غير العملي الإفصاح عن نطاق الآثار المحتملة لافتراض رئيسي أو مصدر رئيسي آخر للتقدير غير مؤكد في تاريخ القوائم المالية، فإن على الجهة أن تفصح عن أنه من المحتمل وبشكل معقول، بناءً على المعرفة الحالية، أن النتائج في السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الافتراضات قد تتطلب تعديلاً ذا أهمية نسبية على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر. وفي جميع الحالات، تفصح الجهة عن طبيعة الأصل أو الالتزام المحدد (أو فئة من الأصول والالتزامات) المتأثر بالافتراض وقيمه الدفترية.	لا	
147. The disclosures in paragraph 137 of particular judgments management made in the process of applying the entity's accounting policies do not relate to the disclosures of key sources of estimation uncertainty in paragraph 140.	147. لا تتعلق الإفصاحات الواردة في الفقرة 137 عن أحكام معينة تتخذها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجهة بالإفصاحات عن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة في الفقرة 140.	لا	
148. The disclosure of some of the key assumptions that would otherwise be required in accordance with paragraph 140 is required by other IPSASs. For example, IPSAS 19 requires disclosure, in specified circumstances, of major assumptions concerning future events affecting classes of provisions. IPSAS 30 requires disclosure of significant assumptions applied in estimating fair values of financial assets and financial liabilities that are carried at fair value. IPSAS 45 requires disclosure of measurement	148. تتطلب معايير المحاسبة القطاع العام الأخرى الإفصاح عن بعض الافتراضات الرئيسية بخلاف تلك التي ستلزم وفق الفقرة 140. فعلى سبيل المثال، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 19 الإفصاح، في حالات محددة، عن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالأحداث المقبلة التي تؤثر على فئات المخصصات. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 الإفصاح عن الافتراضات المهمة المطبقة في تقدير القيم العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية التي تدرج بالقيمة العادلة. ويتطلب معيار	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
techniques and inputs applied in measuring current operational values and fair values of revalued items of property, plant and equipment.	المحاسبة للقطاع العام 45 الإفصاح عن أساليب ومُدخلات القياس المطبقة في قياس القيم التشغيلية الجارية والقيم العادلة لبنود العقارات والآلات والمعدات المعاد تقييمها.		
<i>Capital</i>	<i>رأس المال</i>		
148A.An entity shall disclose information that enables users of its financial statements to evaluate the entity's objectives, policies, and processes for managing capital.	147أ. يجب على الجهة أن توضح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهداف الجهة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة رأس المال.	لا	
148B.To comply with paragraph 148A the entity discloses the following: a. Qualitative information about its objectives, policies, and processes for managing capital, including (but not limited to): i. A description of what it manages as capital; ii. When an entity is subject to externally imposed capital requirements, the nature of those requirements and how those requirements are incorporated into the management of capital; and iii. How it is meeting its objectives for managing capital. b. Summary quantitative data about what it manages as capital. Some entities regard some financial liabilities (e.g., some forms of subordinated debt) as part of capital. Other	148ب. للالتزام بالفقرة 148 (أ) توضح الجهة عما يلي: أ. معلومات نوعية عن أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة رأس المال، بما في ذلك (دون الاقتصار على) ما يلي: (1) وصف لما تديره على أنه رأس مال؛ و (2) عندما تكون الجهة خاضعة لمتطلبات رأس المال مفروضة عليها من خارجها، طبيعة تلك المتطلبات وكيف تُضمن تلك المتطلبات في إدارة رأس المال؛ و (3) كيف تحقق أهدافها لإدارة رأس المال. ب. بيانات كمية مُلخصة عما تديره على أنه رأس مال. تعتبر بعض الجهات بعض الالتزامات المالية (مثل بعض أشكال الدين تالي الاستحقاق) جزءاً من رأس المال. وتعتبر جهات أخرى أن رأس المال يستثنى منه بعض مكونات حقوق الملكية (مثل المكونات الناشئة عن تحوطات التدفقات النقدية). ج. أي تغييرات في (أ) و(ب) عن الفترة السابقة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<p>entities regard capital as excluding some components of equity (e.g., components arising from cash flow hedges).</p> <p>c. Any changes in (a) and (b) from the previous period.</p> <p>d. Whether during the period it complied with any externally imposed capital requirements to which it is subject.</p> <p>e. When the entity has not complied with such externally imposed capital requirements, the consequences of such non-compliance.</p> <p>These disclosures shall be based on the information provided internally to the entity's key management personnel.</p>	<p>د. ما إذا كانت التزمت خلال الفترة بأي متطلبات رأسمال تخضع لها مفروضة من خارجها.</p> <p>هـ. عندما لا تلتزم الجهة بمثل متطلبات رأس المال هذه المفروضة من خارجها، تبعات عدم الالتزام هذا.</p> <p>يجب أن تكون هذه الإفصاحات مبنية على المعلومات المقدمة داخلياً لكبار موظفي الإدارة في الجهة.</p>		
<p>148C. An entity may manage capital in a number of ways and be subject to a number of different capital requirements. For example, a conglomerate may include entities that undertake insurance activities and banking activities, and those entities may also operate in several jurisdictions. When an aggregate disclosure of capital requirements and how capital is managed would not provide useful information or distorts a financial statement user's understanding of an entity's capital resources, the entity shall disclose separate information for each capital requirement to which the entity is subject.</p>	<p>148ج. قد تدير الجهة رأس المال بعدة طرق وتكون خاضعة لعدد من متطلبات رأس المال المختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يتضمن كتل جهات تقوم بأنشطة تأمين وأنشطة مصرفية، وقد تعمل تلك الجهات أيضاً في عدة دول. وعندما لا يوفر الإفصاح المجمع عن متطلبات رأس المال وكيفية إدارة رأس المال معلومات مفيدة، أو يحرف فهم مستخدم القوائم المالية للموارد الرأسمالية للجهة، فإنه يجب أن تفصح الجهة عن معلومات منفصلة لكل متطلب رأس مال تخضع له الجهة.</p>	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<i>Puttable Financial Instruments Classified as Net Assets/Equity</i>	<i>الأدوات المالية القابلة للإعادة المصنفة على أنها صافي أصول/ حقوق ملكية</i>		
148D. For puttable financial instruments classified as equity instruments, an entity shall disclose (to the extent not disclosed elsewhere): a. Summary quantitative data about the amount classified as net assets/equity; b. Its objectives, policies and processes for managing its obligation to repurchase or redeem the instruments when required to do so by the instrument holders, including any changes from the previous period; c. The expected cash outflow on redemption or repurchase of that class of financial instruments; and d. Information about how the expected cash outflow on redemption or repurchase was determined.	148د. بالنسبة للأدوات المالية القابلة للإعادة المصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية، يجب على الجهة الإفصاح (إلى الحد الذي لم يُفصح عنه في مكان آخر) عما يلي: أ. بيانات كمية ملخصة عن المبلغ المصنف على أنه صافي الأصول/حقوق الملكية؛ و ب. أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة واجبها بإعادة شراء أو استرداد الأدوات عندما تُطالب بأن تفعل ذلك من قبل حاملي الأدوات، بما في ذلك أي تغييرات من الفترة السابقة؛ و ج. التدفق النقدي المتوقع عند استرداد أو إعادة شراء تلك الفئة من الأدوات المالية؛ و د. معلومات عن كيفية تحديد التدفق النقدي المتوقع عند الاسترداد أو إعادة الشراء.	لا	
<i>Other Disclosures</i>	<i>إفصاحات أخرى</i>		
149. An entity shall disclose in the notes: a. The amount of dividends, or similar distributions, proposed or declared before the financial statements were authorized for issue, but not recognized as a distribution to	149أ. يجب على الجهة أن تفصح في الإفصاحات عما يلي: أ. مبلغ توزيعات الأرباح، أو التوزيعات المماثلة، المقترحة أو المعلنة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية، ولكن لم تُثبت على أنها توزيع على	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
owners during the period, and the related amount per share; and b. the amount of any cumulative preference dividends, or similar distributions, not recognised.	الملاك خلال الفترة، والمبلغ ذي العلاقة للسهم الواحد؛ و ب. مبلغ أي توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة للأرباح، أو توزيعات مماثلة، غير مثبتة.		
150. An entity shall disclose the following, if not disclosed elsewhere in information published with the financial statements: a. The domicile and legal form of the entity, and the jurisdiction within which it operates; b. A description of the nature of the entity's operations and principal activities; c. A reference to the relevant legislation governing the entity's operations; d. The name of the controlling entity and the ultimate controlling entity of the economic entity (where applicable); and e. If it is a limited life entity, information regarding the length of its life.	150. يجب على الجهة أن تفصح عما يلي، إذا لم يُفصح عنه في مكان آخر ضمن معلومات منشورة مع القوائم المالية: أ. مقر الجهة وشكلها النظامي، والدولة التي تعمل بها؛ و ب. وصف لطبيعة عمليات الجهة وأنشطتها الرئيسية؛ و ج. إشارة إلى التشريع ذي الصلة الذي يحكم عمليات الجهة؛ و د. اسم الجهة المسيطرة والجهة المسيطرة النهائية للجهة الاقتصادية (في حال انطباق ذلك)؛ و هـ. إذا كانت الجهة محدودة المدة، المعلومات المتعلقة بطول مدتها.	لا	
Transitional Provisions	أحكام انتقالية		
151. [Deleted].	151. [حذفت].	لا	
152. [Deleted].	152. [حذفت].	لا	
Effective Date	تاريخ السريان		
153. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2008. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a	153. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على	لا	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
period beginning before January 1, 2008, it shall disclose that fact.	فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.		
153A.Paragraphs 79 and 82 were amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in January 2010. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2011. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2011, it shall disclose that fact.	153أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153B.IPSAS 28 amended paragraph 150 and inserted paragraphs 7A, 95A, and 148D. An entity shall apply the amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. If an entity applies IPSAS 28 for a period beginning before January 1, 2013, the amendments shall also be applied for that earlier period.	153ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153C.IPSAS 30 amended paragraphs 75, 129, and 148 and inserted paragraphs 148A–148C. An entity shall apply the amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2013. If an entity applies IPSAS 30 for a period beginning before January 1, 2013, the amendments shall also be applied for that earlier period.	153ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153D.Paragraph 80 was amended by <i>Improvements to IPSASs</i> issued in November 2010. An entity shall apply that amendment for annual financial	153د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
statements covering periods beginning on or after January 1, 2012. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2012, it shall disclose that fact.			مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153E.Paragraphs 21, 53 and 54 were amended and paragraph 53A added by Improvements to IPSASs 2014, issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2015. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2015, it shall disclose that fact.	153هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153F.Paragraphs 151, 152 and 154 were amended by IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs) issued in January 2015. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is permitted. If an entity applies IPSAS 33 for a period beginning before January 1, 2017, the amendments shall also be applied for that earlier period.	153و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153G.IPSAS 35 and IPSAS 38 issued in January 2015, amended paragraphs 4, 7, 12, 88(n), 95(d), 97, 103, 118(c), 134, 135 and 139. An entity shall apply those amendments when it applies IPSAS 35, and IPSAS 38.	153ز. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
			إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153H.Paragraphs 29, 44, 70, 73, 74, 109 and 116 were amended, and Appendix A, Qualitative Characteristics of Financial Reporting, was deleted by Improvements to IPSASs 2015 issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2017 it shall disclose that fact.	153ح. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153I.Paragraphs 5, 6 and 12 were deleted and paragraphs 7 and 97 were amended by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	153ط. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153J.Paragraph 116 was amended by IPSAS 39 issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.	153ي. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
153K.Paragraph 135 was amended by IPSAS 40, Public Sector Combinations, issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	153ك. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153L. Paragraphs 7, 79, 82, 101, 102 and 138 were amended and paragraphs 125A, 125B and 125C were added by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	153ل. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153M. Paragraphs 88, 94 and 112–115 were amended by IPSAS 42, <i>Social Benefits</i> , issued in January 2019. An entity shall apply these amendments at the same time as it applies IPSAS 42.	153م. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
153N. Paragraphs 88, 102 and 107 were amended by IPSAS 44 issued in May 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements	153ن. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرات 88 و102 و107. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 44 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 44 at the same time.	المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.		عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
1530. Paragraphs 7, 92, 94, 101, 125C, 134, and 148 were amended by IPSAS 45 issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies these amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 45 at the same time.	1530. س. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 45 الصادر في 2024 الفقرات 7 و92 و101 و125 و148. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 45 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 45 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
153P. Paragraphs 133, 134, 141, and 143 were amended by IPSAS 46, <i>Measurement</i> , issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	153P. س. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46، القياس الصادر في 2024 الفقرات 133 و134 و141 و143. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذه التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	نعم	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.
154. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, First-time Adoption of Accrual Basis International Public	154. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل أُدخل تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Sector Accounting Standards (IPSASs) for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.		
<b>Withdrawal of IPSAS 1 (2000)</b>	<b>سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 (2000)</b>		
155. This Standard supersedes IPSAS 1, <i>Presentation of Financial Statements</i> , issued in 2000.	155. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 1].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

5. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<b>Illustrative Financial Statement Structure</b>	<b>هيكل القوائم المالية التوضيحي</b>
<p>1. This Standard sets out the components of financial statements and minimum requirements for disclosure on the face of the statement of financial position and the statement of financial performance, as well as for the presentation of changes in net assets/equity. It also describes further items that may be presented either on the face of the relevant financial statement or in the notes. This guidance provides simple examples of the ways in which the requirements of the Standard for the presentation of the statement of financial position, statement of financial performance, and statement of changes in net assets/equity might be met. The order of presentation and the descriptions used for line items should be changed when necessary in order to achieve a fair presentation in each entity's particular circumstances. For example, line items of a public sector entity such as a defense department are likely to be significantly different from those for a central bank.</p>	<p>1. يحدد هذا المعيار مكونات القوائم المالية والحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح في صلب قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي، إضافة إلى عرض التغيير في صافي الأصول/ حقوق الملكية. كما يصف أيضاً البنود الأخرى التي يمكن عرضها إما في صلب القائمة المالية ذات الصلة أو في الإيضاحات. وتقدم هذه الإرشادات أمثلة بسيطة على الطرق التي يمكن بها تلبية متطلبات هذا المعيار فيما يخص عرض قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي وقائمة التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية. وينبغي تغيير ترتيب العرض والأوصاف المستخدمة للبنود المستقلة عند اللزوم من أجل تحقيق عرض عادل في كل من الظروف المعينة للجهة. فعلى سبيل المثال، فإنه من المحتمل أن تكون البنود المستقلة لجهة قطاع عام، مثل وزارة الدفاع، مختلفة بشكل مهم عن البنود المستقلة لبنك مركزي.</p>
<p>2. The illustrative statement of financial position shows one way in which a statement of financial position distinguishing between current and non-current items may be presented. Other formats may be equally appropriate provided the distinction is clear.</p>	<p>2. تُظهر القائمة التوضيحية للمركز المالي طريقة واحدة يمكن بها عرض قائمة المركز المالي الذي يميز بين البنود المتداولة وغير المتداولة. ويمكن أن تكون الأشكال الأخرى مناسبة على نحو متكافئ، شريطة أن يكون التمييز واضحاً.</p>
<p>3. The financial statements have been prepared for a national government and the statement of financial performance (by function) illustrates the functions of government classifications used in the Government Finance Statistics. These functional classifications are unlikely to apply to all public sector entities. Refer to this Standard for an example of more generic functional classifications for other public sector entities.</p>	<p>3. أُعدت القوائم المالية للحكومة وطنية<sup>6</sup> وتوضح قائمة الأداء المالي (حسب الوظيفة) وظائف التصنيفات الحكومية المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة. ومن غير المحتمل أن تنطبق هذه التصنيفات الوظيفية على جميع جهات القطاع العام. يجب الرجوع إلى هذا المعيار للاطلاع على مثال لتصنيفات وظيفية أكثر عمومية لجهات قطاع عام أخرى.</p>
<p>4. The examples are not intended to illustrate all aspects of IPSASs. Nor do they comprise a complete set of financial statements, which would also include a cash flow statement, a summary of significant accounting policies, and other explanatory notes.</p>	<p>4. لا يقصد من الأمثلة توضيح كل جوانب معايير المحاسبة للقطاع العام. كما أنها لا تشمل مجموعة كاملة من القوائم المالية، التي من شأنها أن تتضمن أيضاً قائمة للتدفقات النقدية وملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات أخرى.</p>
<b>Public Sector Entity—Statement of Accounting Policies (Extract)</b>	<b>جهة قطاع عام – السياسات المحاسبية (مقتطفات)</b>

<sup>6</sup> إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<p>Reporting Entity</p> <p>These financial statements are for a public sector entity (national government of Country A). The financial statements encompass the reporting entity as specified in the relevant legislation (Public Finance Act 20XX). This comprises:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Central government ministries; and</li> <li>• Commercial public sector entities</li> </ul>	<p>الجهة المعدّة للقوائم المالية</p> <p>تُخص هذه القوائم المالية جهة قطاع عام (الحكومة الوطنية للدولة أ) وتشمل القوائم المالية للجهة المعدّة للقوائم المالية كما هي محددة في النظام ذي الصلة (نظام المالية العامة 20xx). وتشمل القوائم المالية كلاً من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وزارات الحكومة المركزية؛ و</li> <li>• جهات القطاع العام التجارية</li> </ul>
<p>Basis of Preparation</p> <p>The financial statements comply with International Public Sector Accounting Standards for the accrual basis of accounting. The measurement base applied is historical cost adjusted for revaluations of assets. The financial statements have been prepared on a going concern basis, and the accounting policies have been applied consistently throughout the period.</p>	<p>أساس الإعداد</p> <p>تُعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ويتبع مبدأ التكلفة التاريخية/ التكلفة التاريخية المعدلة بإعادة تقييم بعض الأصول (تحدد الجهة أساس القياس العام والاستثناءات منه). وأعدت القوائم المالية على أساس استمرارية الجهة وتطبيق السياسات المحاسبية باتساق خلال الفترة.</p>

(اسم الجهة) – قائمة المركز المالي  
كما في 31 ديسمبر 20x2 (بألف ريال سعودي)

Public Sector Entity—Statement of Financial Position  
As at December 31, 20X2 (in thousands of currency units)

	20X1	20x2	
<b>Assets</b>			<b>الأصول</b>
<b>Current Assets</b>			<b>الأصول المتداولة</b>
Cash and cash equivalents	X	X	النقد ومعادلات النقد
Receivables	X	X	الذمم المدينة
Inventories	X	X	المخزون
Prepayments	X	X	الدفعات المقدمة
Other current assets	X	X	أصول متداولة أخرى
	X	X	
<b>Non-current assets</b>			<b>الأصول غير المتداولة</b>
Receivables	X	X	الذمم المدينة
Investments in associates	X	X	الاستثمارات في الجهات الزميلة
Other financial assets	X	X	الأصول المالية الأخرى
Infrastructure, plant and equipment	X	X	البنية التحتية والآلات والمعدات
Land and buildings	X	X	الأراضي والأبنية
Intangible assets	X	X	الأصول غير الملموسة
Other non-financial assets	X	X	أصول غير مالية أخرى
	X	X	
<b>Total assets</b>	X	X	<b>مجموع الأصول</b>
<b>LIABILITIES</b>			<b>الالتزامات</b>
<b>Current liabilities</b>			<b>الالتزامات المتداولة</b>
Payables	X	X	الذمم الدائنة
Short-term borrowings	X	X	قروض قصيرة الأجل

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
دراسة معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"  
إصدار 2024م

Current portion of long-term borrowings	X	X	الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل
Short-term provisions	X	X	مخصصات قصيرة الأجل
Employee benefits	X	X	منافع الموظفين
Superannuation	X	X	معاش التقاعد
	X	X	
<b>Non-current liabilities</b>			<b>الالتزامات غير المتداولة</b>
Payables	X	X	الذمم الدائنة
Long-term borrowings	X	X	قروض طويلة الأجل
Long-term provisions	X	X	مخصصات طويلة الأجل
Employee benefits	X	X	منافع الموظفين
Superannuation	X	X	معاش التقاعد
	X	X	
<b>Total liabilities</b>	X	X	<b>مجموع الالتزامات</b>
<b>Net assets</b>	X	X	<b>صافي الأصول</b>
<b>NET ASSETS/EQUITY</b>			<b>صافي الأصول/حقوق الملكية</b>
Capital contributed by other government entities	X	X	رأس المال المساهم به من قبل جهات حكومية أخرى
Reserves	X	X	الاحتياطيات
Accumulated surpluses/(deficits)	X	X	الفائض/ (العجز) المتراكم
Non-controlling interest	X	X	الحصص غير المسيطرة
<b>Total net assets/equity</b>	X	X	<b>مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية</b>

(اسم الجهة) – قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20x2 (توضح تصنيف المصروفات حسب الوظيفة)

Public Sector Entity—Statement of Financial Performance for the Year Ended December 31, 20X2

(Illustrating the Classification of Expenses by Function)

(بألف ريال سعودي)

(in thousands of currency units)

	20X1	20x2	
<b>Revenue</b>			<b>الإيرادات</b>
Taxes	X	X	الضرائب
Fees, fines, penalties, and licenses	X	X	الرسوم والغرامات الجزاءات والتراخيص
Revenue from exchange transactions	X	X	الإيراد من معاملات تبادلية
Transfers from other government entities	X	X	التحويلات من جهات حكومية أخرى
Other revenue	X	X	الإيرادات أخرى
<b>Total revenue</b>	<b>X</b>	<b>X</b>	<b>مجموع الإيرادات</b>
<b>Expenses</b>			<b>المصروفات</b>
General public services	(X)	(X)	الخدمات العامة
Defense	(X)	(X)	الدفاع
Public order and safety	(X)	(X)	النظام العام وشؤون السلامة العامة
Education	(X)	(X)	التعليم
Health	(X)	(X)	الصحة
Social protection	(X)	(X)	الحماية الاجتماعية
Housing and community amenities	(X)	(X)	الإسكان ومرافق المجتمع
Recreational, cultural, and religion	(X)	(X)	الترفيه والثقافة والدين
Economic affairs	(X)	(X)	الشؤون الاقتصادية
Environmental protection	(X)	(X)	الحماية البيئية
Other expenses	(X)	(X)	مصروفات أخرى
Finance costs	(X)	(X)	تكاليف التمويل
<b>Total expenses</b>	<b>(X)</b>	<b>(X)</b>	<b>مجموع المصروفات</b>
Share of surplus of associates*	X	X	النصيب من فائض الجهات الزميلة*
<b>Surplus/(deficit) for the period from continuing operations</b>	<b>X</b>	<b>X</b>	<b>فائض/(عجز) الفترة من العمليات المستمرة</b>
Loss for the period from discontinued operations	(X)	(X)	خسارة الفترة من العمليات غير المستمرة
<b>Surplus/(deficit) for the period</b>	<b>X</b>	<b>X</b>	<b>فائض/(عجز) الفترة</b>
Attributable to:			<b>المنسوب إلى:</b>
Owners of the controlling entity	X	X	ملاك الجهة المسيطرة

Non-controlling interests	X	X	الحصص غير المسيطرة
	X	X	

\* This means the share of associates' surplus attributable to owners of the associates, i.e., it is after tax and non-controlling interests in the associates.

\* يعني هذا النصيب في فائض الجهات الزميلة المنسوب إلى ملاك الجهات الزميلة، أي أنه بعد الضريبة والحصص غير المسيطرة في الجهات الزميلة.

(اسم الجهة) – قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20x2 (توضح تصنيف المصروفات حسب الطبيعة)

Public Sector Entity—Statement of Financial Performance for the Year Ended December 31, 20X2

(Illustrating the Classification of Expenses by Nature)

(بألف ريال سعودي)

(in thousands of currency units)

	20x1	20x2	
<b>Revenue</b>			<b>الإيرادات</b>
Taxes	X	X	الضرائب
Fees, fines, penalties, and licenses	X	X	الرسوم والغرامات والجزاءات والتراخيص
Revenue from exchange transactions	X	X	الإيراد من معاملات تبادلية
Transfers from other government entities	X	X	التحويلات من جهات حكومية أخرى
Other revenue	X	X	إيرادات أخرى
<b>Total Revenue</b>	<b>X</b>	<b>X</b>	<b>مجموع الإيرادات</b>
<b>Expenses</b>			<b>المصروفات</b>
Wages, salaries, and employee benefits	(X)	(X)	الأجور والرواتب ومنافع الموظفين
Grants and other transfer payments	(X)	(X)	المنح ودفوعات التحويل الأخرى
Supplies and consumables used	(X)	(X)	المؤن والمهمات المستخدمة
Depreciation and amortization expense	(X)	(X)	مصروف الاستهلاك والاستنفاد
Impairment of property, plant, and equipment*	(X)	(X)	الهبوط في قيمة العقارات والآلات والمعدات*
Other expenses	(X)	(X)	مصروفات أخرى
Finance costs	(X)	(X)	تكاليف التمويل
<b>Total expenses</b>	<b>(X)</b>	<b>(X)</b>	<b>مجموع المصروفات</b>
Share of surplus of associates	X	X	النصيب في فائض الجهات الزميلة*
<b>Surplus/(deficit) for the period from continuing operations</b>	<b>X</b>	<b>(X)</b>	<b>فائض/(عجز) الفترة من العمليات المستمرة</b>
<b>Loss for the period from discontinued operations</b>	<b>(X)</b>	<b>(X)</b>	<b>خسارة الفترة من العمليات غير المستمرة</b>
<b>Surplus/(deficit) for the period</b>	<b>X</b>	<b>(X)</b>	<b>فائض / (عجز) الفترة</b>
Attributable to:			<b>المنسوب إلى:</b>
Owners of the controlling entity	X	(X)	ملاك الجهة المسيطرة
Non-controlling interest	X	(X)	الحصص غير المسيطرة
	X	(X)	

\* In a statement of financial performance in which expenses are classified by nature, an impairment of property, plant, and equipment is shown as a separate line item. By contrast, if expenses are classified by function, the impairment is included in the function(s) to which it relates.

\* في قائمة الأداء المالي التي تصنف فيها المصروفات بحسب طبيعتها، يُعرض الهبوط في قيمة العقارات والآلات والمعدات على أنه بند مستقل منفصل. وعلى العكس من ذلك، إذا صُنفت المصروفات بحسب وظيفتها، يُضمن الهبوط في الوظيفة (الوظائف) التي تتعلق بها.

(اسم الجهة) – قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20x1

Public Sector Entity—Statement of Changes in Net Assets/Equity for the Year Ended December 31, 20X1

(بألف ريال سعودي)

(in thousands of currency units)

المنسوبة إلى ملاك الجهة المسيطرة Attributable to owners of the controlling entity							
	إجمالي صافي الأصول/حقوق الملكية Total net assets/ equity	الحصص غير المسيطرة Non- controllin g interest	الإجمال ي Total	الفائض/(العجز) المتراكم Accumulate d Surpluses/ (Deficits)	احتياطي ترجمة Other Reserves 5	احتياطات أخرى <sup>5</sup> Other Reserves 5	رأس المال المساهم به Contributed Capital
Balance at December 31, 20X0	X	X	X	X	(X)	X	X
Changes in accounting policy	(X)	(X)	(X)	(X)			
Restated balance	X	X	X	X	(x)	X	X
<b>Changes in net assets/equity for 20X1</b>							
Gain on property revaluation	X	X	X			X	
Loss on revaluation of investments	(X)	(X)	(X)			(X)	
Exchange differences on translating foreign operations	(X)	(X)	(X)		(X)		
Net revenue recognized directly in net	X	X	X		(X)	X	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
دراسة معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"  
إصدار 2024م

assets/equity								الأصول/ حقوق الملكية
Surplus for the period	X	X	X	X				فائض الفترة
<b>Total recognized revenue and expense for the period</b>	X	X	X	X	(X)	X		<b>مجموع الإيرادات والمصروفات المثبتة للفترة</b>
Balance at December 31, 20X1 carried forward	X	X	X	X	(X)	X	X	الرصيد في 31 ديسمبر 20x1 المرسل

5 Other reserves are analyzed into their components, if material.

5 يتم تحليل الاحتياطات الأخرى إلى مكوناتها، إذا كانت ذات أهمية نسبية.

(اسم الجهة) - قائمة التغيرات في صافي الأصول حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20x2  
(بألف ريال سعودي)

المنسوبة إلى ملاك الجهة المسيطرة  
Attributable to owners of the controlling entity

	إجمالي صافي الأصول/حقوق الملكية Total net assets/ equity	الحصص غير المسيطرة Non- controllin g interest	الإجمالي ي Total	الفائض/(العجز المتراكم Accumulate d Surpluses/ (Deficits)	احتياطي ترجمة Translatio n Reserve	احتياطات أخرى <sup>5</sup> Other Reserve s <sup>5</sup>	رأس المال المساهم به Contribute d Capital	
Balance at December 31, 20X1 brought forward	X	X	X	X	(X)	X	X	الرصيد في ديسمبر 31 المرحل 20x1
Changes in net assets/equi ty for 20X2								التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية لعام 20x2
Loss on property revaluation	(X)	(X)	(X)			(X)		الخسارة من إعادة تقييم العقارات
Gain on revaluation of investments	X	X	X			X		المكسب من إعادة تقييم الاستثمارات
Exchange differences on translating foreign operations	(X)	(X)	(X)		(X)			فروقات تحويل عملات أجنبية من ترجمة العمليات الأجنبية
Net revenue recognized directly in net assets/equi ty	(X)	(X)	(X)		(X)	(X)		صافي الإيرادات المتبنة مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية  
دراسة معيار المحاسبة للقطاع العام 1 "عرض القوائم المالية"  
إصدار 2024م

Deficit for the period	(X)	(X)	(X)	(X)				عجز الفترة
<b>Total recognized revenue and expense for the period</b>	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)	(X)		<b>مجموع الإيرادات والمصروفات المثبتة للفترة</b>
Balance at December 31, 20X2	X	X	X	X	(X)	X	X	الرصيد في 31 ديسمبر 20x2